التعليق الأسنى

على

القواعد المثلى

في صفات الله وأسمائه الحسنى

تأليف

فضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

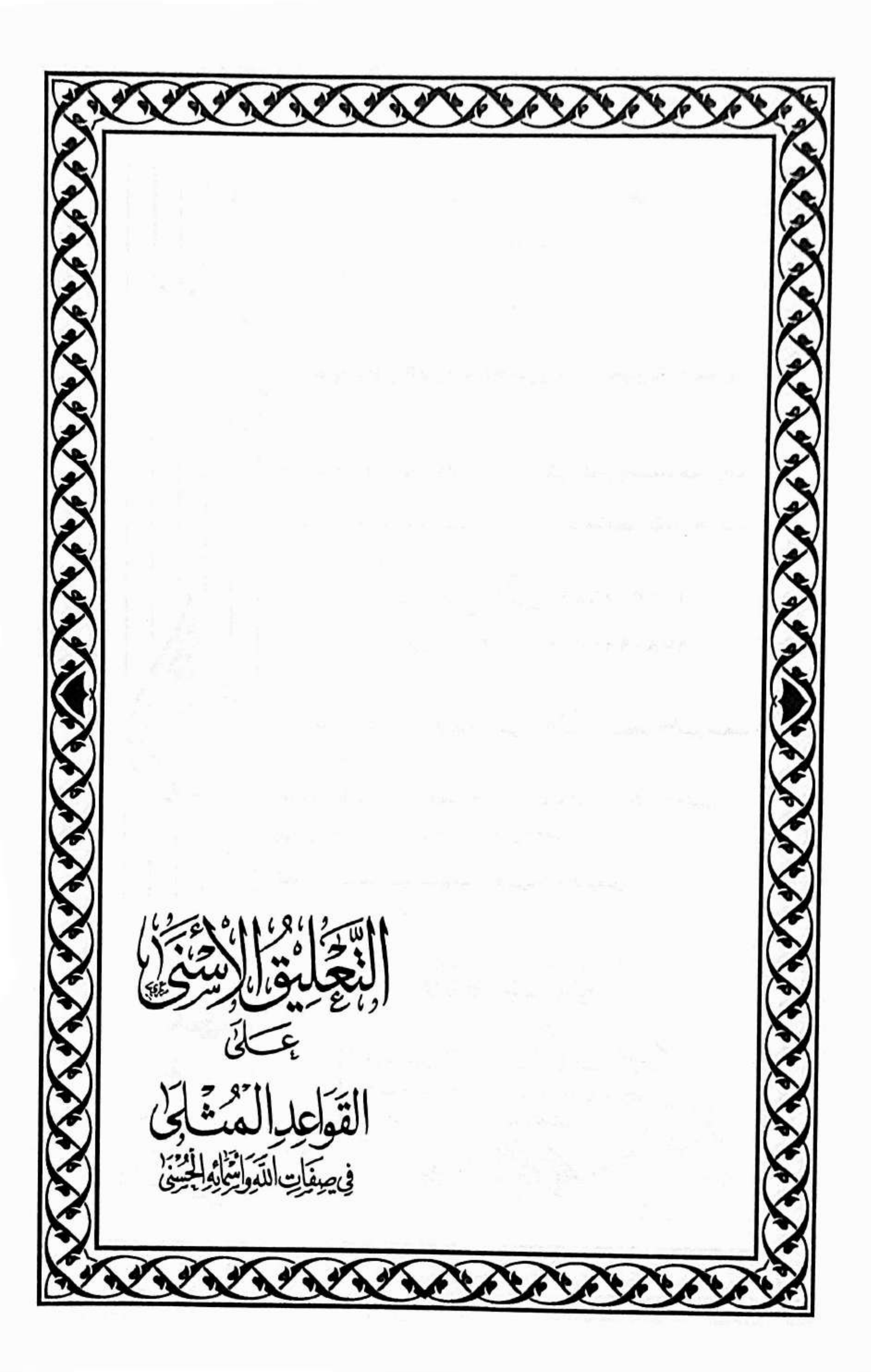
رحمه الله

علق عليه واعتنى به

أبو العباس ياسين بن علي الحوشبي العدني

دار الميراث النبوي
للنشر والتوزيع

إمام دار الهجرة
للنشر والتوزيع

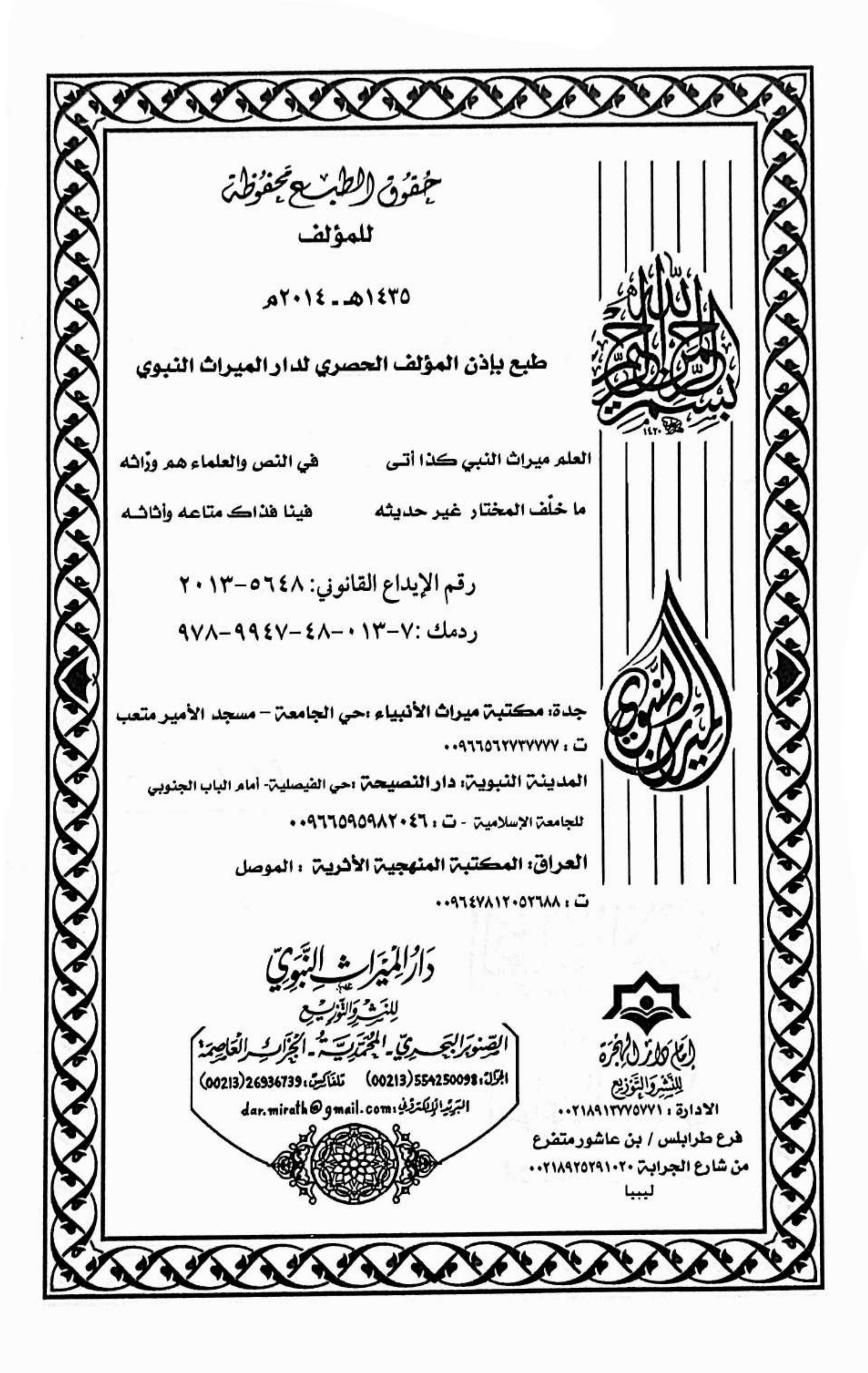


التعليق الأسنى

على

القواعد المثلى

في صفات الله وأسمائه الحسنى



١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

طبع بإذن المؤلف الحصري لدار الميراث النبوي

بسم الله الرحمن الرحيم

العلم ميراث النبي كذا أتى — في النص والعلماء هم ورّاثه

ما خلّف المختار غير حديثه — فينا فذاك متاعه وأثاثه

رقم الإيداع القانوني: ٥٦٤٨-٢٠١٣

ردمك: ٧-١٣-٠١٣-٤٨-٩٩٤٧-٩٧٨

الميراث النبوي

جدة: مكتبة ميراث الأنبياء: حي الجامعة - مسجد الأمير متعب

ت: ٠٠٩٦٦٥٦٢٧٣٧٧٧٧

المدينة النبوية: دار النصيحة: حي الفيصلية- أمام الباب الجنوبي

للجامعة الإسلامية - ت: ٠٠٩٦٦٥٩٥٩٨٢٠٤٦

العراق: المكتبة المنهجية الأثرية: الموصل

ت: ٠٠٩٦٤٧٨١٢٠٥٢٦٨٨

دار الميراث النبوي

للنشر والتوزيع

الصنوبر البحري - المحمدية - الجزائر العاصمة

الجوال: 554250098(00213) تلفاكس: 26936739(00213)

البريد الإلكتروني: dar.mirath@gmail.com

إمام دار الهجرة

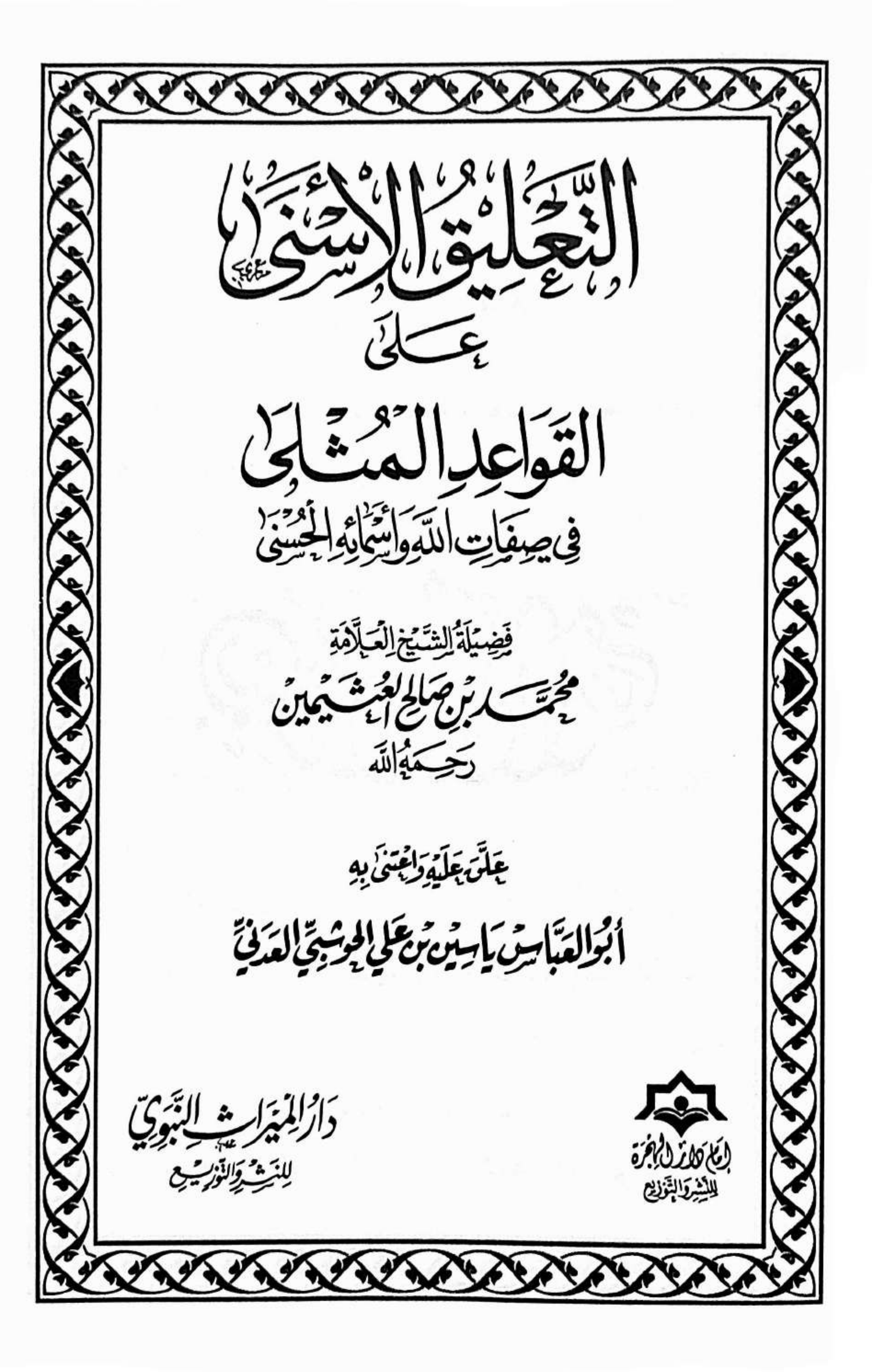
للنشر والتوزيع

الادارة: ٠٠٢١٨٩١٣٧٧٥٧٧١

فرع طرابلس / بن عاشور متفرع

من شارع الجرابة ٠٠٢١٨٩٢٥٢٩١٠٢٠

ليبيا



التعليق الأسنى

على

القواعد المثلى

في صفات الله وأسمائه الحسنى

فضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

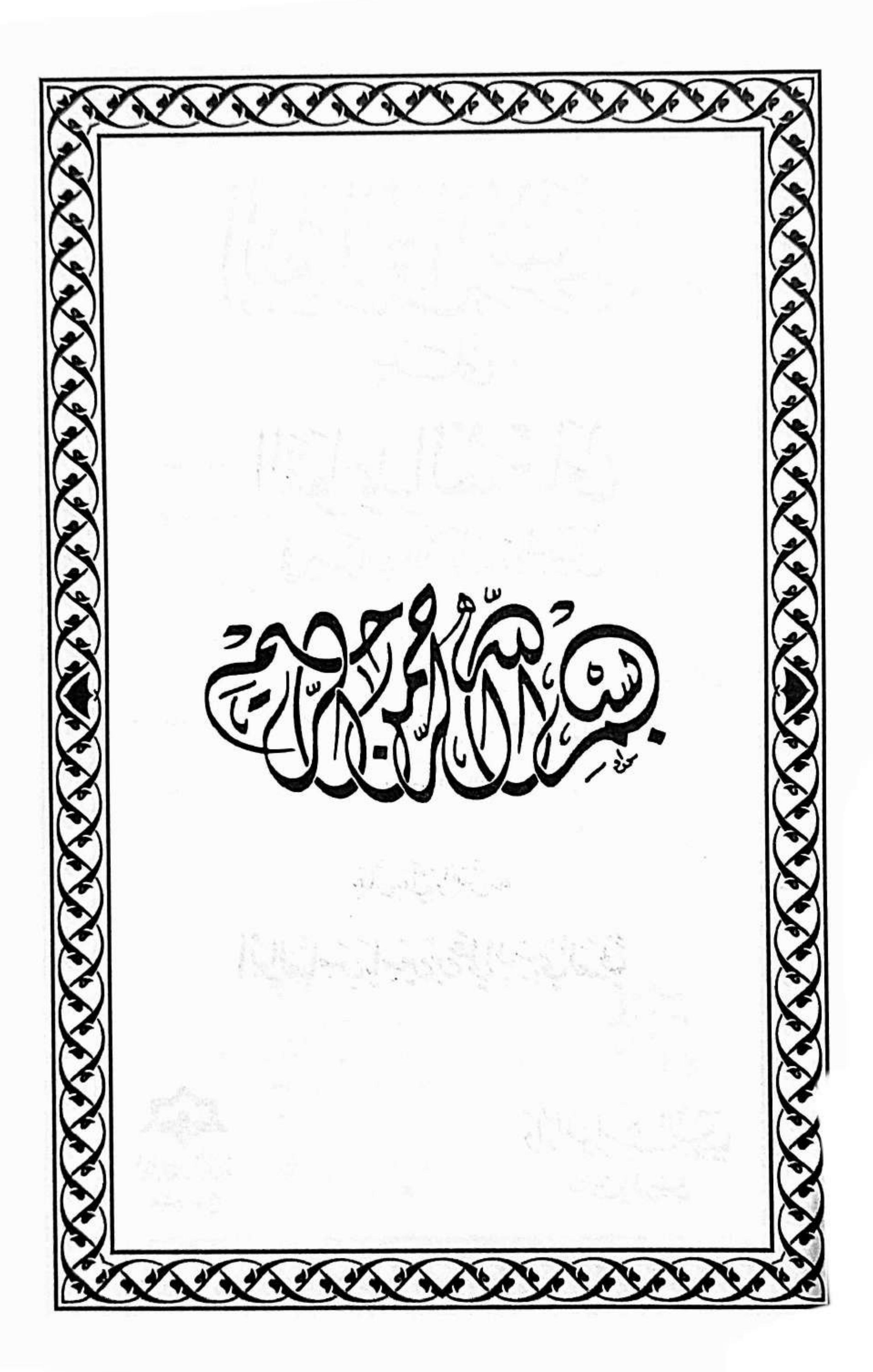
رحمه الله

علق عليه واعتنى به

أبو العباس ياسين بن علي الحوشبي العدني

دار الميراث النبوي للنشر والتوزيع

إمام دار الهجرة للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مُقَدِّمة المحقِّق

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيِّئات أعمالنا ، من يهدِهِ الله فلا مُضِلَّ له ، ومن يُضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله .

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ١٠٢﴾

[آل عمران : ١٠٢] .

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ١﴾

[النساء : ١] .

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ٧١﴾ [الأحزاب : ٧٠ - ٧١] .

أمَّا بعد:

فإن خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هديُ محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وشرَّ الأمور محدثاتها ، وكلَّ محدثة بدعة ، وكلَّ بدعة ضلالة ، وكلَّ ضلالة في النار.

فهذه تعليقات مختصرة على هذا الكتاب المُفيد المسمَّى بـ"القواعد المُثْلى"، للشيخ العلَّامة محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أردتُ بها تقريب مسائله، وإيضاح مقاصده، وقد أخليتها من أمرين:

الأول: **التطويل المُمِلّ**، **بكثرة الحواشي**، لئلَّا يصير الكتاب ثقيلًا لا سيَّما على المبتدئ.

الثاني: **الاختصار المُخِلّ**، الذي يجعل القارئ محتاجًا إلى غيره.

وأنا لا أدَّعي لنفسي الكمال، فقد قال شيخ الإسلام في "مجموع الفتاوى" (٧٢/١٨): فلا يَسْلَم كتابٌ من الغَلَط إلَّا القرآن .اهـ

تنبيه: اعتمدتُ في إخراج كتاب "القواعد المثلى" على النسخة الموجودة في "مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين" (٢٦٥/٣-٣٥٧)، مع النظر في المطبوعات الأخرى، فإذا وجدتُ اختلافًا بينها أرجعُ إلى الشرح الصوتي للشيخ العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ معتمدًا عليه، وقد أُنبِّه في الحاشية على ذلك.

فأسأله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجه الكريم، نافعًا لخلقه.

إنه وليُّ ذلك والقادر عليه.

وأُصلِّي وأسلِّم على نبيِّه الكريم، وآله وصحبه.

كَتَبَه: أبو العبَّاس ياسين بن علي العدني

اليمن (عدن) دار أهل الحديث في (الفُيُوش).

٢٦ / رجب / ١٤٣٤ هـ

تقديمٌ لسماحة الشيخ : عبد العزيز بن عبد الله ابن باز :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وأصحابه ، ومن اهتدى بهداه .

أمَّا بعد:

فقد اطَّلعت على المؤلَّف القيِّم الذي كتبه صاحب الفضيلة العَلَّامة ، أخونا الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، في الأسماء والصفات ، وسمَّاه : "القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى" .

وسمعتُه من أوَّله إلى آخره ، فألفيتُه كتابًا جليلًا ، قد اشتمل على بيان عقيدة السَّلَف الصالح في أسماء الله وصفاته ، كما اشتمل على قواعد عظيمة ، وفوائد جَمَّة في باب الأسماء والصفات ، وأوضح معنى (المعيَّة) الواردة في كتاب الله - عَزَّوَجَلَّ - الخاصَّة ، والعامَّة عند أهل السُّنَّة والجماعة ، وأنها حقٌّ على حقيقتها ، لا تقتضي امتزاجًا واختلاطًا بالمخلوقين ، بل هو سبحانه فوق عرشه كما أخبر عن نفسه ، وكما يليق بجلاله سبحانه ، وإنما تقتضي عِلْمَه واطِّلاعَه ، وإحاطتَه بهم ، وسماعَه لأقوالهم وحركاتهم ، وبصرَه بأحوالهم وضمائرهم ، وحفظَه وكلاءتَه لرسله وأوليائه المؤمنين ، ونصـرَه لهم ، وتوفيقَه لهم . . .

إلى غير ذلك ممَّا تقتضيه المعيَّة العامَّة والخاصَّة من المعاني الجليلة ، والحقائق الثابتة لله سبحانه .

كما اشتمل على إنكار قول أهل التعطيل والتشبيه والتمثيل ، وأهل الحُلُول والاتِّحاد .

فجزاه الله خيرًا ، وضاعفَ مثوبته ، وزادنا وإيَّاه علمًا وهدًى وتوفيقًا ، ونفع بكتابه القُرَّاء وسائرَ المسلمين ، إنه وليّ ذلك والقادر عليه .

قاله مُمْلِيه الفقير إلى الله تعالى :

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

سامحه الله ، وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمد ، وآله وصحبه .

٥ / ١١ / ١٤٠٤هـ

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية

والإفتاء والدعوة والإرشاد

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة المؤلِّف

الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونتوب إليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيِّئات أعمالنا ، من يهدِهِ الله فلا مُضِلَّ له ، ومن يُضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ، صلَّى الله عليه ، وعلى آله وأصحابه ، ومَن تبعهم بإحسان ، وسلّم تسليمًا .

وبعد :

فإن الإيمان بأسماء الله وصفاته ، أحد أركان الإيمان بالله تعالى[1] **، وهي :**

- الإيمان بوجود الله تعالى .
- والإيمان بربوبيته .
- والإيمان بألوهيته .

---

(١) الإيمان له ستة أركان ، مذكورة في حديث جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ الطويل ، وفيه : « **أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ ، وَمَلَائِكَتِهِ ، وَكُتُبِهِ ، وَرُسُلِهِ ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ** » .

رواه مسلم (٨) بهذا اللفظ من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

ورواه البخاري (٥٠) ، ومسلم [(١٠)-٧] عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بنحوه .

- والإيمان بأسمائه وصفاته .

وتوحيد الله به[١] ، أحد أقسام التوحيد الثلاثة :

- توحيد الربوبية .
- وتوحيد الألوهية .
- وتوحيد الأسماء والصفات[٢] .

---

(١) أي : بالأسماء الصفات .

(٢) إذًا فالإيمان بأسماء الله وصفاته له منزلتان :

الأولى : أنه أحد أركان الإيمان بالله .

الثانية : أنه أحد أقسام التوحيد .

وهناك منزلة ثالثة ، وهي : أنه أحد أقسام العلم النافع ، والتي هي :

١- عِلْمُ أسماء الربِّ وصفاته وأفعاله .

٢- علم الأمر والنهي (الفقة) .

٣- علمُ المَعَاد .

قال ابن القَيِّم في "الكافية الشافية" (٣٨٣/٢) [مع شرح أحمد بن إبراهيم بن عيسى] :

والعلم أقسام ثلاث ما لها ... من رابع والحقُّ ذو تبيانِ
علمٌ بأوصاف الإله وفعله ... وكذلك الأسماء للرحمنِ
والأمر والنهي الذي هو دينه ... وجزاؤه يوم المعاد الثاني
والكُلُّ في القرآن والسُّنن التي ... جاءت عن المبعوث بالفرقانِ

بل هو أشرف العلوم ؛ قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "مفتاح دار السعادة" (٢٩١/١) : ولا ريب أن العلم به - (أي: الله) - وبأسمائه وصفاته وأفعاله أجلّ العلوم وأفضلها . اهـ

فمنزلته في الدين عالية ، وأهميَّته عظيمة ، ولا يمكن أحدًا[١] أن يعبد الله على الوجه الأكمل ، حتى يكون على علم بأسماء الله تعالى ، وصفاته ؛ ليعبده على بصيرة ، قال الله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾

[الأعراف: ١٨٠] .

وهذا يشمل دعاء المسألة ، ودعاء العبادة :

- **فدعاء المسألة** : أن تُقدِّم بين يدي مطلوبك من أسماء الله تعالى ما يكون مناسبًا ، مثل أن تقول : يا غفورُ اغفر لي ! . ويا رحيمُ ارحمني ! . ويا حفيظُ احفظني ! ، ونحو ذلك . هذا يسمى آداب الدعاء ، تدعوه باسم مناسباً لطلبك .

- **ودعاء العبادة** : أن تتعبَّد لله تعالى بمقتضى هذه الأسماء ، فتقوم بالتَّوْبة إليه ؛ لأنَّه التوَّاب ، وتذكرُه بلسانك ؛ لأنَّه السميع ، وتتعبَّد له بجوارحك ؛ لأنَّه البصير ، وتخشاه في السِّرِّ ؛ لأنَّه اللطيف الخبير . . . ، وهكذا[٢] .

---

(١) لفظة : (أحدًا) : مفعول به لـ(يُمْكِن) ، فهو فعلٌ متعدٍّ ، قال الفيُّومي في "المصباح المنير" : (أَمْكَنَنِي الأمرُ) : سَهُلَ وتيسَّر .اهـ

قلتُ : ويجوز أن تَجُرَّ (أحدًا) باللام ، فتقول : (لا يمكن لأحد) ، فيكون فعلًا لازمًا ، قال ابن القَطَّاع في "كتاب الأفعال" (١٦٦/٣) : و (أَمْكَنَ الشيءُ) : تيسَّر .اهـ

وهذا كقوله تعالى : ﴿وَأُمِرۡتُ لِأَنۡ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ [الزمر: ١٢] ، فجُرَّ المفعول به (أَنْ أَكُونَ) باللام . مع أن الفعل (أمرَ) يتعدَّى بنفسه .

(٢) ذكر بعض العلماء عدَّة فروق بين الدعائين ، منها :

الأول : أن دعاء المسألة من قبيل توحيد الربوبية ؛ لأن الداعي يطلب من الله تعالى أن يُوقِع =

ومن أجل منزلته هذه ، ومن أجل كلام الناس فيه بالحقِّ تارةً ، وبالباطل الناشئ عن الجهل أو التعصُّب تارةً أخرى ، أحببتُ أن أكتب فيه ما تيسَّر من

=

ويُوجِد له مطلوبه ، وهذا يدخل في توحيد الربوبية .

أمَّا دعاء العبادة فمن قبيل توحيد الألوهية ، لأنه إفراد الله تعالى بالعبادة ، فالصلاة والصيام والذبح . . . ، كلُّ ذلك عبادة .

الثاني : أن دعاء العبادة مُسْتَلْزِم لدعاء المسألة ، فدعاء العبادة هو : القيامُ بأنواع العبادات ، من صلاة وصيام وذبح ، وغيرها رجاءً لرحمته تعالى ، وخوفًا من عذابه ، وإن لم يكن قد تلفَّظ بذلك . قال في "فتح المجيد" (ص : ١٥٠) : وكذلك الذاكر لله ، والتالي لكتابه ، ونحوه ، طالبٌ من الله في المعنى ، فيكون داعياً عابداً .

ودعاء المسألة متضمِّن لدعاء العبادة ، قال ابن القاسم في "حاشية كتاب التوحيد" (ص : ٣١) : ودعاء المسألة نحو : (ربِّ اغفرْ لي!) متضمِّن لدعاء العبادة ، وذلك أنه مأمور بهذا ، فإذا فعله فهو فاعل عبادة .اهـ

قلتُ : والدليل على ذلك قوله تعالى : ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾﴾ [غافر: ٦٠] .

فأطلق الله تعالى على دعاء المسألة بأنه عبادة .

الثالث : وهو تلخيصٌ لما سبق : أن الداعي دعاء المسألة يطلب سؤاله بلسان المقال ، والداعي دعاء العبادة يطلب من ربِّه بلسان الحال .

الرابع : أن دعاء العبادة لا يجوز صرفه لغير الله ، أمَّا دعاء المسألة فيجوز بثلاثة شروط :

أ- أن يكون المدعوُّ حيًّا .

ب- أن يكون حاضرًا .

ت- أن يكون قادرًا .

القواعد ؛ راجيًا من الله تعالى أن يجعل عملي خالصًا لوجهه ، موافقًا لمرضاته ، نافعًا لعباده .

وسمَّيتُه : " القواعد[١] المُثْلَى[٢] في صفات الله تعالى وأسمائِه الحُسْنَى[٣] " .

---

(١) **القواعد** : جمع قاعدة ، وهي أساس البُنْيان ، ما يُقْعَد عليه الشيء ؛ أي : يستقرُّ ويَثْبُت ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧] .
وفي اصطلاح العلماء – حيث يقولون : قاعدة هذه المسألة ، والقاعدة في هذا الباب كذا – : هي القضايا الكلية ، التي تُعْرَف بالنظر فيها قضايا جزئية .اهـ
انظر : "شرح مختصر الروضة" (١/١٢٠) ، و"التوقيف على مُهِمَّات التعاريف" (ص : ٥٦٩) للمَنَاويّ .

(٢) مؤنَّث (الأَمْثَل) ، قال الزبيدي في "تاج العروس" : والأَمْثَل : الأفْضَل ، يقال : هو **أَمْثَلُ** قَوْمِه ؛ أي : أَفْضَلُهم ، وفي الحديث : « **أَشَدُّ الناسِ بَلاءً الأنبياءُ ثمّ الأَمْثَلُ فالأَمْثَل** » ؛ أي : الأشْرَفُ فالأشرف ، والأعلى فالأعلى في الرُّتبَةِ والمَنزِلة .
والمُثْلَى : تأنيثُ الأَمْثَل ، كالقُصْوى تأنيث الأقْصى ، وقَوْله تَعالى : ﴿وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ﴾ ؛ أي : بجماعَتِكُم الأَفْضَلِين . وقيل : الطريقةُ المُثْلى : التي هي الأَشْبَهُ بالحَقِّ .اهـ بتصرُّف .

(٣) سيأتي بيان معناه .



تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

الفصل الأول

قواعدُ في أسماء اللّه تعالى


تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

القاعدة الأولى :
أسماء اللهِ تعالى كلُّها حُسْنَى

أي : بالغةٌ في الحُسْن غايتَه[1] ، قال الله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠] .

وذلك لأنَّها مُتضمِّنة لصفات كاملة ، لا نَقْصَ فيها بوجهٍ من الوجوه ، لا احتمالًا[2] ، ولا تقديرًا[3] .

مثال ذلك : (الحَيُّ) : اسم من أسماء الله تعالى ، مُتضمِّن للحياة الكاملة التي لم تسبق بعدم ، ولا يلحقها زوال ؛ الحياة المستلزمة لكمال الصفات من العلم والقدرة والسمع والبصر ، وغيرها .

---

(١) قال ابن القيِّم في "الصواعق المرسلة" (١٤٤٣/٤) : وبذلك كانت حُسْنَى ؛ أي : أحسن من غيرها ، فهي (أَفْعَلُ تفضيل) ، مُعرَّفة باللام ؛ أي : لا أحسن منها بوجهٍ من الوجوه ، بل لها الحُسْن الكامل التامُّ المطلق .اهـ

وقال أيضًا في "مدارج السالكين" (٢٨/١) : إذ لو كانت ألفاظًا لا معاني فيها لم تكن حُسنى ، ولا كانت دالَّة على مدح ولا كمال .اهـ

(٢) الاحتمال : التجويز ، قال الفَيُّومي في "المصباح المنير" : الاحْتِمَالُ في اصطلاح الفقهاء والمتكلِّمين : يستعمل بمعنى . الوهم والجواز .

(٣) التقدير : جعل الشيء في الذِّهْن ، قال ابن مَنْظُور في "لسان العرب" : تقول : قَدَّرْتُ أمر كذا وكذا ؛ أي : نويتُه وعَقَدْتُ عليه .اهـ

ومثال آخر : (العليم) : اسم من أسماء الله مُتضمِّن للعلم الكامل الذي لم يُسبق بجهل ، ولا يلحقه نسيان ، قال الله تعالى : ﴿عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢] .

العلمُ الواسع المحيط بكلّ شيء جملةً وتفصيلًا ، سواء ما يتعلق بأفعاله ، أو أفعال خلقِهِ ، قال الله تعالى : ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾﴾ [الأنعام: ٥٩] ، ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَاۚ كُلٌّ فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٦﴾﴾ [هود: ٦] ، ﴿يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿٤﴾﴾ [التغابن: ٤] .

ومثال ثالث : (الرَّحْمن) : اسم من أسماء الله تعالى ، مُتضمِّن للرحمة الكاملة ، التي قال عنها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَلّهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بِوَلَدِهَا »[1] ، يعني : أمّ صَبِيٍّ وجدتُه في السَّبِيِّ ، فأخذته وأَلْصَقَتْه ببطنها

---

(١) روى البخاري (٥٩٩٩) ، ومسلم (٢٧٥٤) عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَبْيٍ فَإِذَا امْرَأَةٌ مِنَ السَّبْيِ تَبْتَغِي إِذَا وَجَدَتْ صَبِيًّا فِي السَّبْيِ أَخَذَتْهُ ، فَأَلْصَقَتْهُ بِبَطْنِهَا وَأَرْضَعَتْهُ ، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَتَرَوْنَ هَذِهِ الْمَرْأَةَ طَارِحَةً وَلَدَهَا فِي النَّارِ ؟ » .
قُلْنَا : لاَ وَاللهِ ، وَهِبَ تَقْدِرُ عَلَى أَنْ لاَ تَطْرَحَهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَلّهُ أَرْحَمُ =

وأرضعته .

ومُتضمِّن أيضًا للرحمة الواسعة ، التي قال الله عنها : ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦] ، وقال عن دعاء الملائكة للمؤمنين : ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧] .

والحُسْن في أسماء الله تعالى ، يكون باعتبار كلِّ اسم على انفراده ، ويكون باعتبار جمعه إلى غيره ، فيحصل بجمع الاسم إلى الآخر كمالٌ فوق كمال .

مثال ذلك : (العزيز الحكيم) ، فإن الله تعالى يجمع بينهما في القرآن كثيرًا ، فيكون كلٌّ منهما دالًّا على الكمال الخاصِّ الذي يقتضيه ، وهو العِزَّة في العزيز ، والحُكْم والحكمة في الحكيم ، والجمع بينهما دالٌّ على كمال آخر ، وهو أن عِزَّته تعالى مقرونة بالحكمة ، فعِزَّته لا تقتضي ظلمًا وجَوْرًا وسُوءَ فعلٍ ، كما قد يكون من أعزَّاء المخلوقين ، فإن العزيز منهم قد تأخذه العزة بالإثم ، فيظلم ويجور ويُسيء التصرُّف .

وكذلك حُكْمه تعالى وحكمته مقرونان بالعِزِّ الكامل ، بخلاف حُكْم المخلوق وحكمته فإنَّهما يعتريهما الذُّلُّ[1] .

=

بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بِوَلَدِهَا » .

قوله : (السَّبْي) : نساءُ وأطفال العدوِّ الكافر المُحارِب ، يؤخذون ويُؤْسَرون في الحرب .

(١) نستفيد من هذه القاعدة أمرين :

=

القاعدة الثانية (١) :

أسماءُ اللّهِ تعالى أعلامٌ(٢) وأوصاف(٣)

=

الردُّ على المعطِّلة المنكرين لمعاني هذه الأسماء ، قال ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الصواعق المرسلة" (٩٣٨/٢) : ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠] .

أي : إنكم إنما تدعون إلهًا واحدًا له الأسماء الحسنى ، فأيُّ اسم دعوتموه فإنما دعوتم المسمَّى بذلك الاسم ، فأخبر سبحانه أنه إله واحد وإن تعدَّدت أسماؤه الحسنى المشتقَّة من صفاته ، ولهذا كانت حسنى وإلَّا فلو كانت كما يقول الجاحدون لكماله أسماء محضة فارغة من المعاني ليس لها حقائق لم تكن حُسنى ، ولكانت أسماء الموصوفين بالصفات والأفعال أحسن منها .اهـ

أ- الردُّ على الممثِّلة ، فإنّ الممثّلة يزعمون أنّ ما دلّت عليه أسماء الله من المعاني والصّفات إنّما يدلّ على مثل ما هو ثابت للمخلوق ، وهذا باطل ؛ فالمخلوق مُتَّصف بالنقص ، والكمالُ المُطلق لا يكون إلّا لله تعالى .

(١) انظر : "مجموع الفتاوى" (٥٧٠/٧) ، و"الفتاوى الكبرى" (٥٦٩/٦) ، و"بدائع الفوائد" (١٧٠/١) .

(٢) جمع : (عَلَم) - بفتح العين واللام - وهو : اسمٌ يَدُلُّ على ذات مُعَيَّنة ، بحسَب وَضْعِهِ بلا قرينة ، كخالد وفاطمةَ ودِمَشقَ والنّيلِ .

ومنه أسماء البلاد والأشخاص والدُّولِ والقبائل والأنهار والبحار والجبال . . .

انظر : "جامع الدروس العربية" (١٠٩/١) .

(٣) قال المناوي في "التوقيف على مُهمّات التعاريف" (ص : ٤٥٨) : الصفة لغة : النعت ، وعُرْفًا : الاسم الدالُّ على بعض أحوال الذات : نحو : طويل وقصير وعاقل وأحمق ، وغيرها .اهـ

فهي أعلامٌ باعتبار دلالتها على الذات ، وأوصافٌ باعتبار ما دلَّت عليه من المعاني .

وهي بالاعتبار الأول مُترادفة[١] لدلالتها على مُسمًّى واحد ، وهو الله عَزَّوَجَلَّ ، وبالاعتبار الثاني مُتَباينة[٢] لدلالة كلِّ واحد [منها][٣] على معناه الخاصِّ .

فالحَيُّ ، العليم ، القدير ، السميع ، البصير ، الرحمن ، الرحيم ، العزيز ، الحكيم . كلُّها أسماءٌ لمُسمًّى واحد ، وهو الله سبحانه وتعالى ، لكن معنى (الحي) غير معنى (العليم) ، ومعنى (العليم) غير معنى (القدير) ، وهكذا[٤] .

وإنما قلنا بأنها أعلام وأوصاف ؛ لدلالة القرآن عليه ، كما في قوله تعالى : ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧] ، وقوله : ﴿وَرَبُّكَ ٱلۡغَفُورُ ذُو ٱلرَّحۡمَةِ﴾ [الكهف:

---

(١) قال المُناوي في "التوقيف" (ص : ١٦٩) : الترادف : توالي الألفاظ الدالة على مسمًّى واحد .اهـ

(٢) الألفاظ المُتباية هي : الألفاظ المختلفة الموضوعة لمعانٍ مختلفة .

انظر : "المزهر في علوم اللغة" (٢٩٢/١) للسُّيُوطي .

(٣) في المطبوع : [منهما] ، والتصويب من شرح المُصنِّف .

(٤) قال شيخ الإسلام في "درء التعارض" (٢٣١/١٠) : أسماء الله الحسنى مثل : العليم والحي والقدير والرحيم ، ونحو ذلك ، هي وإن كانت أسماء لله تدلُّ على نفسه المُقدَّسة ، فليس ما دلَّ عليه الحيُّ من الحياة هو ما دلَّ عليه عليمٌ من العلم ، وما دلَّ عليه قدير من القدرة ، وما دلَّ عليه رحيم من الرحمة .اهـ

٥٨] ، فإن الآية الثانية دلَّت على أن الرحيم هو المُتَّصف بالرحمة[1] .

ولإجماع أهل اللغة والعُرْف[2] أنه لا يقال : عليم إلَّا لمن له عِلْمٌ ، ولا

---

(١) وقال ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "شفاء العليل" (ص : ٢٧١) : وقد دلَّ القرآن والسنة على إثبات مصادر هذه الأسماء له سبحانه وَصْفًا ، كقوله تعالى : ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥] ، وقوله : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾ [الذاريات: ٥٨] ، وقوله : ﴿فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ١٤] .

وقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « **لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ** » .

وقول عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا : (الْحَمْدُ للهِ الَّذِي وَسِعَ سَمْعُهُ الأَصْوَاتَ) .

وقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « **أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ** » .اهـ

(٢) قال شيخ الإسلام في "درء التعارض" (١٠/٢٣١) : فمن قال : إن هذه الأسماء الحسنى لا تدلُّ على هذه المعاني فهو مُكابرٌ للغة التي نزل بها القرآن ؛ فإن الأسماء التي تسمِّيها النُّحاة : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المعدولة عنها ، كفعيل وغيره ، هي أسماء مشتقَّة ، تتضمَّن المصادر بخلاف : رجل وفرس

ومَن جعل العالم لا يدلُّ على عِلْم ، والقادر لا يدلُّ على القدرة فهو بمنزلة من قال : المُصلِّي لا يدلُّ على الصلاة ، والقائم لا يدلُّ على القيام ، والصائم لا يدلُّ على الصيام ، وأمثال ذلك .اهـ

وقال ابن القيِّم في "مدارج السالكين" (١/٢٩) : وأيضًا فلو لم تكن أسماؤه ذوات معانٍ وأوصاف لكانت جامدة كالأعلام المَحْضَة التي لم توضع لمسمَّاها باعتبار معنًى قام به ، فكانت كلُّها سواء ، ولم يكن فرقٌ بين مدلولاتها ، وهذا مكابرة صريحة ، وبُهْتٌ بَيِّنٌ ؛ فإنَّ مَن جَعَلَ معنى اسم (القدير) هو معنى اسم (السميع) ، (البصير) ، ومعنى اسم (التَّوَّاب) هو معنى اسم (المُنْتَقِم) ، ومعنى اسم (المُعطي) هو معنى اسم (المانع) ، فقد كابرَ العقل واللغة والفطـرة .اهـ

سميع إلَّا لمن له سمعٌ ، ولا بصير إلَّا لمن له بصرٌ . . .

وهذا أمرٌ أَبْيَنُ من أن يحتاج إلى دليل[١] .

وبهذا[٢] عُلِمَ ضلالُ مَن سَلَبُوا[٣] أسماء الله تعالى معانيَها من أهل التعطيل[٤] ، وقالوا : إن الله تعالى سميعٌ بلا سمع ، وبصيرٌ بلا بصر ، وعزيزٌ بلا عزة . . . ، وهكذا[٥] .

وعَلَّلوا[٦] ذلك بأنَّ ثبوت الصفات يستلزم تعدُّدَ القُدماء ، وهذه العِلَّة عَلِيْلَة ، بل ميِّتة لدلالة السَّمْع والعَقْل على بطلانها .

أمَّا السَّمْع[٧] : فلأنَّ الله تعالى وصف نفسه بأوصاف كثيرة ، مع أنه

---

(١) ولابن القيِّم أيضًا بحث واسع في تقرير هذه القاعدة . انظر : "جلاء الأفهام" (ص : ١٧٢) وما بعد .

(٢) هذا فائدة القاعدة الثانية .

(٣) قال في "دستور العلماء" (١٢٩/٢) : السَّلْب : - بالفتح وسكون اللام - ما يُقابل الإيجاب .اهـ فالسَّلْب بمعنى : النفي .

(٤) يعني المعتزلة .

(٥) قال ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الصواعق المرسلة" (٨٢٤/٣) : ويقول أكثر العقلاء : إنَّ كَوْن العالم عالمًا بلا علم ، وحيًّا بلا حياة ، ومريدًا بلا إرادة ، وسميعًا بصيرًا بلا سمع ولا بصر ، مُحالٌ بضرورة العقل .اهـ

(٦) قال المُناوي في "التوقيف على مُهمَّات التعاريف" (ص : ١٨٩) : التعليل والاعتلال : الاحتجاج بما ليس بحُجَّة .اهـ

(٧) السَّمْع : هو الوحي : الكتاب والسُّنَّة . قال السفَّاريني في "لوامع الأنوار" (٣/٢) : المراد بـ(السَّمْعِيَّات) : ما كان طريق العلم به السَّمْع الوارد في الكتاب أو السنة والآثار، ممَّا ليس =

الواحد الأحد ، فقال تعالى : ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴿١٢﴾ إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ ﴿١٣﴾ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ [البروج: ١٢-١٦] .

وقال تعالى : ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴿١﴾ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ﴿٤﴾ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [الأعلى: ١-٥] .

ففي هذه الآيات الكريمات أوصاف كثيرة لموصوف واحد ، ولم يلزم من ثبوتها تعدُّدُ القُدماء .

وأمَّا العَقْل(١) : فلأنَّ الصفات ليست ذوات بائنة(٢) من الموصوف ، حتى يلزم من ثبوتها التعدُّد ، وإنَّما هي من صفات من اتَّصف بها ، فهي قائمة به .

وكلُّ موجود فلا بدَّ له من تعدُّد صفاته ، ففيه صفة الوجود ، وكونه واجبَ الوجود(٣) ، أو ممكنَ الوجود ، وكونه عينًا قائمًا بنفسه أو وصفًا في

=

للعقل فيه مجال ، ويقابله ما يَثْبُت بالعقل ، وإن وافق النقل ، فما كان طريق العلم به العقل يُسمَّى : العقليات والنظريات .اهـ

وقال "المعجم الوسيط" : (السمعيات) : - في العقائد - ما يُستند إلى الوحي ، كالجنة أو النار ، وأحوال يوم القيامة .اهـ

(١) انظر التعليق السابق .

(٢) أي : مُنْفَصِلة ، ففي "المعجم الوسيط" : (أبانَ الشيءَ) : فَصَلَه .اهـ

وقال في "دستور العلماء" (١/١٨٤) : التباين : التباعد والافتراق .اهـ

(٣) وهو الربُّ عَزَّوَجَلَّ ، قال في "المعجم الوسيط" : واجب الوجود : هو الذي يكون وجوده من ذاته ، ولا يحتاج إلى شيء أصلًا ، وهو الله عَزَّوَجَلَّ .اهـ

=

غـيره[١] .

وبهذا أيضًا[٢] عُلم أن : (الدَّهْر) ليس من أسماء الله تعالى[٣] ؛ لأنَّه اسم جامد[٤] ، لا يتضمَّن معنًى يُلحقه بالأسماء الحسنى .

=

قلتُ : وأوَّل من أطلق هذه العبارة هو ابن سينا . انظر : "مجموع الفتاوى" (٢٧٧/٩) .

(١) القائم بنفسه هو الذات ، والقائم بغيره هي الصفات تتَّصف بها الذات ، كالسمع والبصر والعلم والكلام . . . إلخ .

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الفتاوى الكبرى" (٣٥٥/٦) : فإن الموجود نوعان : قائم بنفسه وقائم بغيره، فالقائم بغيره من الصفات والأعراض يكون بحيث يكون غيره، فإن الصفات والأعراض تقوم بالمحلِّ الواحد .

وأما القائم بنفسه فلا يكون حيث يكون آخر قائمًا بنفسه ، بل يجب أن يكون مباينًا لغيره .اهـ

(٢) أي : كما استفدنا من هذه القاعدة الردَّ على المعتزلة ، فكذلك نستفيد منها الردَّ على من أثبت اسم (الدَّهْر) لله تعالى .

(٣) خلافًا لقول نُعيم بن حماد ، وطائفة معه من أهل الحديث ، وابن حَزْم ، والصوفية . الذين يقولون : إن الدهر من أسماء الله تعالى ، ومعناه : القديم الأزلي .

انظر : "مجموع الفتاوى" (٤٩٤/٢) ، و"إيثار الحقِّ على الخلق" (ص : ١٦٢) .

قال الشيخ سليمان في "تيسير العزيز الحميد" (ص : ٥٤٧) : وهذا غلطٌ فاحش ؛ ولو كان كذلك لكان الذين قالوا : وما يُهلكنا إلَّا الدهر . مُصيبين .اهـ

(٤) الاسم الجامد هو : ما لم يؤخذ من غيره ، فليس له أصلٌ يرجع إليه . وهو قسمان :

الأول : (اسم ذات) ، وهو : ما يدلُّ على شيء مُجَسَّم محسوس ، مثل : شجرة ، قَلَم ، أَسَد ، حَجَر . . . إلخ

=

ولأنَّه اسم للوقت والزمن ، قال الله تعالى عن مُنكري البَعْث : ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤] ، يريدون مرور الليالي والأيام(١) .

=

الثاني : (اسم معنى) ، وهو : ما يدل على شيء معنوي يُدرك بالعقل ، ولا يقع في دائرة المحسوس ، مثل : بياض ، وسواد ، وذكاء . . . إلخ .

ويقابل الاسم الجامد : (الاسم المُشْتَق) ، وهو : هو ما أُخذ من غيره ؛ بأن يكون له أصل ينسب له ، ويتفرَّع منه ، مثل : مثل : قائم ، جالس ، راكب . . إلخ .

انظر : "النحو الوافي" (١٨١/٣-١٨٢) .

فإذا علمتَ ذلك ، فإن أسماء الله تعالى مشتقة ؛ إذ الحُسْن لا يحصل بالاسم الجامد الذي لا يرجع إلى أصل .

(١) فقوله « **يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ ، يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ** » : خَرَجَ الكلام فيه لردِّ ما يقوله أهل الجاهلية ومَن أشبههم ، فإنهم إذا أصابتهم مصيبة ، أو مُنعوا أغراضهم ، أخذوا يسبُّون الدهر والزمان ، يقول أحدهم: قَبَّحَ اللهُ الدهرَ الذي شتَّتَ شَمْلَنا ، ولعنَ اللهُ الزمانَ الذي جرى فيه كذا وكذا. وهم يقصدون سبَّ مَن فعلَ تلك الأمور ، ويضيفونها إلى الدهر ، فيقع السبُّ على الله تعالى ؛ لأنه هو الذي فعل تلك الأمور وأحدثها ، والدهر مخلوق له ، هو الذي يقلبه ويصرفه ، والتقدير : أن ابن آدم يسبُّ مَن فعل هذه الأمور ، وأنا فعلتُها .

فهذا هو قول أكثر العلماء في معنى هذا الحديث . قاله شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في "مجموع الفتاوى" (٤٩٣/٢) .

وانظر : "التمهيد" لابن عبد البَرِّ (١٥٤/١٨) ، و"شرح السنة" للبَغَوي (٣٥٧/١٢) ، و"كشف المشكل من حديث الصحيحين" لا بن الجَوْزي (٨٩٢/١) .

فأمَّا قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قال الله عَزَّوَجَلَّ : « **يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ ، يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ ، بِيَدِي الأَمْرُ ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ** »[1] . فلا يدلُّ على أن الدهر من أسماء الله تعالى ، وذلك أن الذين يَسُبُّون الدهر إنما يريدون الزمان[2] الذي هو مَحَلُّ الحوادث ، لا يريدون الله تعالى .

فيكون معنى قوله : « **وَأَنَا الدَّهْرُ** » ما فسَّره بقوله : « **بِيَدِي الأَمْرُ ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ** » ، فهو سبحانه خالق الدهر وما فيه ، وقد بَيَّنَ أنه يُقلِّب الليل والنهار ، وهما الدهر ، ولا يمكن أن يكون (المُقَلِّبُ) - بكسر اللام - هو (المُقَلَّبَ) بفتحها .

وبهذا تبيَّن أنه يمتنع أن يكون الدهر في هذا الحديث مرادًا به الله تعالى .

---

(١) رواه البخاري (٤٨٢٦) ، ومسلم (٢٢٤٦) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كما في "مجموع الفتاوى" (٢/٤٩٤) : فقد أجمع المسلمون - وهو مما عُلم بالعقل الصريح - أن الله سبحانه وتعالى ليس هو الدهر الذي هو الزمان ، أو ما يجري مجرى الزمان .اهـ

القاعدة الثالثة[1] :

أسماء اللهِ تعالى إن دَلَّت على وَصْف مُتعدٍّ ، تضمَّنت ثلاثة أمور :

أحدها : ثبوت ذلك الاسم لله عَزَّوَجَلَّ .

الثاني : ثبوت الصفة[2] التي تضمَّنها لله عَزَّوَجَلَّ .

الثالث : ثبوت حُكْمِها ومقتضاها[3] .

ولهذا استدلَّ أهل العلم على سقوط الحَدِّ عن قُطَّاع الطريق بالتوبة ، استدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٣٤﴾﴾ [المائدة: ٣٤][4] ؛ لأنَّ مقتضى هذين الاسمين

---

(١) ذكر هذه القاعدة ابن القيِّم في "بدائع الفوائد" (١/١٧٠) .

(٢) وهو الذي يُسمِّيه علماء النَّحْو بـ : (المصدر) .

(٣) حكمُ الصفة ومقتضاها : هو نسبة الصفات إلى متعلَّقاتِها بحيث تقتضي آثارها اقتضاء ظاهرًا . فإذا كان الله ذا سمعٍ فإنّ حكمه أنه يسمع الأصوات . وإذا كان ذا عِلْم فإنّ حكمه أنه يعلم الأشياء . . . ، وهكذا سائر الصفات المتعدِّية .

انظر : "توضيح الكافية الشافية" (ص : ١٠٠) للسَّعْدي ، و"شرح النُّونيَّة" للهَرَّاس (ص : ٣٨١ - ٣٨٢) .

(٤) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الصارم المسلول" (١/٥٠٧) : ومعنى القدرة عليهم : إمكان الحدِّ عليهم لثبوته بالنية أو بالإقرار ، وكونهم في قبضة المسلمين ، فإذا تابوا قبل أن يُؤخذوا سَقَط =

أن يكون الله تعالى قد غَفَرَ لهم ذنوبهم ، ورَحِمَهم بإسقاط الحَدِّ عنهم .

مثال ذلك : (السميع) ، يتضمَّن :

- إثبات السميع اسمًا لله تعالى .
- وإثبات السَّمْع صفة له .
- وإثبات حُكْم ذلك ومُقْتضاه ، وهو أنه يسمع السِّرَّ والنَّجْوَى[1] ، كما قال تعالى : ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١][2][3] .

=

ذلك عنهم .اهـ

(١) قال العسكري في "الفُروق اللُّغَوية" (ص : ٥٣٣) : الفَرْق بين النَّجْوَى والسِّرِّ : أن النجوى اسم للكلام الخفي الذي تُناجي به صاحبك ، كأنك تَرْفَعُه عن غيره ، وذلك أن أصل الكلمة الرَّفْعَة ، ومنه : النَّجْوَة من الأرض ، وسُمِّي تكليم الله تعالى موسى – عَلَيْهِ السَّلَامُ – مُناجاة ؛ لأنه كان كلامًا أخفاه عن غيره .
والسِّرُّ إخفاءُ الشيء في النفس .اهـ

(٢) **إذًا خلاصة هذا النوع** : أن كُلَّ اسم اشتُقَّ منه الصفة (المصدر) ، والفعل ، فهو متعدٍّ ، كـ(البصير) ، فإنه يشتقُّ منه الصفة ، وهي : البصر ، وكذا الفعل ، وهو : يُبْصِر .
وهذا خلاف الأسماء اللَّازمة – كما سيأتي ذكرُها – فإنه لا يشتقُّ منها فعلٌ ، مثل اسمه تعالى (القوي) ، فإنه يشتقُّ منه الصفة ، وهي القوَّة ، لا يشتقُّ منه فعلٌ .
وانظر : لهذا "بدائع الفوائد" (١٧٠/١) .

(٣) من فوائد هذه القاعدة – بالإضافة إلى ما ذكر المُصنِّف آنفًا – بيان بطلان معتقد المعتزلة فإنَّهم ينفون جميع الصِّفات ، ويُثبتون الأسماء والأحكام ، فيقولون : عَلِيمٌ بلا عِلْمٍ ، وقَدِيرٌ بلا قُدْرَة ، وحَيٌّ بلا حياة ... إلخ .
=

وإن دلَّت على وصف غير مُتعدٍّ تضمَّنت أمرين :

أحدهما : ثبوت ذلك الاسم لله عَزَّوَجَلَّ .

الثاني : ثبوت الصفة التي تضمَّنها لله عَزَّوَجَلَّ .

مثال ذلك : (الحيُّ) ، يتضمَّن :

- إثبات الحيِّ اسمًا لله عَزَّوَجَلَّ .

- وإثبات الحياة صفة له[1] .

❀❀❀❀

=

قال ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "مدارج السالكين" (٢٩/١) : فإنَّ ثبوت أحكام الصفات فرعُ ثبوتها ، فإذا انتفى أصل الصفة استحال ثبوتُ حُكْمِها .اهـ

وقال الشيخ الهرَّاس رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "شرح العقيدة الواسطيَّة" (٢٤٥) : وهذا القول في غاية الفساد ؛ فإنّ إثبات موصوف بلا صفة ، وإثبات ما للصفة للذَّات المجرَّدة مُحَالٌ في العقل ؛ كما هو باطِلٌ في الشرع .اهـ

(١) يلتبس على البعض فيقول : أليس يشتقُّ من (الحي) ، الفعل : يُحيي ؟ .

الجواب : أن هذا الفعل ليس من (الحي) ، بل هو من (المُحْيِي) .

القاعدة الرابعة (١) :

دلالة(٢) أسماء اللهِ تعالى على ذاته وصفاته تكون بالمُطابقة وبالتضمُّن وبالالتزام(٣)

---

(١) انظر : "مجموع الفتاوى" (١٨٥/٧) ، و"مدارج السالكين" (٣٠/١) ، و"توضيح الشافية الكافية" (ص : ١٣٢) للسَّعْدي .

(٢) **الدّلالة** : - بتثليث الدال ، كما في "القاموس" - لغةً : ما يتوصَّل به إلى معرفة الشيء .

وفي الاصطلاح : ما يلزم من فَهْمِ شيء فهمُ شيء آخر . فالشيء الأول هو الدالُّ ، والشيء الثاني هو المدلول .

انظر : "شرح الكوكب المنير" (١٢٥/١) ، و"المفردات في غريب القرآن" (ص : ١٧١) .

مثال ذلك : شعاع الشمس . فإنه دالٌّ على وجود الشمس ، فالضوء دالٌّ ، والشمس مدلول عليه .

(٣) **دلالة المطابقة** : هي دلالة اللفظ على جميع ما وُضع له ، كدلالة البيت على المجموع المركَّب من السقف والجدار والأُس .

ودلالة التضمُّن : دلالة اللفظ على جزء مُسمَّاه ، كدلالة البيت على الجدار فقط .

ودلالة الالتزام : دلالة اللفظ على ما هو لازم لذلك المعنى خارج عن مفهوم اللفظ ، كدلالة البيت على أن هناك بانيًا بَنَاه دلالة التزام ؛ لأنه ما من بيت إلَّا وله بانٍ .

انظر : "الردّ على المنطقيين" (ص : ٣١٣) ، و"الإبهاج في شرح المنهاج" للسُّبُكي (٢٠٥/١) ، و"إجابة السائل" للصنعاني (ص : ٢٣١) .

أقول : الدلالتان الأُوْليان يسهل فهمُهما ، وأمَّا دلالة الالتزام فتحتاج إلى تأمُّل ونظر لصعوبتها ، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في "الرد على المنطقيين" (ص : ٧٦) : والمعتبر في =

مثال ذلك : (الخالق) ، يدلُّ على ذات الله ، وعلى صفة الخلق بالمطابقة .
ويدلُّ على الذات وحدها ، وعلى صفة الخلق وحدها بالتضمُّن .
ويدلُّ على صفتي العلم والقدرة بالالتزام(١)(٢) .
ولهذا لمَّا ذكرَ الله خَلْق السماوات والأرض قال : ﴿لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ

=

التعريفات دلالة المطابقة والتضمُّن ، فأمَّا دلالة الالتزام فلا ؛ لأن المدلول عليه فيها غير محدود ولا محصور ؛ إذ لوازم الأشياء ولوازم لوازمها لا تنضبط ولا تنحصر .اهـ

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "مدارج السالكين" (٣٠/١) : ولكن يتفاوت الناس في معرفة اللزوم وعدمه .اهـ

وقال الشيخ السَّعْدي في "توضيح الشافية الكافية" (ص : ١٣٢) - عن هذا النوع - : تحتاج إلى قوَّة الفكر والتأمُّل ، ويتفاوت فيها أهل العلم ، فالطريق إلى معرفتها أنك إذا فهمتَ اللفظ وما يدلُّ عليه من المعنى وفهمتَه فهمًا جيِّدًا ففكِّر فيما يتوقَّف عليه ولا يتمُّ بدونه .اهـ

(١) فلا يمكن أن يتَّصف الخالق بكونه خالقًا إلَّا وهو عليم بكلِّ شيء ؛ إذ الجاهل بالشيء لا يمكنه أن يخلقه .

وهكذا الأمر في القدرة ، فالعاجز عن الشيء لا يمكنه أن يخلقه .

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الردُّ على المنطقيين" (ص : ٢٣٢) : واذا قام الخلق به فالعلم والقدرة لازمة الخلق .اهـ

(٢) مثال آخر : (السميع) يدلُّ على ذات الربِّ وسمعِهِ بالمطابقة ، وعلى الذات وحدها ، وعلى السمع وحده بالتضمُّن ، ويدلُّ على اسم الحي وصفة الحياة بالالتزام ، لكون الميِّت لا يسمع .

مثال ثالث : (المُجيب) يدلُّ على ذات الرب وإجابته بالمطابقة ، وعلى الذات وحدها ، وعلى الإجابة وحدها بالتضمُّن ، ويدلُّ على صفة العلم والحياة بالالتزام .

﴿شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴿١٢﴾﴾ [الطلاق: ١٢][١] .

ودلالة الالتزام مفيدة جدًّا لطالب العلم إذا تدبَّر المعنى ، ووفَّقه الله تعالى فهمًا للتلازم ، فإنَّه بذلك يحصل من الدليل الواحد على مسائل كثيرة[٢] .

واعلم أن اللازم من قول الله تعالى ، وقول رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا صحَّ أن يكون لازمًا فهو حقٌّ ، وذلك :

- لأنَّ كلام الله ورسوله حقٌّ ، ولازم الحقِّ حقٌّ .

- ولأنَّ الله تعالى عالمٌ بما يكون لازمًا من كلامه وكلام رسوله ، فيكون مرادًا .

وأما اللازم من قول أحد سوى قول الله ورسوله ، فله ثلاث حالات :

الأولى : أن يذكر للقائل ويلتزم به ، مثل أن يقول من ينفي الصفات الفعلية[٣] لمن يثبتها : يلزم من إثباتك الصفات الفعلية لله عَزَّوَجَلَّ أن يكون من أفعاله ما هو حادِثٌ[٤] .

---

(١) ومثلُها قوله تعالى : ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ ﴿٥٤﴾﴾ [الروم: ٥٤] .

(٢) وقال الشيخ السعدي في "توضيح الشافية الكافية" (ص : ١٣٢) : وهذه القاعدة تنفعك في جميع النصوص الشرعية ، فدلالتها ثلاث كلُّها حُجَّة ؛ لأنها معصومة مُحْكَمة .اهـ

(٣) سيأتي تعريفها في القاعدة الخامسة من قواعد الصفات .

(٤) لفظة (**الحادث**) : اسم فاعل من الحدوث ، ولها معنيان :

الأول : **المخلوق** ، وهو : ما يكون مسبوقًا بالعدم .

=

فيقول المُثْبِت : نعم ، وأنا ألتزم بذلك ؛ فإن الله تعالى لم يزل ولا يزال فعَّالًا لما يريد ، ولا نَفَادَ لأقواله وأفعاله ، كما قال تعالى : ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾ [الكهف: ١٠٩] .

وقال : ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٧﴾﴾ [لقمان: ٢٧] .

وحدوثُ آحاد فعلِهِ تعالى لا يستلزم نقصًا في حقِّه .

الحال الثانية : أن يُذكر له ، ويمنع التلازم بينه وبين قوله ، مثل أن يقول النافي للصفات لمن يثبتها : يلزم من إثباتك أن يكونَ اللهُ تعالى مُشابهًا(١)

=

الثاني : المُتجدِّد . ولا شكَّ أن هذا هو مراد المُصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ههنا .

انظر : "درء التعارض" (٢٢/٤) ، و"التوقيف على مُهمَّات التعاريف" (ص : ٢٦٤) ، و"دستور العلماء" (٥/٢) .

(١) استبدل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الشرح هذه اللفظة بـ (مماثلًا) ، وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "شرح العقيدة الواسطية" [ضمن : "مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين" (٨٩/٨)] : نسمع كثيرًا من الكتب التي نقرأها يقولون : (تشبيه) ؛ يُعبِّرون بالتشبيه ، وهم يقصدون التمثيل ، فأيّما أولى : أنُعبِّر بالتشبيه ، أو نعبر بالتمثيل ؟ .

نقول : بالتمثيل أَوْلى :

أوَّلًا : **لأن القرآن عَبَّر به** : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى : ١١] . . . ، وكلُّ ما عَبَّر به القرآن فهو أولى من غيره ؛ لأننا لا نجد أفضل من القرآن ، ولا أدلَّ على المعنى المراد من القرآن ،

=

للخلق في صفاته .

فيقول المثبت : لا يلزم ذلك ؛ لأنَّ صفات الخالق مضافة إليه لم تذكر مطلقة حتى يمكن ما ألزمت به ، وعلى هذا فتكون مختصَّة به لائقة به ، كما أنك أيُّها النافي للصفات تُثبتُ لله تعالى ذاتًا ، وتمنع أن يكون مشابهًا للخلق في ذاته ، فأيُّ فَرْقٍ بين الذات والصفات ؟ .

وحكمُ اللازم في هاتين الحالين ظاهر .

=

والله أعلم بما يريده من كلامه ، فتكون موافقة القرآن هي الصواب ، فنعبِّر بنفي التمثيل .

ثانيًا : أن التشبيه عند بعض الناس يعني إثبات الصفات ، ولهذا يُسمُّون أهل السنة : مُشبِّهة ؛ فإن قلنا : من غير تشبيه . وهذا الرجل لا يفهم من التشبيه إلَّا إثبات الصفات ؛ صار كأنَّنا نقول له : من غير إثبات صفات ! فصار معنى التشبيه يُوْهِم معنى فاسدًا ، فلهذا كان العدول عنه أولى .

ثالثًا : أن نفي التشبيه على الإطلاق غير صحيح ؛ لأن ما من شيئين من الأعيان أو من الصفات إلَّا وبينهما اشتراك من بعض الوجوه ، والاشتراك نوع تشابه ، فلو نفيت التشبيه مطلقًا لكنت نفيتَ كلَّ ما يشترك فيه الخالق والمخلوق في شيء ما .

مثلًا : الوجود ، يشترك في أصله الخالق والمخلوق ، هذا نوع اشتراك ونوع تشابه ، لكن فرقٌ بين الوجودين : وجود الخالق واجب ، ووجود المخلوق ممكن .

وكذلك (السمع) فيه اشتراك ، الإنسان له سمعٌ ، والخالق له سمع ، لكن بينهما فرقٌ ، لكن أصل وجود السمع المشترك .

فإذا قلنا : من غير تشبيه . ونفينا مطلق التشبيه صار في هذا إشكال ، وبهذا عرفنا أن التعبير بالتمثيل أولى من ثلاثة أوجه .اهـ

الحال الثالثة : أن يكون اللازم مسكوتًا عنه ، فلا يُذكر بالتزام ولا منع ، فحكمه في هذه الحال أن لا يُنسب إلى القائل ؛ لأنَّه يحتمل لو ذُكر له أن يلتزم به ، أو يمنع التلازم .

ويحتمل لو ذُكر له فتبيَّن له لزومُه وبطلانُه أن يرجعَ عن قوله ؛ لأنَّ فساد اللازم يدلُّ على فساد الملزوم .

ولورود هذين الاحتمالين لا يمكن الحكم بأن لازم القول قول[1] .

فإن قيل : إذا كان هذا اللازم لازمًا من قوله ، لَزِمَ أن يكون قولًا له ؛ لأنَّ ذلك هو الأصل لا سيَّما مع قُرْب التلازم .

قلنا : هذا مدفوع بأن الإنسان بَشَرٌ ، وله حالات نفسية وخارجية توجب الذهول عن اللازم ، فقد يَغْفُل ، أو يسهو ، أو ينغلق فِكْرُه ، أو يقول القول في مضايق المناظرات من غير تفكير في لوازمه ، ونحو ذلك .

❀❀❀❀

---

(١) فما كان من اللوازم يرضاه القائل بعد وضوحه له فهو قوله ، وما لا يرضاه فليس قوله ، فأما إذا نفى هو اللزوم لم يجز أن يضاف إليه اللازم بحال ؛ وإلَّا لأُضيف إلى كل عالم ما اعتقدنا أن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قاله ؛ لكونه ملتزمًا لرسالته ، فلمَّا لم يُضف إليه ما نفاه عن الرسول ، وإن كان لازمًا له ، ظهر الفرق بين اللازم الذي لم ينفه واللازم الذي نفاه .
انظر : "مجموع الفتاوى" (٢٩/٤٢-٤٣) .

القاعدة الخامسة[1] :

أسماء اللهِ تعالى تَوْقِيفيةٌ[2] ، لا مجال للعقل فيها

وعلى هذا فيجب الوقوف فيها على ما جاء به الكتاب والسُّنَّة ، فلا يُزاد فيها ولا ينقص ؛ لأنَّ العقل لا يمكنه إدراك ما يستحقُّه تعالى من الأسماء ، فوجب الوقوف في ذلك على النصّ ؛ لقوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء: ٣٦] ، وقوله :

---

(١) انظر : "الصَّفَدية" (٨٥/٢) ، و"بدائع الفوائد" (١٧٠/١) ، و"إيثار الحقّ" (ص : ٣١٤) .

(٢) التوقيفي : نسبة إلى (التوقيف) ، قال في "المعجم الوسيط" : التوقيف : نصُّ الشارع المتعلّق ببعض الأمور .اهـ

فقولهم : هذا الأمر توقيفي ؛ أي : لا يثبت إلّا بنصٍّ .

انظر : حاشية أبا بُطين على "لوامع الأنوار" (٣٨/١) .

قلتُ : فلا يجوز أن يُسمَّى الله إلّا بما سمَّى به نفسه ، ولا يجوز أيضًا لأحد أن يشتقَّ لله من الأفعال ولا من الصفات الثابتة له أسماء إلّا إذا ورد نصٌّ إمَّا في الكتاب أو السنة .

فهذا هو ما عليه أهل السنة وأكثر الأشاعرة ، وقالت المعتزلة والكرَّامية : إذا دلَّ العقل على أن معنى اللفظ ثابتٌ في حقِّ الله جاز إطلاقه على الله .

وقال القاضي أبو بكر والغزالي : الأسماء توقيفيَّة دون الصفات .

وقال أبو القاسم القُشَيْري : الأسماء تؤخذ توقيفًا من الكتاب والسُّنَّة والإجماع .

انظر : "فتح الباري" (٢٦٧/١١) ، و"لوامع الأنوار البَهيَّة" (١٢٥/١) .

﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾ [الأعراف: ٣٣] .

ولأنَّ تسميته تعالى بما لم يُسمِّ به نفسه ، أو إنكارَ ما سمَّى به نفسه ، جنايةٌ في حقِّه تعالى ، فوجب سلوك الأدب في ذلك ، والاقتصارُ على ما جاء به النصُّ (١) .

---

(١) الإحاطة بما يستحقُّه الربُّ من الكمال والجمال على وجه التفصيل أمرٌ لا يستطيع العبد أن يستقلَّ بمعرفته ، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الرسالة التدمرية" (ص : ٢١٥-٢١٦) : كما أنَّ ما أخبرت به الرسل من تفصيل أسماء الله وصفاته لا يعلمه الناس بعقولهم ، وإن كانوا قد يعلمون بعقولهم جُمَل ذلك .اهـ

لذا قال أعرفُ الخلق بربِّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لاَ أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْت عَلَى نَفْسِكَ » . رواه مسلم (٤٨٦) عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا .

قال النووي في "شرح صحيح مسلم" : « لاَ أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ » : اعترافٌ بالعجز عن تفصيل الثناء ، وأنه لا يقدر على بلوغ حقيقته ، وردٌّ للثناء إلى الجملة دون التفصيل والإحصار والتعيين ، فوكَّل ذلك إلى الله سبحانه وتعالى المحيط بكلِّ شيء جملةً وتفصيلًا ، وكما أنه لا نهاية لصفاته لا نهاية للثناء عليه ؛ لأن الثناء تابع للمثنى عليه ، وكلُّ ثناء أُثني به عليه - وإنْ كثُر وطال وبُولغ فيه - فقدرُ الله أعظم ، وسلطانه أعزُّ ، وصفاته أكبر وأكثر ، وفضلُه وإحسانه أوسع وأسبغ .اهـ

فنستفيد من هذه القاعدة الردَّ على من يُسمِّي الله بأسماء من عند نفسه ، فيُسمُّونه بـ : (الأب ، والقديم ، والعلَّة الفاعلة . . .) ، وهذه الأسماء وغيرها لا تخلو من أحد أمرين :

الأول : ما يدخله النقص والعيب مطلقًا ، كاسم (الأب) .

الثاني : ما يحتمل فيه النقص والعيب من وجه دون وجه ، كاسم (القديم) .

=

القاعدة السادسة[١] :

أسماء اللّهِ تعالى غير محصورة بعدد مُعيَّن

لقوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ في الحديث المشهـور : « أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ ، أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ »[٢] . الحديث .

رواه أحمد ، وابن حِبّان ، والحاكم ، وهو صحيح .

وما استأثر الله تعالى به في علم الغيب لا يمكن لأحدٍ حَصْرُه ، ولا الإحاطةُ به .

فأمّا قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ : « إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلاَّ وَاحِـدًا ، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ »[٣] ، فلا يـدلُّ على حصر الأسماء بهذا العـدد ، ولو

=

فالواجب إذًا – والحالة هذه – أن لا نُسمِّي ربَّنا إلّا بما سمَّى به نفسه في كتابه ، أو على لسان رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ .

(١) انظر التعليق على آخر هذه القاعدة .

(٢) حسن .

رواه أحمد (٣٩١/١) ، وابن حِبّان في "الصحيح" رقم (٩٧٢) ، والحاكم (٥٠٩/١) ، عن ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ .

وانظر تحقيقنا لـ"شرح العقيدة الواسطية" (ص : ١١٢) .

(٣) رواه البخاري (٢٧٣٦) ، ومسلم [(٢٦٧٧)-٦] عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ .

=

كان المراد الحصر لكانت العبارة : (إن أسماء الله تسعةٌ وتسعون اسمًا ، مَن أحصاها دخل الجنة) ، أو نحو ذلك .

إذًا فمعنى الحديث : أن هذا العدد من شأنه أنَّ مَن أحصاه دخل الجنة ، وعلى هذا فيكون قوله : « مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ » ، جملة مُكمِّلة لِمَا قبلها ، وليست مُستقِلَّة(١) .

ونظيرُ هذا أن تقول : (عندي مائة درهم أعددتُها للصدقة) ، فإنَّه لا يمنع أن يكون عندك دراهم أخرى لم تعدَّها للصدقة .

ولم يصحَّ عن النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ تعيينُ هذه الأسماء ، والحديث المروي عنه في تعيينها ضعيف(٢) .

=

قوله : (مَنْ أَحْصَاهَا) ، قال ابن القيم رَحِمَهُٱللَّهُ في "البدائع" (١٧١/١) : مراتب إحصاء أسمائه التي من أحصاها دخل الجنة وهذا هو قُطْب السعادة ، ومدار النجاة والفلاح :

المرتبة الأولى : إحصاء ألفاظها وعددها .

المرتبة الثانية : فَهْمُ معانيها ومدلولها .

المرتبة الثالثة : دعاؤه بها ، كما قال تعالى : ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] ، وهو مرتبتان :

إحداهما : دعاء ثناء وعبادة .

والثاني : دعاء طلب ومسألة .اهـ

(١) فتكون (مَن) الموصولة في محلِّ نصب صفة لـ (اسمًا) .

(٢) ضعيف .

رواه الترمذي (٣٥٠٧) ، وابن حبَّان رقم (٨٠٨) ، وغيرهما .

=

قال شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة في "الفتاوي" (ص : ٣٨٢ جـ ٦) من مجموع ابن قاسم : تعيينُها ليس من كلام النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باتِّفاق أهل المعرفة بحديثه .

وقال قبل ذلك (ص : ٣٧٩) : إن الوليد[١] ذكرَها عن بعض شيوخه الشاميِّين ، كما جاء مُفسَّرًا في بعض طرق حديثه .اهـ

وقال ابن حَجَر في "فتح الباري" (ص : ٢١٥ جـ ١١) / ط : السَّلَفية / : ليست العلَّة عند الشيخين - البخاري ومسلم - تفرُّدَ الوليد فقط ، بل الاختلافَ فيه والاضطراب ، وتدليسه واحتمالَ الإدراج[٢] .اهـ

ولمَّا لم يصحَّ تعيينُها عن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اختلف السَّلَف فيه ، ورُوي عنهم في ذلك أنواع[٣] ، وقد جمعتُ تسعة وتسعين اسمًا ممَّا ظهرَ لي من كتاب الله تعالى ، وسنَّة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

=

وسيذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ علَّته ، وقال الترمذي : وليس له إسناد صحيح .اهـ

وانظر : "أحاديث مُعلَّة" رقم (٤٥٦) .

(١) هو الوليد بن مسلم القرشي مولاهم أبو العباس الدمشقي ، قال الحافظ في "التقريب" : ثقة ، لكنه كثير التدليس والتَّسْوية .اهـ

(٢) الإدراج : - عند أهل الحديث - نوع من أنواع الحديث الضعيف ، وهو أن يتكلّم راوي الحديث بكلامٍ بعد فراغه من رواية الحديث، فيحسبه السّامع من الحديث لاتصاله به .

(٣) فمن هؤلاء الذين جمعوا أسماء الله تعالى : ابن مَنْدَه ، والبيهقي ، وابن العربي المالكي ، والقُرْطبي ، وابن القيِّم ، وابن حجر العسقلاني ، وابن الوزير ، وغيرهم .

• فمن كتاب الله تعالى :

الله ، الأحد ، الأعلى ، الأكرم ، الإله ، الأول ، والآخِر ، والظاهر ، والباطن ، البارئ ، البَرّ ، البصير ، التواب ، الجبار ، الحافظ ، الحسيب ، الحفيظ ، الحفي ، الحقّ ، المبين ، الحكيم ، الحليم ، الحميد ، الحَيّ ، القَيُّوم ، الخبير ، الخالق ، الخلّاق ، الرؤوف ، الرّحمن ، الرّحيم ، الرّزّاق ، الرّقيب ، السّلام ، السّميع ، الشاكر ، الشّكور ، الشهيد ، الصَّمَد ، العالم ، العزيز ، العظيم ، العَفُوّ ، العليم ، العليّ ، الغفّار ، الغفور ، الغنيّ ، الفَتّاح ، القادر ، القاهر ، القُدُّوس ، القدير ، القريب ، القويّ ، القَهّار ، الكبير ، الكريم ، اللّطيف ، المؤمن ، المُتعالي ، المُتكبّر ، المَتين ، المُجيب ، المجيد ، المحيط ، المُصوِّر ، المُقْتَدِر ، المُقيت ، المَليك ، المليك ، المَوْلَى ، المُهَيْمِن ، النّصير ، الواحد ، الوارث ، الواسع ، الوَدُوْد ، الوكيل ، الوليُّ ، الوهّاب .

• ومن سنة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

الجميل[1] .

---

(١) لحديث : « إِنَّ اللهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ » .
رواه مسلم (٩١) عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ .
ورواه الحاكم (٧٨/١) عن عبدالله بن عمرو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا . وحسّنه شيخنا الوادعي في "الصحيح المسند" رقم (٨١٠) .

الجَوَاد(١).

---

(١) جاء في عدَّة أحاديث :

الأول : قطعة من حديث قُدسيٍّ طويل ، وفيه : « ذَلِكَ بِأَنِّي جَوَادٌ مَاجِدٌ صَمَدٌ » .

رواه أحمد في "المسند" رقم (٢١٣٦٧) ، والترمذي (٢٤٩٥) ، وابن ماجه (٤٢٥٧) عن أبي ذر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

وفي سنده شَهْر بن حَوْشَب ، وهو ضعيف .

ثمَّ في الحديث علَّة أخرى ، وهي الاختلاف في السَّنَد ، كما أشار إلى ذلك الدارقطنيُّ في "العِلل" (٦/٢٤٩-٢٥٠) ، وغيره .

قلتُ : وأصل هذا الحديث قد رواه مسلم [(٢٥٧٧)-٥٥] عن أبي إدريسَ الخَوْلانيِّ وأبي أسماء عن أبي ذرٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

وليس فيه هذا اللفظ .

الثاني : حديث ابن عبَّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ جَوَادٌ ، يُحِبُّ الْجُوْدَ ، وَيُحِبُّ مَعَالِيَ الْأَخْلَاقِ ، وَيُبْغِضُ سَفْسَافَهَا » .

رواه أبو نُعيم في "الحِلْية" (٥/٢٨-٢٩) .

وفي سنده نوح بن أبي مريم أبو عصمة المَرْوَزِيّ ، قال الحافظ في "التقريب" : ويُعرف بالجامع لجمعه العلوم ، لكن كذَّبوه في الحديث ، وقال ابن المبارك : كان يضع .اهـ

الثالث : حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يقول قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ اللهَ جَوَادٌ كَرِيْمٌ ، يَسْتَحْيِيْ مِنَ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ إِذَا دَعَاهُ أَنْ يَرُدَّ يَدَيْهِ صِفْرًا ، لَيْسَ فِيْهِمَا شَيْءٌ » .

أخرجه الطَّبَراني في "الدعاء" (٢/ رقم : ٢٠٤ و٢٠٥) ، ومن طريقه أبو نُعيم في "الحلية" (٣/٢٦٣) من طريق حبيب كاتب مالك ، ثنا هشام بن سعيد عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن ، قال : سمعت أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، به .

وحبيب هو ابن أبي حبيب . قال الحافظ : متروك ، كذَّبه أبو دَاوُد وجماعة .اهـ

=

=

ثم إن هذا الحديث قد جاء عن جَمْع ، وليس فيه ذكر لفظ : (جواد) ، كما هو مُخَرَّج في تحقيقي لـ "شرح الطحاوية".

الرابع : حديث سعد بن أبي وَقَّاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « **إِنَّ اللهَ طَيِّبٌ يُحِبُّ الطَّيِّبَ نَظِيفٌ يُحِبُّ النَّظَافَةَ كَرِيمٌ يُحِبُّ الْكَرَمَ جَوَادٌ يُحِبُّ الْجُودَ** ».

رواه الترمذي (٢٧٩٩) ، والبزَّار في "المُسند" (٣/ رقم : ١١١٤)

قال الترمذي : هذا حديث غريب ، وخالد بن إلياس يُضعَّف .اهـ

قلتُ : قال الحافظ في "التقريب" : متروك الحديث .اهـ

ورواه ابن عساكر في "التاريخ" (١٤/٢٨٨-٢٨٩) بسند صحيح إلى : إبراهيم بن مُهاجر ، عن بكير بن مسمار ، عن عامر بن سعد ، عن أبيه قال : قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « **إِنَّ اللهَ تَعَالَى كَرِيْمٌ ، يُحِبُّ الْكُرَمَاءَ ، جَوَادٌ يُحِبُّ الْجَوْدَةَ ، يُحِبُّ مَعَالِيَ الأَخْلَاقِ ، وَيَكْرَهُ سَفْسَافَهَا** ».

وإبراهيم بن مهاجر بن مسمار المدني ، وهو ضعيف .

وقد توبع إبراهيم بن مهاجر ، قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في "السلسلة الصحيحة" (١/٢٣٥) : فقد وجدتُ له طريقا آخر ، ولكنه ممَّا لا يُفْرَح به ، أخرجه الدُّوْلَابي في "الكُنَى" (٢/١٦) عن أبي الطيب هارون بن محمد قال : حدثنا بكير بن مسمار عن عامر بن سعد به .

ورجاله كلُّهم ثقات غير أبي الطيب هذا ، فليس بطيب ! قال ابن معين : كان كذَّابًا .اهـ

الخامس : حديث طلحة بن عبيد الله بن كَرِيزٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « **إِنَّ اللهَ جَوَادٌ ، يُحِبُّ الْجُود ، وَيُحِبُّ مَعَالِيَ الأَخْلَاقِ وَيَكْرَهُ سَفْسَافَهَا** ».

رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" رقم (٢٧١٤٩) ، وغيره . من طريق حَجَّاج، عن سليمان بن سُحَيْم ، عن طلحة بن عبيد الله بن كريز ، به .

وفيه ثلاث عِلَل :

١- الإرسال ؛ فإن طلحة بن عبيد الله بن كريز ، تابعيٌّ .

=

الحَكَم[1].

الحَيِيُّ[2].

الرَّبُّ[3].

=

٢- التدليس ؛ لأنّ حَجَّاجًا – وهو : ابن أرطأة – مُدلِّس ، قال الحافظ : صدوق ، كثير الخطأ والتدليس .اهـ

٣- الانقطاع ؛ فقد قال البَيْهَقي في "الشُّعَب" (٢٨٨/١٣) : في هذا الإسناد انقطاع بين سليمان ابن سحيم ، وطلحة .اهـ

قلتُ : فحديث سعد بن أبي وقَّاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من الطريق التي ذكرها ابن عساكر ، ومرسل طلحة بن عبيد الله بن كريز ، لعلَّ أحدهما يقوِّي الآخر ، والله أعلم .

(١) لحديث : « **إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكَمُ ، وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ** » .

رواه أبو داود (٤٩٥٥) ، والنسائي (٥٣٨٧) عن أبي شُريح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وحسَّنه شيخنا في "الصحيح المسند" رقم (١١٨١) .

(٢) لحديث : « **يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ رَبَّكُمْ حَيِيٌّ كَرِيمٌ ، يَسْتَحِي أَنْ يَمُدَّ أَحَدُكُمْ يَدَيه إِلَيْهِ فَيَرُدَّهُما خَائِبَتَيْنِ** » .

رواه أبو يَعْلَى (٣/ رقم : ١٨٦٧) ، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

وفي سنده ضعفٌ غير أن له شواهد يرتقي بها إلى الحسن ، كما بيَّنتُ ذلك في تحقيق "شرح الطحاوية" ، والحمد لله .

(٣) لحديث : « **يُقَالُ لِجَهَنَّمَ : هَلِ امْتَلأْتِ ؟ وَتَقُولُ : هَلْ مِنْ مَزِيدٍ . فَيَضَعُ الرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدَمَهُ عَلَيْهَا ، فَتَقُولُ : قَطِ قَطِ** » ، وغيره .

رواه البخاري (٤٨٤٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

الرفيق[١] .

السُّبُّوح[٢] .

السَّيِّد[٣] .

الشافي[٤] .

الطيِّب[٥] .

القابض الباسط[٦] .

---

(١) لحديث : « يَا عَائِشَةُ ، إِنَّ اللهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الأَمْرِ كُلِّهِ » .

رواه البخاري (٦٩٢٧) ، ومسلم (٢٥٩٣) عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا .

(٢) لحديث : أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ : « سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ ، رَبُّ الْمَلاَئِكَةِ وَالرُّوحِ » .

رواه مسلم (٤٨٧) عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا .

(٣) لحديث : « السَّيِّدُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى » .

رواه أبو داود (٤٨٠٦) عن عبد الله بن الشِّخِّيرِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

قال شيخنا الوادعي في "الجامع الصحيح" (٣٤/٦) : هذا حديث صحيح على شرط مسلم .اهـ

(٤) لحديث : « أَذْهِبِ الْبَاسَ رَبَّ النَّاسِ ، وَاشْفِ أَنْتَ الشَّافِي ، لاَ شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ ، شِفَاءً لاَ يُغَادِرُ سَقَمًا » .

رواه البخاري (٥٧٥٠) ، ومسلم (٢١٩١) عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا .

ورواه البخاري (٥٧٤٢) عن أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

(٥) لحديث : « أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللهَ طَيِّبٌ ، لاَ يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا » .

رواه مسلم (١٠١٥) عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

(٦) لحديث : « إِنَّ اللهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ ، الْقَابِضُ الْبَاسِطُ ، الرَّازِقُ ، وَإِنِّي لأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللهَ وَلَيْسَ =

المُقدِّم المُؤخِّر(١) .

المُحْسِن(٢) .

= أَحَدٌ مِنْكُمْ يُطَالِبُنِي بِمَظْلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلاَ مَالٍ » .

رواه أبو داود (٣٤٥١) وغيره عن أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

قال شيخنا في "الجامع الصحيح" (٣٤٥/٦) : هذا حديث صحيح على شرط مسلم .اهـ

(١) لحديث : أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ : « رَبِّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي كُلِّهِ ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي ، اللهمَّ اغْفِرْ لِي خَطَايَايَ وَعَمْدِي وَجَهْلِي وَهَزْلِي ، وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي ، اللهمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ ، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ ، وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » .

رواه البخاري (٦٣٩٨) ، ومسلم (٢٧١٩) .

(٢) لحديث : « إِذَا حَكَمْتُمْ فَاعْدِلُوا ، وَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا ؛ فَإِنَّ اللهَ مُحْسِنٌ يُحِبُّ الْإِحْسَانَ » .

رواه ابن أبي عاصم في "الدِّيَات" رقم (٢٣٠) ، والطَّبَراني في "الأوسط" رقم (٥٧٣٥) من طريق محمد بن بلال ، قال : نا عمران القَطَّان ، عن قتادة ، عن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . وفيه عِلَّتان :

العلَّة الأولى : فإن محمد بن بلال ، وهو أبو عبد الله البصري التمار ، مُتكلَّم فيه ، قال العُقَيْلي في "الضعفاء" (٣٧/٤) : يَهِمُ في حديثه كثيرًا .اهـ

وقال الحافظ في "التقريب" : صدوق يغرب .اهـ

وقال المِزِّي في "تهذيب الكمال" : قال أبو عبيد الآجُرِّي : سألتُ أبا داود عنه ، فقال : ما سمعتُ إلَّا خيرًا . وذكره ابن حِبَّان في كتاب "الثقات" . وقال أبو أحمد بن عَدِيّ : له من الحديث غير ما ذكرتُ ، وهو يُغْرِب عن عمران ، وروى عن غير عمران أحاديث غرائب ، وليس حديثه بالكثير ، وأرجو أنه لا بأس به .اهـ

فالذي يظهر أن حديثه في الشواهد .

=

=

العلَّة الثانية : ذكرها ابن عدي آنفًا ، وهي أن محمد بن بلال يُغرب عن عمران القطان .

• وللحديث شاهدان :

الشاهد الأول : حديث سَمُرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه ابن عَدِيّ في "الكامل" (٤٢٦/٦) ، فقال : ثَنَا محمد ابن أحمد بن الحسين الأهوازي ، ثَنَا جعفر بن محمد بن حبيب ، ثَنَا عبد الله بن رشيد ، ثَنَا مجاعة بن الزبير أبو عبيدة ، عن الحسن عن سمرة .

وهذا سندٌ ضعيف جدًّا ؛ لأمور :

١- محمد بن أحمد بن الحسين الأهوازي ، قال في "لسان الميزان" : قال ابن عدي : يروي عمَّن لم يلقَهُ ، وقد كتبتُ عنه بتِنِّيس ، وسألتُ عنه عبدان ، فقال : كذَّاب ، كتب عني أحاديث ابن جريج وادَّعاها عن شيوخ .اهـ

٢- جعفر بن محمد بن حبيب ، لم أجد من ترجم له إلَّا ابن حِبَّان في "الثقات" ، فقد ذكره في ترجمة شيخه عبد الله بن رشيد .

٣- عبد الله بن رشيد ، وهو الجندي ، قال في "لسان الميزان" : قال البيهقي لا يحتجُّ به .اهـ

وقال الذهبي في "المغني" : ليس بقوي ، وفيه جهالة .اهـ

٤- مجاعة بن الزبير ، مختلف فيه ، فقد ضعَّفه الدارقطني والعقيلي ، وفي "الجرح والتعديل" (١٥٤/١) : قال عبد الصمد بن عبد الوارث : وكان شعبة يُسأل عنه وكان لا يجترئ عليه ؛ لأنه كان من العرب ، وكان يقول : هو كثير الصوم والصلاة . قال أبو محمد : كان يحيد عن الجواب فيه ، ودَلَّ حيدانُه عن الجواب على توهينه .اهـ

وقال الذهبي في "ميزان الاعتدال" : قال أحمد : لم يكن به بأس في نفسه .اهـ

فالذي يظهر أنه ضعيف ، والله أعلم .

الشاهد الثاني : حديث شَدَّاد بن أَوْس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « **إِنَّ اللَّهَ مُحْسِنٌ يُحِبُّ الإِحْسَانَ إِلَى كُلِّ شَيْءٍ ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ ، ولْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ ، وَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ** » .

=

المُعطي[1].

=

رواه عبد الرَّزَّاق في "المصنف" (٤/٤٩٢) ، فقال : عن معمر ، عن أيُّوب ، عن أبي قِلاَبَةَ ، عن أبي الأشعث الصنعاني ، عن شداد بن أوس به مرفوعًا .

وهذا السند رجاله ثقات ، غير أن جملة : (إِنَّ اللَّهَ مُحْسِنٌ) شاذَّة ؛ وذلك لأمور :

الأمر الأول : أن معمرًا قد خولف فيه ، فقد رواه أبو عوانة رقم (٧٧٤٢) من طريق ابن عيينة ، ورقم (٧٧٤٣) من طريق حمَّاد بن زيد ، ورقم (٧٧٤٥) ، من طريق أشعث بن سوار ، والطبراني في "الكبير" رقم (٧١٢٢) من طريق وهيب [في الأصل : (وهب) وهو خطأ] بن خالد .

فكلُّ هؤلاء يروونه عن أيُّوب بدون تلك الجملة . فروايتهم أرجح ، لا سيَّما أن فيهم حماد بن زيد ، الذي قال فيه الإمام ابن معين : ليس أحد أثبت في أيوب من حمَّاد بن زيد .اهـوهكذا قال الإمام أحمد وغيره ، انظر : "شرح العلل" لابن رجب (٢/٥١٠) .

وممَّا يؤيِّد ترجيح رواية الجماعة :

الأمر الثاني : أن الإمام أحمد رواه في "المسند" رقم (١٧١١٦) عن عبد الرزاق ، حَدَّثنا معمر عن أيوب به ، ورواه النسائي رقم (٤٤١٣) عن محمد بن رافع ، عن عبد الرزاق به . بدون هذه الزيادة .

الأمر الثالث : أن الإمام مسلمًا رواه في "الصحيح" رقم (١٩٥٥) وغيره ، فقال : حَدَّثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حَدَّثنا إسماعيل ابن عُلَيَّة ، عن خالد الحَذَّاء ، عن أبي قِلَابة عن أبي الأشعث عن شَدَّاد بن أَوْس به . دون ذكر الشاهد .

فالذي يترجَّح لي أن اسم (المُحْسن) لا يثبت من هذه الطُّرق ، والله أعلم .

(١) لحديث : « **مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ ، وَاللَّهُ الْمُعْطِي ، وَأَنَا الْقَاسِمُ** » .

رواه البخاري (٣١١٦) – واللفظ له – ، ومسلم (١٠٣٧) عن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

المَنَّان[١] .

الوِتْر[٢] .

هذا ما اخترناه بالتَّتبُّع ، واحد وثمانون اسمًا في كتاب الله تعالى ، وثمانية عشر اسمًا في سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وإن كان عندنا تردُّدٌ في إدخال (الحَفِيّ)[٣] ؛ لأنَّه إنما وردَ مقيَّدًا في قوله تعالى عن إبراهيم : ﴿إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا﴾ [مريم: ٤٧][٤][٥] .

---

(١) لحديث : أَنس بن مالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قالَ : سَمِعَ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلاً يَقُولُ : اللهِمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدَ ، لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ ، وَحْـدَكَ لاَ شَرِيـكَ لَكَ ، الْمَنَّانُ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ، ذُو الْجَلاَلِ وَالإِكْرَامِ .
فَقَالَ : « لَقَدْ سَأَلَ اللهَ بِاسْمِهِ الأَعْظَمِ ، الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَى ، وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ » .
رواه ابن ماجه (٣٩٩١) .
قال شيخنا رَحِمَهُ اللهُ في "الجامع الصحيح" (٣٤٧/٦) : هذا حديث حسن .اهـ

(٢) لحديث : « للهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ اسْمًا ، مِائَةٌ إِلاَّ وَاحِدًا ، لاَ يَحْفَظُهَا أَحَدٌ إِلاَّ دَخَلَ الْجَنَّةَ ، وَهُوَ وَتْرٌ يُحِبُّ الْوَتْرَ » .
رواه البخاري (٦٤١٠) ، مسلم [(٢٦٧٧)- ٥] عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

(٣) وممَّن جعله اسمًا لله تعالى : ابن حجر في "فتح الباري" (٢٦٢/١١-٢٦٣) ، وابن الوزير في "إيثار الحق" (ص : ١٦٠) .

(٤) أي : كان بي لطيفًا . وقيل معناه : عَوَّدَني الإجابة . وقيل : الحفي : الذي يَهْتَمُّ بأمره .

(٥) فأسماء الله تعالى مُطلقة ، ولهذا لم يُجعل (الصاحب) و(الخليفة) من أسماء الله تعالى ؛ لكونهما مقيَّدين في السفر ، كما في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اللهِمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الأَهْلِ » . رواه مسلم (١٣٤٢) عن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا .
=

وكذلك (المُحْسِن) ؛ لأنَّنا لم نطَّلِع على رواته في الطَّبَراني ، وقد ذكره شيخ الإسلام[١] من الأسماء .

ومن أسماء الله تعالى ما يكون مضافًا مثل : (مالك المُلْك) ، (ذي الجَلَال والإكرام)[٢].

=

ففي "فتاوى اللَّجنة الدائمة" (٣٣٩/٢) :

س : هل (الخليفة والصاحب) من أسماء الله الحُسنى ؟

ج : ليس الخليفة ولا الصاحب من أسماء الله سبحانه ، وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « **اللهمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الأَهْلِ** » ، من باب الإخبار لا من باب التسمية .اهـ

وسيأتي التفريق بين باب الإخبار وباب التسمية إن شاء الله تعالى .

(١) في "الفتاوى" (٣٧٩/١) .

(٢) نستفيد من هذه القاعدة الردَّ على من قال بحصر أسماء الله تعالى ، قال النَّوَوي في "شرح صحيح مسلم" (٨/١٧) عند شرح حديث : « **إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا . . .** » :

واتَّفق العلماء على أن هذا الحديث ليس فيه حصر لأسمائه سبحانه وتعالى .اهـ

قلتُ : قد خالف بعض المتأخِّرين في هذه المسألة ، قال شيخ الإسلام في "مجموع الفتاوى" (٣٨٢/٦) : وهو قول ابن حزم وطائفة ، والأكثرون منهم يقولون : وإن كانت أسماء الله أكثر ، لكن الموعود بالجنة لمن أحصاها هي معيَّنة .اهـ

وقد احتجَّ المخالفون بقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « **إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلاَّ وَاحِدًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ** » ، قال ابن القيِّم في "بدائع الفوائد" (١٧٧/١) : وقوله : « **مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ** » ، صفةٌ لا خبر مستقل ، والمعنى : له أسماء متعدِّدة من شأنها أنَّ من أحصاها دخل الجنة ، وهذا لا ينفي أن يكون له أسماء غيرها ، وهذا كما تقول : (لفلان مائةُ مملوك ، وقد أعدَّهم للجهاد) ، فلا ينفي هذا أن يكون له مماليك سواهم مُعدُّون لغير الجهاد ، وهذا

=

لا خلاف بين العلماء فيه .اهـ

وقال في "شفاء العليل" (ص : ٢٧٧) : لا ينفي أن يكون له غيرها ، والكلام جملة واحدة ؛ أي : له أسماء موصوفة بهذه الصفة ، كما يُقال : (لفلان مائة عبد أعدَّهم للتجارة) ، و : (له مائة فرس أعدَّها للجهاد) . وهذا قول الجمهور ، وخالفهم ابن حزم فزعم أن أسمائه تنحصر في هذا العدد .اهـ

وممَّا يدلُّ على عدم الحصر :

١- قوله تعالى : ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ : أي : لا يطَّلع أحد من علم الله على شيء إلَّا بما أعلمه الله عَزَّوَجَلَّ ، وأطلعه عليه ، ويحتمل أن يكون المراد لا يطَّلعون على شيء من علم ذاته وصفاته إلَّا بما أطلعهم الله عليه كقوله : ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] .اهـ

٢- وقوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ : « **لاَ أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ** » . رواه مسلم (٤٨٦) عن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا . قال ابن القيِّم في "بدائع الفوائد"(١٧٢/١) : فلا يُثنى عليه إلَّا بأسمائه الحُسنى وصفاته العُلى .اهـ

٣- وقوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في حديث الشفاعة : « **وَيُلْهِمُنِي مَحَامِدَ أَحْمَدُهُ بِهَا لاَ تَحْضُرُنِي الْآنَ ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ** » . رواه البخاري (٧٥١٠) عن أنس بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ .

قال شيخ الإسلام في "درء التعارض" (٧٥/٥) : وإذا كان يُفتح عليه في الآخرة بمحامد لم يعرفها في الدنيا فكيف حال غيره ؟ .اهـ

٤- وقوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ الذي ذكره المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ : « **. . . ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ ، أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ** » ، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "درء التعارض" (٧٤/٥) : فإذا كان من أسمائه ما استأثر بعلمه لم يعلمه غيرُه ، ذلك وما خَصَّ به بعض عباده لم يعلمه غيرُه .اهـ وانظر : "مجموع الفتاوى" (٤٨٦-٤٨٢/٢٢) .

القاعدة السابعة :

الإلحاد(١) في أسماء اللّهِ تعالى هو : الميل بها عمّا يجب فيها

وهو أنواع :

الأوَّل : أن يُنكر شيئًا منها(٢) ، أو ممَّا دلَّت عليه من الصفات(٣) والأحكـام ، كما فعلَ أهل التعطيل من الجهمية(٤) ، وغيرهم .

---

(١) قال ابن فارس في "معجم مقاييس اللغة" : (اللام والحاء والدال) : أصلٌ يدلُّ على ميلٍ عن استقامةٍ . يقال : ألْحَدَ الرّجلُ ، إذ مال عن طريقةِ الحقِّ .اهـ

فائدة: الإلحاد في العُرْف مُستعمل في الخارج عن الدين ، فإذا وُصِفَ به من ارتكب معصية كان في ذلك إشارة إلى عِظَمِها . قاله القَسْطلاني . انظر "مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح" (١/٢٣٧) .

(٢) لعلَّ العبارة الدقيقة أن يقال : أن يُنكرها ، أو يُنكر شيئًا منها ، والله أعلم .

قلتُ : وسواء جعلها المُنكِر مجازًا في حقِّ الله ، أو قال : المقصود بها غير الله تعالى ، بأن جعلها أسماء لبعض المخلوقات . فهذا كُلُّه من الإلحاد .

انظر : "درء التعارض" (٥/١٨٦) .

(٣) قال ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "بدائع الفوائد" (١/١٨٠) : وهذا من أعظم الإلحاد فيها عقلًا وشرعًا ولغةً وفطرةً ، وهو يقابل إلحاد المشركين ، فإن أولئك أعطوا أسماءه وصفاته لآلهتهم ، وهؤلاء سَلَبُوه صفات كماله ، وجحدوها وعطّلوها ، فكلاهما مُلْحِد في أسمائه .اهـ

(٤) الجهمية : بفتح الجيم ، وسكون الهاء ، وفي آخرها الميم . هذه النسبة إلى جماعة ينتحلون =

وإنما كان ذلك إلحادًا لوجوب الإيمان بها ، وبما دلَّت عليه من الأحكام والصفات اللَّائقة بالله ، فإنكار شيء من ذلك ميلٌ بها عمَّا يجب فيها .

الثاني : أن يجعلها دالَّة على صفات تشابه صفات المخلوقين ، كما فعل أهل التشبيه ، وذلك لأنَّ التشبيه معنًى باطل لا يمكن أن تدلَّ عليه النصوص ، بل هي دالَّة على بطلانه ، فجعلُها دالَّةً عليه ميلٌ بها عمَّا يجب فيها .

الثالث : أن يُسمَّى الله تعالى بما لم يُسَمِّ به نفسه ، كتسمية النصارى له : (الأب) ، وتسمية الفلاسفة إيَّاه (العِلَّة الفاعلة)[1] .

وذلك لأنَّ أسماء الله تعالى توقيفية ، فتسمية الله تعالى بما لم يُسَمِّ به نفسه ميل بها عمَّا يجب فيها[2] ، كما أن هذه الأسماء التي سمَّوه بها نفسها باطلة

=

مذهب الجَهْم بن صفوان ، وجهمٌ كان من أهل بَلْخ ، ظهرت بدعته بتِرْمِذ ، وقُتل بمَرْو : وقتله سَلْم بن أَحْوَز المازني في آخر مُلْك بني أُميَّة ، والمُنْكَر في عقيدته كُثُر ، وأفظعُها كان يزعم أن الله عَزَّوَجَلَّ لا يوصف بأنه شيء ، ولا بأنه حيٌّ عالم ، ولا يوصف بما يجوز إطلاق بعضه على غيره . انظر قال "الأنساب" للسَّمْعاني (٢/١٣٣) .

فائدة جليلة: قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "منهاج السنة" (١/٧) : والرافضة والجهمية هم الباب لهؤلاء المُلحدين ، منهم يدخلون إلى سائر أصناف الإلحاد في أسماء الله ، وآيات كتابه المبين ، كما قَرَّر ذلك رءوس المُلْحِدَة من القَرامِطة الباطنيَّة ، وغيرهم من المنافقين .اهـ

(١) أي : السبب المؤثِّر والمُوجِد لهذا الكون .

(٢) ومن هذا القبيل إطلاق بعضهم على الله تعالى أنه : القوَّة المُدبِّرة ، أو الحقيقة الكُبْرَى ، أو المَبْدأ ، أو العلة الأُولى ، أو مهندس الكون ، أو مُبَرْمِج المعلومات .

قال الشيخ بكر أبو زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "معجم المناهي اللفظية" (ص : ٤٤٦) : كل هذا منكر من

=

يُنَزَّه الله تعالى عنها[١].

الرابع : أن يشتقَّ من أسمائه أسماء للأصنام ، كما فعل المشركون في اشتقاق العُزَّى من (العزيز) ، واشتقاق اللَّات من (الإله)[٢] على أحد القولين[٣].

=

القول ومرفوض ، وابتداعٌ في دين ربِّ العالمين . فواجب على كلِّ مسلم التنبُّه لهذا ، والتوقِّي من هذه الإطلاقات ، وإنْ وَقَعَ بها بعض من يُشار إليهم من المعاصرين .اهـ

(١) قال الحافظ في "فتح الباري" (١١/٢٦٥) : وقد قال أهل التفسير من الإلحاد في أسمائه تسميته بما لم يَرِد في الكتاب ، أو السُّنَّة الصحيحة .اهـ

(٢) وكاشتقاقهم اسم مَنَاة من (المَنَّان) .

(٣) في قوله تعالى : { **اللَّات** } قراءتان :

الأولى : بتخفيف التاء ، وهي قراءة الجمهور .

فعلى هذا يكون المشركون قد اشتقُّوا اسمها من اسم الله تعالى ، فقالوا : (اللات) ، يعنون مؤنَّثة منه ، تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيرًا .

الثانية : بتشديد التاء ، وهي قراءة ابن عباس ومجاهد ومنصور بن المعتمر وأبي صالح وطلحة وأبي الجوزاء ويعقوب وابن كثير في رواية .

على أنه اسم (فاعل) ، من لَتَّ يَلُتُّ ؛ إذا عَجَنَ . قيل : كان رجل يلتُّ السَّوِيق للحاجِّ على حَجَر ، فلمَّا مات عبدوا ذلك الحجر ؛ إجلالًا له ، وسَمَّوه بذلك .

انظر : "البحر المحيط" لابن حيَّان (٨/١٥٨) ، و"روح المعاني" (٢٧/٥٥) ، و"تفسير القرآن" لابن كثير .

فائدة: في "المعجم الوسيط" : (السَّوِيْق) : طعام يُتَّخذ من مدقوق الحنطة والشعير ، سُمِّي بذلك لانسياقه في الحلْق .اهـ

فسَمَّوا بها أصنامهم ، وذلك لأنَّ أسماء الله تعالى مُختصَّة به ، لقوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] ، وقوله : ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۝٨﴾ [طه: ٨] ، وقوله : ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحشر: ٢٤] .

فكما اختصَّ بالعبادة وبالألوهية الحقُّ ، وبأنه يُسبِّح له ما في السماوات والأرض ، فهو مُختصٌّ بالأسماء الحُسْنى ، فتسمية غيره بها على الوجه الذي يختصُّ بالله عَزَّوَجَلَّ[1] ميلٌ بها عمَّا يجب فيها[2] .

---

(١) اعلم أن اسماء الله تعالى الثابتة في الكتاب والسُّنَّة على نوعين :
النوع الأول : أسماء خاصَّة بالله ، كالرحمن والقُدُّوس والمهيمن وخالق الخلق وربِّ العالمين ، ونحوها . فهذه لا يجوز إطلاقها على المخلوق مطلقًا .
النوع الثاني : أسماء مُشترَكة بين الخالق والمخلوق ، كالكريم والعزيز والرحيم ، ونحوها . وهذه يجوز أن يُتسمَّى بها المخلوق ، لكن ليس على سبيل الإطلاق بحيث يُطلق عليه كما يُطلق على الربِّ تعالى .اهـ
وقد توسَّعنا في هذه المسألة بأكثر من هذا في شرح "كتاب التوحيد" يسَّر الله إتمامه .

(٢) وهناك نوع خامس ، وهو : عدم مُراعاة حُسن الأدب في الدعاء ، قال علاء الدين علي بن محمد الخازن في "لباب التأويل" (٢/٣٢٠) : قال المُحقِّقون : الإلحاد يقع في أسماء الله تعالى على وجوه : . . . الوجه الثالث : مراعاة حُسن الأدب في الدعاء ، فلا يجوز أن يقال : يا ضارُّ ، يا مانع ، يا خالق القِرَدَة ، على انفراد ، بل يقال : يا ضارُّ يا نافع ، يا خالق الخلق .اهـ
ونوع سادس ، وهو : أن يُدعا ببعض الأسماء دون بعض . قال الشوكاني في "فتح القدير" عند قوله تعالى : ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٨٠] : والإلحاد في أسمائه سبحانه =

والإلحاد بجميع أنواعه مُحرَّم(١) ؛ لأنَّ الله تعالى هَدَّد المُلْحِدين بقوله :

=

يكون على ثلاثة أوجه :

- **إمَّا بالتغيير ، كما فَعَلَه المشركون** ، فإنهم أخذوا اسم اللَّات من الله ، والعُزَّى من العـزيز ، ومَنَاة من المَنَّان .

- **أو بالزيادة عليها** ، بأن يخترعوا أسماء من عندهم لم يأذن الله بها .

- **أو بالنقصان منها** ، بأن يدعوه ببعضها دون بعض .اهـ

(١) هذه هي فائدة هذه القاعدة ، فالإلحاد في أسماء الله تعالى مُحرَّم ، بل هو أعظم مُنْكر ، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في "مجموع الفتاوى" (٥١١/١٢) : ﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٤١﴾﴾ [الحج: ٤١] ، وأيُّ معروف أعظم من الإيمان بالله وأسمائه وآياته ، وأيُّ مُنْكَر أعظم من الإلحاد في أسماء الله وآياته ؟ .اهـ

وهو أيضًا أعظم من الشرك ، قال ابن القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ في "مدارج السالكين" (٣٤٧/٣) : ولمَّا كان أحبَّ الأشياء إليه حمدُهُ ومدحُهُ والثناء عليه بأسمائه وصفاته وأفعاله ، كان إنكارها وجحدها أعظم الإلحاد والكفر به ، وهو شرٌّ من الشرك .اهـ

وهو كذبٌ على الله تعالى ، قال ابن القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ في "مدارج السالكين" (٣٠/١) : وحقيقة الإلحاد فيها العدول بها عن الصواب فيها ، وإدخال ما ليس من معانيها فيها ، وإخراج حقائق معانيها عنها ، هذا حقيقة الإلحاد ، ومَن فَعَلَ ذلك فقد كَذَبَ على الله ، ففَسَّرَ ابن عباس الإلحاد بالكَذِب ، أو هو غاية المُلْحِد في أسمائه تعالى .اهـ

فإذا علمْنا خطورة هذا الأمر فالواجب علينا اجتنابُه ، قال ابن القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ في "بدائع الفوائد" (١٧٩/١) - وهو يذكر فوائد في باب الأسماء والصفات - : **العشرون** : وهي الجامعة لما تقدَّم من الوجوه وهي معرفة الإلحاد في أسمائه حتى لا يَقَع فيه .اهـ

=

﴿وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ١٨٠﴾ [الأعراف: ١٨٠]

ومنه ما يكون شركًا[١] ، أو كفرًا[٢] ، حَسْبَما تقتضيه الأدلة الشرعية .

❁❁❁

=

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "اقتضاء الصراط" (ص : ٤٦٧) : فالمؤمن يؤمن بالله ، وما له من الأسماء الحسنى ، ويدعوه بها ، ويجتنب الإلحاد في أسمائه .اهـ

(١) كما في النوع الرابع .

(٢) كما في النوع الثاني .

الفصل الثاني

قواعدُ في صفات اللّهِ تعالى

القاعدة الأولى(١) :

صفات اللهِ تعالى كلُّها صفات كمالٍ ، لا نقصَ فيها بوجه من الوجوه

كالحياة ، والعلم ، والقدرة ، والسمع ، البصر ، والرحمة ، والعِزَّة ، والحكمة ، والعلوِّ ، والعَظَمَة ، وغير ذلك(٢) .

وقد دلَّ على هذا السَّمْع والعَقْل ، والفِطْرة .

أمَّا السَّمْع : فمنه قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٦٠﴾ ﴾ [النحل: ٦٠] ، والمَثَل الأعلى هو الوصف الأعلى .

---

(١) انظر : "مجموع الفتاوى" (٧٢/١٧) ، و"طريق الهجرتين" (ص : ١٩٥) .

(٢) ومن نفى عنه تعالى هذا القسم من جهميَّة ومعتزلة فقد وقع في محذورين :

أ- **أن يكون غيرُ الله تعالى من المخلوقات أكملَ منه** ؛ لأن المخلوقات تتَّصف بالحياة والسمع والبصر . . . إلخ . قال ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "مدارج السالكين" (٤٢٨/١) : فهذا من أعظم المحال .اهـ وانظر "مجموع الفتاوى" (٥٣٧/٦) ، و(١٥٨/١٢) .

ب- **أن يكون ربُّنا عَزَّوَجَلَّ متَّصفًا بالنقائص** ، قال شيخ الإسلام في "مجموع الفتاوى" (٥٣٨/٦) : لو لم يتَّصف بصفات الكمال لاتَّصف بنقائضها ، وهي صفات نقص ، والله مُنزَّهٌ عن ذلك ؛ فلو لم يوصف بالحياة لوُصف بالموت ، ولو لم يوصف بالعلم لوُصف بالجهل ، ولو لم يوصف بالكلام لوُصف بالخَرَس ، ولو لم يوصف بالبصر والسمع لوُصف بالعمى والصَّمَم .اهـ

وأمَّا العَقْل : فوجهه أنَّ كلَّ موجود حقيقة ، فلا بدَّ أن تكون له صفة :

- إمَّا صفةُ كمال .
- وإمَّا صفةُ نَقْص .

والثاني باطل بالنسبة إلى الربِّ الكامل المستحقِّ للعبادة ؛ ولهذا أظهر الله تعالى بطلان ألوهية الأصنام باتِّصافها بالنقص والعجز ، فقال تعالى : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴾ [الأحقاف: ٥] ، وقال تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ ۖ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ [النحل: ٢٠ - ٢١] .

وقال عن إبراهيم وهو يَحْتَجُّ على أبيه : ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٤٢] ، وعلى قومه : ﴿أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمْ ﴿٦٦﴾ أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الأنبياء: ٦٦ - ٦٧] .

ثم إنه قد ثبتَ بالحِسِّ[١] والمشاهدة أن للمخلوق صفات كمال ، وهي من الله تعالى ، فمعطي الكمال أولى به[٢] .

---

(١) الحِسُّ : الإدراك بإحدى الحواس الخمس ، وهي : السَّمْعُ ، والبَصَرُ ، والشَّمُّ ، والذَّوْقُ ، واللَّمْسُ .

(٢) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "درء التعارض" (٧/٤) : فكلُّ كمال اتَّصف به المخلوق - إذا لم =

وأمَّا الفِطْرَة : فلأنَّ النفوس السليمة[1] مَجْبُولة مَفْطُورة على محبة الله وتعظيمه وعبادته .

وهل تُحِبُّ وتُعظِّم وتَعْبد إلَّا مَن علمت أنه مُتَّصف بصفات الكمال اللَّائقة بربوبيَّته وألوهيَّته ؟[2] .

=

يكن فيه نقص بوجهٍ ما - فالخالق أحقُّ به ؛ لأنه هو الذي خلقَهُ .اهـ

(١) قال ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "مدارج السالكين" (٤٦٦/٣) : فاعلم أن الله سبحانه في الحقيقة هو الدالُّ على نفسه بآياته ، فهو الدليل لعباده في الحقيقة بما نَصَبَه لهم من الدلالات والآيات . وقد أَوْدَعَ في الفِطَر - التي لم تتنجَّس بالتعطيل والجُحود - أنه سبحانه الكامل في أسمائه وصفاته ، وأنه الموصوف بكلِّ كمال المُنزَّه عن كلِّ عيبٍ ونقص .اهـ

(٢) قال ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "مدارج السالكين" (٢٦/١) : وهذا أمرٌ معلوم بالفِطَر ، والعقول السليمة ، والكتب السماوية : أنَّ فاقِدَ صفات الكمال لا يكون إلهًا ، ولا مُدبِّرًا ، ولا ربًّا ، بل هو مذموم مَعِيْب ناقص ، ليس له الحمد لا في الأولى ، ولا في الآخرة ، وإنما الحمد في الأولى والآخرة لمن له صفات الكمال ، ونُعوت الجلال التي لأجلها استحقَّ الحمد .اهـ

فائدة جليلة: قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "درء التعارض" (٦١/٥-٦٢) : . . . ، وإلَّا فالفِطَرُ السليمة تُنكر أقوال النُّفاة ، إذ قد توافق على إنكارها الفِطَر والمعقول ، والسمع المنقول ، وإنما يخالف بنوع من الشُّبَه الدقيقة التي هي من أبطل الباطل في الحقيقة .

ولقد حَدَّثني بعضُ أصحابنا أن بعض الفُضلاء الذين فيهم نوعٌ من التَّجهُّم عاتبه بعضُ أصحابه على إمساكه عن الانتصار لأقوال النفاة ، لمَّا ظهرَ قولُ الإثبات في بلدهم بعد أن كان خفيًّا ، واستجاب له الناس بعد أن كان المتكلِّم به عندهم قد جاء شيئًا فريًّا .

فقال : هذا إذا سمعه الناس قَبِلُوه ، وتلقَّوه بالقبول ، وظهر لهم أنه الحقُّ الذي جاء به الرسول ، ونحن إذا أخذْنا الشخص فربَّيناه وغذَّيناه ثلاثين سنة ، ثمَّ أردنا أنْ نُنْزِل قولنا في حَلْقِهِ لم

=

وإذا كانت الصفة نقصًا لا كمالَ فيها ، فهي ممتنعة في حقِّ الله تعالى[١] ، كالموت ، والجهل ، والنسيان[٢] ، والعجز ، والعمى ، والصَّمَم ، ونحوها ؛ لقوله تعالى : ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨] ، وقوله عن موسى : ﴿فِى كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢] ، وقوله : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى

=

ينزلُ في حَلْقه إلَّا بكُلْفَة .

وهو كما قال : فإن الله تعالى نَصَبَ على الحقِّ الأدلةَ والأعلام الفارقة بين الحقِّ والنور ، وبين الباطل والظلام ، وجَعَلَ فِطَرَ عبادِهِ مُسْتعِدَّة لإدراك الحقائق ومعرفتها ، ولولا ما في القلوب من الاستعداد لمعرفة الحقائق لم يكن النَّظَر والاستدلال ولا الخطاب والكلام ، كما أنه سبحانه جعلَ الأبدان مستعدَّة للاغتذاء بالطعام والشراب ، ولولا ذلك لَمَا أمكن تغذيتها وتربيتها ، وكما أن في الأبدان قوَّةً تُفرِّق بين الغذاء الملائم والمنافي ، ففي القلوب قوَّة تُفرِّق بين الحقِّ والباطل أعظم من ذلك .اهـ

(١) قال ابن القيِّم في "مفتاح دار السعادة" (٧٦/٢) : بل يجب تنزيه الربِّ تعالى عن كلِّ النقائص والعيوب مطلقًا .اهـ

قلتُ : ووقع في هذا القسم بعضُ اليهود والرافضة والمُجسِّمة حيث يصفون ربَّهم عَزَّوَجَلَّ بالنقائص ، كوصفه أنه بَكَى حتى رَمَدَ ، وعادتْه الملائكة ، وعَضَّ أصابعه حتى خَرَجَ منها الدم ، وبالفقر ، والبخل ، واللُّغُوب ، وأمثال هذه الأقوال التي فيها الافتراء على الله تعالى ، ووصفُهُ بالنقائص ما يُعلم بطلانه بصريح المعقول ، وصحيح المنقول .

انظر : "مجموع الفتاوى" (٤٣٥/٥-٤٣٦) ، و(٤٣١/٨) .

(٢) النسيان المنفي عن الله تعالى هو الذي بمعنى الذُّهول والغفلة ، أمَّا الذي بمعنى التَّرْك فهو ثابتٌ لله تعالى ، كما في قوله : ﴿ٱلْيَوْمَ نَنسَىٰكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾ [الجاثية: ٣٤] .

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٤] ، وقوله : ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [الزخرف: ٨٠] .

وقال النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الدَّجَّال : « إِنَّهُ أَعْوَرُ ، وَإِنَّ رَبَّكُم لَيْسَ بِأَعْوَرَ »(١) .

وقال : « أَيُّهَا النَّاس ، ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ ، فَإِنَّكُمْ لاَ تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلاَ غَائِبًا »(٢) .

وقد عاقبَ الله تعالى الواصفين له بالنقص ، كما في قوله تعالى : ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤] ، وقوله : ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴿١٨١﴾﴾ [آل عمران: ١٨١] .

ونَزَّهَ نفسه عمَّا يصفونه به من النقائص ، فقال سبحانه : ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٨٢﴾﴾ [الصافات: ١٨٠ – ١٨٢] ، وقال تعالى : ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا

---

(١) رواه البخاري (٧٤٠٨) ، ومسلم (٢٩٣٣) عن أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ، وغيره .

(٢) رواه البخاري (٢٩٩٢) ، ومسلم (٢٧٠٤) عن أبي موسى الأشعري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ .

قوله : (ارْبَعُوا) : بفتح الباء ؛ أي : ارفقوا بأنفسكم ، ولا تبالغوا في الجَهْر .

﴿لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ (٩١)﴾

[المؤمنون: ٩١] .

وإذا كانت الصفة كمالًا في حال ونقصًا في حال ، لم تكن جائزة في حقّ الله ، ولا ممتنعةً على سبيل الإطلاق .

فلا تُثْبَتْ له إثباتًا مطلقًا ، ولا تُنْفَى عنه نفيًا مطلقًا ، بل لا بدَّ من التفصيل :

- **فتجوز في الحال التي تكون كمالًا** ، وتمتنع في الحال التي تكون نقصًا ، وذلك كالمَكْر ، والكيد ، والخداع ، ونحوها .

فهذه الصفات تكون كمالًا إذا كانت في مقابلة من يعاملون الفاعل بمثلها ؛ لأنَّها حينئذ تدلُّ على أن فاعلها قادر على مقابلة عدوِّه بمثل فعله أو أشدَّ .

- **وتكون نقصًا في غير هذه الحال** . ولهذا لم يذكرها الله تعالى من صفاته على سبيل الإطلاق ، وإنما ذكرها في مقابلة من يعاملونه ورسله بمثلها ، كقوله تعالى : ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ ۖ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠] ، وقوله : ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا (١٥) وَأَكِيدُ كَيْدًا (١٦)﴾ [الطارق: ١٥ - ١٦] ، وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ (١٨٢) وَأُمْلِي لَهُمْ ۚ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ (١٨٣)﴾ [الأعراف: ١٨٢ - ١٨٣] ، وقوله : ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء:

١٤٢] ، وقوله : ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤ - ١٥][1] .

ولهذا لم يذكر الله أنه خانَ من خانوه ، فقال تعالى : ﴿ وَإِن يُرِيدُواْ خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٧١﴾﴾ [الأنفال: ٧١] ، فقال : ﴿فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ﴾ .

ولم يقل : (فخَانَهم) ؛ لأن الخيانة خَدْعَةٌ في مقام الائتمان ، وهي صفةُ ذمٍّ مطلقًا .

وبذا عُرِفَ أنَّ قول بعض العوامِّ : (خانَ اللهُ مَن يخون) . مُنْكَرٌ فاحش ، يجب النهي عنه[2] .

---

(١) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الفتاوى الكبرى" (١٣٠/٦) : فإنَّ المكر إيصال الشيء إلى الغير بطريق خفي ، وكذلك الكيد ، فإن كان ذلك الغير يستحقُّ ذلك الشرَّ كان مكرًا حسنًا ، وإلَّا كان مكرًا سيِّئًا .

بل إن كان ذلك الشرُّ الواصل حقًّا لمظلوم كان ذلك المكر واجبًا في الشرع على الخلق ، وواجبًا من الله بحكم الوعد إن لم يَعْفُ المستحقُّ ، والله سبحانه إنما يمكر ويستهزئ بمن يستوجب ذلك ، فيأخذه من حيث لا يحتسب .اهـ

وقال ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "إعلام الموقعين" (٢١٨/٣) : والربُّ تعالى إنما يفعل من ذلك ما يُحمد عليه عدلًا منه وحكمة ، وهو تعالى يأخذ الظالم والفاجر من حيث لا يحتسب ، لا كما يفعل الظَّلَمة بعباده .اهـ

(٢) والخيانة من علامات النفاق ؛ لِمَا روى البخاري (٣٣) ، ومسلم (٥٨) عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ : إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ ، وَإِذَا وَعَدَ =

القاعدة الثانية :

باب الصفات أوسع من باب الأسماء

وذلك :

- لأنَّ كلَّ اسم مُتضمِّن لصفة ، كما سبق في القاعدة الثالثة من قواعد الأسماء .

- ولأنَّ من الصفات ما يتعلَّق بأفعال الله تعالى ، وأفعالُه لا مُنتهى لها ، كما أن أقواله لا مُنتهى لها ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٧﴾ ﴾ [لقمان: ٢٧][(١)] .

=

أَخْلَفَ ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ » .

قال الراغب في "المفردات" (ص : ١٦٣) : الخيانة والنفاق واحدُ ، إلَّا أن الخيانة تقال اعتبارًا بالعهد والأمانة ، والنفاق يقال اعتبارًا بالدِّين ، ثم يتداخلان ، فالخيانة مخالفةُ الحقِّ بنقض العهد في السِّرِّ ، ونقيض الخيانة : الأمانة ، يقال : خنتُ فلانًا ، وخنتُ أمانة فلان .اهـ

وانظر : "معجم المناهي اللفظية" (ص : ٢٤٦) للشيخ بكر أبو زيد .

(١) وهناك صفات لا تتعلَّق بالأفعال ، مثل صفة الوجه واليدين والساق والقَدَم .

فهذه ثلاثة أمور بها تعلم أن باب الصفات أوسع من باب الأسماء :

الأوَّل : أن من الصفات ما تُؤخذ من الأسماء ، فكلُّ اسم متضمِّن لصفة ، ولا عكس ، وقد

=

ومن أمثلة ذلك : أنَّ من صفات الله تعالى المجيء ، والإتيان ، والأخذ والإمساك ، والبَطْش ، إلى غيـر ذلك من الصفات التي لا تحصى ، كما قال تعالى : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر: ٢٢] ، وقال : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴿٢١٠﴾ ﴾ [البقرة: ٢١٠] ، وقال : ﴿فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١١] ، وقال : ﴿وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ﴾ [الحج: ٦٥] ، وقال : ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴿١٢﴾﴾ [البروج: ١٢] ، وقـال : ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] .

وقال النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا »[١] .

فنَصِفُ الله تعالى بهذه الصفات على الوجه الوارد ، ولا نسمِّيه بها ، فلا نقول : إن من أسمائه الجائي ، والآتي ، والآخذ ، والمُمْسك ، والباطش ، والمـريد ، والنازل ، ونحـو ذلك[٢] ، ....

=

سبق معنا بيان ذلك .

الثاني : أن من الصفات ما تؤخذ من الأفعال ، كصفة النزول والاستواء والضَّحِك .

الثالث : أن من الصفات ما ليس من الأمرين السابقين ، كصفة الوجه واليدين .

قلتُ : ويتَّفقان من حيث أن كلَّ واحد منهما توقيفيٌّ .

(١) رواه البخاري (١١٤٥) ، ومسلم (٧٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ .

(٢) **وباب الأفعال أوسع من باب الأسماء والصفات** ، قال ابن القيِّم في "مدارج السالكين" (٤١٥/٣) : فإن الفعل أوسع من الاسم ، ولهذا أطلق الله على نفسه أفعالًا لم يتسمَّ منها بأسماء
=

وإن كنَّا نُخْبِر(١) بذلك عنه ونَصِفُه به .

=

الفاعل ، كـ(أراد ، وشاء ، وأحدث) ، ولم يُسمَّ بالمريد والشائي والمُحْدِث ، كما لم يُسمِّ نفسه بالصانع والفاعل والمُتْقِن ، وغير ذلك من الأسماء التي أَطلق أفعالها على نفسه ، فباب الأفعال أوسع من باب الأسماء .

وقد أخطأ أقبح خطأ من اشتقَّ له من كلِّ فعلٍ اسمًا ، وبلغ بأسمائه زيادة على الألف ، فسمَّاه : الماكر والمخادع والفاتن والكائد ، ونحو ذلك .اهـ

قلتُ : والكلُّ توقيفيٌّ .

(١) **باب الإخبار ، هو : ما ليس باسم ولا صفة** . وذلك كقولهم عن الله تعالى : إنه شيء ، وموجود ، ومذكور ، ومعلوم ، ومراد ، وقديم .

قال ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "بدائع الفوائد" (١٦٩/١) : أن ما يدخل في باب الإخبار عنه تعالى أوسع ممَّا يدخل في باب أسمائه وصفاته ، كالشيء والموجود والقائم بنفسه ، فإنه يخبر به عنه ، ولا يدخل في أسمائه الحسنى ، وصفاته العليا .اهـ

واعلم أنه ثَمَّ خمسة فروق بين الإخبار والتسمية :

١- **في التعبيد ، فلا يُعبَّد بما يُخبَر عنه** ، فلا يقال : عبد القديم ، أو عبد الموجود ، أو عبد الشيء ، وإنما يُعبَّد باسم من أسماء الله .

٢- **في الدعاء ، فلا يُدعا الله تعالى إلَّا بالأسماء الحسنى** ، فلا يقال : يا موجود ، ولا يا شيء . . . ؛ لقوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] .

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "مجموع الفتاوى" (٣٠١/٩) : وإن كان لا يُدعى بمثل هذه الأسماء التي ليس فيها ما يدلُّ على المدح ، كقول القائل : يا شيء . إذ كان هذا لفظًا يَعُمُّ كلَّ موجود ، وكذلك لفظ (ذات وموجود) ، ونحو ذلك .اهـ

وقال أيضًا في "العقيدة الأصفهانية" (ص : ١٩) : الأسماء الحسنى المعروفة هي التي يُدعا الله

=

=

بها ، وهي التي جاءت في الكتاب والسُّنَّة ، وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها ، والعلم والقدرة والرحمة ، ونحو ذلك ، وهي في نفسها صفات مدح ، والأسماء الدالة عليها أسماء مدح .اهـ

٣- أن الأسماء توقيفيَّة – كما قد سبق ذكرُه – أما باب الإخبار فقد يُنصُّ عليه وقد لا يُنصّ ، مثال ما نُصَّ عليه : (الشيء) ، كما في قوله تعالى : ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩] ، وكذا (الصابر) ، لقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « **لاَ أَحَدَ أَصْبَرُ عَلَى أَذًى يَسْمَعُهُ مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ، إِنَّهُ يُشْرَكُ بِهِ وَيُجْعَلُ لَهُ الْوَلَدُ ، ثُمَّ هُوَ يُعَافِيهِمْ وَيَرْزُقُهُمْ** » .

رواه البخاري (٧٣٧٨) ، ومسلم (٢٨٠٤) عن أبي موسى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

وأمَّا ما لم يُنصَّ عليه فقولهم : موجود ، ومذكور ، وقديم ، ونحو ذلك .

قال ابن القيِّم رَحِمَهُ اللهُ في "بدائع الفوائد" (١٧٠/١) : أنَّ ما يُطلق عليه في باب الأسماء والصفات توقيفي ، وما يُطلق عليه من الأخبار لا يجب أن يكون توقيفًا ، كالقديم والشيء والموجود والقائم بنفسه .اهـ

٤- **أن الأسماء لا بدَّ أن تكون حُسنى** – على ما قد تقرَّر سابقًا – وأما باب الإخبار فضابطُه هو ما قاله شيخ الإسلام في "مجموع الفتاوى" (١٤٢/٦) : وأما الإخبار عنه فلا يكون باسم سيِّئ ، لكن قد يكون باسم حَسَن ، أو باسم ليس بسيِّئ ، وإن لم يُحْكَم بحُسْنه .اهـ

٥- **أن الإخبار يكون عند الحاجة فقط** ، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في "الجواب الصحيح" (٨/٥) : وأما الإخبار عنه فهو بحسب الحاجة ، فإذا احتيج في تفهيم الغير المراد أسماؤه بغير العربية ، أو يعبَّر عنه باسم له معنى صحيح لم يكن ذلك محرَّمًا .اهـ

وقال في "مجموع الفتاوى" (٣٠١/٩) : وأما إذا احتيج إلى الإخبار عنه مثل أن يقال : ليس هو بقديم ، ولا موجود ، ولا ذات قائمة بنفسها ، ونحو ذلك . فقيل في تحقيق الإثبات : بل هو سبحانه قديم موجود ، وهو ذات قائمة بنفسها ، وقيل : ليس بشيء . فقيل : بل هو شيء فهذا سائغ .اهـ

=

القاعدة الثالثة :

صفات اللّهِ تعالى تنقسم إلى قسمين :
ثُبُوتية وسَلْبية(١)

فالثبوتية : ما أثبتَه الله تعالى لنفسه في كتابه ، أو على لسان رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وكلُّها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه ، كالحياة ، والعلم ، والقدرة ، والاستواء على العرش ، والنزول إلى السماء الدنيا ، والوجه ، واليدين ، ونحو ذلك .

فيجب إثباتها لله تعالى حقيقةً على الوجه اللائق به بدليل السَّمْع والعَقْل .

أمَّا السَّمْع : فمنه قوله تعالى : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَـٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾﴾ [النساء: ١٣٦]

=

فالخلاصة: أنَّ باب الإخبار أوسع من باب الأفعال ، وباب الأفعال أوسع من باب الصفات ، وباب الصفات أوسع من باب الأسماء . والله تعالى أعلى وأعلم .

(١) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "منهاج السنة" (٢/٥٥٤) : فالواجب أن ينظر في هذا الباب فما أثبته الله ورسوله أثبتناه ، وما نفاه الله ورسوله نفيناه .اهـ

فالإيمان بالله يتضمَّن : الإيمان بصفاته .

والإيمان بالكتاب الذي نزَّل على رسوله يتضمَّن : الإيمان بكلِّ ما جاء فيه من صفات الله .

وكونُ محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رسولَهُ يتضمَّن : الإيمان بكلِّ ما أخبر به عن مُرسِلِهِ ، وهو الله عَزَّوَجَلَّ .

وأمَّا العَقْل : فلأنَّ الله تعالى أخبر بها عن نفسه ، وهو أعلم بها من غيره ، وأصدقُ قيلًا ، وأحسن حديثًا من غيره .

فوجبَ إثباتُها له كما أخبر بها من غير تردُّد ؛ فإن التردُّد في الخبر إنَّما يتأتَّى حين يكون الخبر صادرًا ممَّن يجوز عليه الجهل ، أو الكذب ، أو العِيُّ ، بحيث لا يُفصح عمَّا يريد . وكلُّ هذه العيوب الثلاثة ممتنعة في حقِّ الله عَزَّوَجَلَّ ؛ فوجبَ قبولُ خبره على ما أخبر به .

وهكذا نقول فيما أخبر به النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الله تعالى ، فإن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعلم الناس بربِّه[1] ، وأصدقُهم خبرًا[2] ، وأنصحُهم إرادة ، وأفصحُهم بيانًا[3] ؛ ....

---

(١) لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ أَتْقَاكُمْ وَأَعْلَمَكُمْ بِاللهِ أَنَا » .

رواه البخاري (٢٠) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

(٢) قال تعالى : ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝ ﴾ [النجم: ٣ - ٤] .

(٣) وقد وصف الله رسله بكمال النصح والبيان فقال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ [ابراهيم: ٤] . انظر : "الصواعق المرسلة" (٣٢٥/١) .

فوجب قبولُ ما أخبر به على ما هو عليه[١] .

والصفات السَّلْبية[٢] : ما نفاها الله سبحانه عن نفسه في كتابه ، أو على لسان رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وكلُّها صفاتُ نقصٍ في حقِّه كالموت ، والنوم ، والجهل ، والنسيان ، والعَجْز ، والتَّعَب . فيجب نفيُها عن الله تعالى - لِمَا سبق - مع إثبات ضدِّها على الوجه الأكمل ؛ وذلك لأنَّ ما نفاه الله تعالى عن نفسه فالمراد به بيان انتفائه لثبوت كمال ضدِّه ، لا لمجرَّد نفيه ؛ لأنَّ النفي ليس بكمال إلَّا أن يتضمَّن ما يدلُّ على الكمال ، وذلك :

- لأنَّ النفي عَدَمٌ ، والعدم ليس بشيء ، فضلًا عن أن يكون كمالًا[٣] .

---

(١) قال شيخ الإسلام في "الرد على البكري" (١/٢٣٩) : فبالرسول عُرِفَت أسماءُ الله وصفاته ، وما يستحقُّه من الأسماء الحُسنى والصفات العُلَى ، تارةً بما بَيَّنَه من الأمثال التي هي مقاييس عقلية ، و تارةً بما يُخْبِر به من الأنباء الصادقة النبوية ، و تارةً بما يقصُّه عن الأنبياء الذين هم خير البرية .اهـ

(٢) **السَّلْب** ، معناه النفي ، وقد سبق تعريفُه .

(٣) من خلال هذا الكلام نجد أن السلب (النفي) على قسمين :

الأول : **نفي صِرْف (خالص)** : وهو ما لا يتضمن ثبوتًا ؛ بأن خلص في دلالته على العدم .

مثاله : قولك لشخص : أنت لست بحجَّام ؛ فإنه ليس من ورائه إثبات .

الثاني : **نفي غير صِرْف** : وهو ما تضمن ثبوتًا بأن دل بمعناه على ثبوت أضداد ذلك المنفي .

مثاله : **قولك لآخر** : أنت لست ببخيل ، معناه : أنت كريم .

فهذا النوع هو الوارد في الصفات المنفية عنه سبحانه .

قال شيخ الإسلام في "الجواب الصحيح" (٣/٢٠٩) : وهو سبحانه لا يُمدح بالصفات السَّلْبية

=

- ولأنَّ النفي قد يكون :

لعدم قابلية المَحَلِّ له ، فلا يكون كمالًا ، كما لو قلت : الجدار لا يُظلِم .

وقد يكون للعجز عن القيام به فيكون نقصًا ، كما في قول الشاعر :

قُبَيِّلَةٌ لا يَغْدِرون بذمّةٍ ... ولا يظلمون الناس حَبَّة خَرْدَلِ[1]

=

إلّا لتضمُّنها المعاني الثبوتية ، فإن العَدَم المَحْض ، والسَّلْب الصِّرْف لا مدح فيه ولا كمال ؛ إذ كان المعدوم يوصف بالعدم المحض ، والعدم نفيٌ محض لا كمال فيه ، إنما الكمال في الوجود .اهـ

وقال أيضًا في "مجموع الفتاوى" (١٦/٣٢٣) : فإن كلَّ سلبٍ فهو متضمِّن للثبوت ، وأمَّا السلب المحض فلا مدح فيه .اهـ

(١) الشاعر هو : قيس بن عمرو بن مالك يهجو بني العَجلان :

إذا الله عادَى أهلَ لؤم ورقَّة ... فعادَى بني العَجْلان رهطَ ابن مُقبلِ

قُبَيِّلَةٌ لا يَغْدِرون بِذِمَّةٍ ... ولا يظلمون الناس حبَّةَ خردلِ

ولا يَرِدُون الماء إلَّا عشيَّة ... إذا صدر الوُرَّادُ عن كلِّ مَنْهلِ

انظر : "الشعر والشعراء" (١/٢٤٨) لابن قُتَيْبَة .

فالشاعر أراد من هذا النفي ذمَّهم لا مدحه ، فهم لا يستطيعون أن يغدِروا ولا يظلِموا أحدًا ، ويدلُّك على ذلك أمور منها :

١- **تصغيره للقبيلة** ، وهذا يكون لأمور منها التحقير .

٢- **دعاؤه عليهم** ، كما في البيت الذي قبله .

٣- **بيان ضعفهم وخوفهم وذُلِّهم** ، حيث لا يستطيعون أن يزاحموا غيرهم على الماء في الضُّحى ، فلذا لا يذهبون إلَّا عشيَّة ، وذلك حين يرجع الناس .

وقول الآخر:

لكن قومي وإن كانوا ذوي حَسَب ليسوا من الشر في شيء وإن هاناْ[1]

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨].

فنفيُ الموت عنه يتضمَّن كمال حياته.

مثال آخر: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩].

نفيُ الظلم عنه يتضمَّن كمال عَدْله.

مثال ثالث: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٤].

---

(١) الشاعر هو: قُريط بن أُنيف من بني العنبر من تميم. وقصته: أن بعض بني شيبان أغاروا عليه، وأخذوا ثلاثين بعيرًا له، وخذله قومه، فاستنجد ببني مازن، فنهبوا بني شيبان مائة بعير، ودفعوها إليه، فقال تلك الأبيات المشهورة التي أولها:

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي بنو اللقيطة من ذهل بني شيباناْ

إلى أن قال:

لكن قومي وإن كانوا ذوي عدد ليسوا من الشرِّ في شيء وإن هاناْ

إلى أن قال:

فليت لي بهم قومًا إذا ركبوا شَنُّوا الإغارةَ فرسانًا ورُكباناْ

فهو واضح أنه أراد ذمَّهم، وبيانَ ضعفهم.

انظر: "شرح حماسة أبي تمام" (٣٥٧/١) وما بعد، و"شرح شواهد المغني" (٦٨/١-٦٩) للسُّيُوْطي، و"الأعلام" للزركلي (١٩٥/٥).

فنفيُ العجز عنه يتضمَّن كمال علمه وقدرته ؛ ولهذا قال بعده : ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤] ؛ لأنَّ العجز سببُه :

- إمَّا الجهل بأسباب الإيجاد .
- وإمَّا قُصور القدرة عنه .

فلكمال علم الله تعالى وقدرته لم يكن ليعجزه شيء في السماوات ولا في الأرض(١) .

وبهذا المثال علمنا أن الصفة السَّلْبية قد تتضمَّن أكثر من كمال .

❁❁❁❁

---

(١) **فائدة:** قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "مجموع الفتاوى" (١٧/١٤٤) : وكذلك سائر ما تنزَّه الربُّ عنه من الشركاء والأولاد ، وغير ذلك ، كقوله تعالى : ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا ۚ إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا ۝٤٠﴾ - إلى قوله - : ﴿إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ۝٤٢ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ۝٤٣ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ۗ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ۝٤٤﴾ [الإسراء: ٤٢ - ٤٤] ، وقوله تعالى : ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٨٠ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ۝١٨١﴾ [الصافات: ١٨٠ - ١٨١] ، وغير ذلك .

فنفي العيوب والنقائص يستلزم ثبوت الكمال ، ونفي الشركاء يقتضي الوحدانية ، وهو من تمام الكمال ؛ فإن ما له نظير قد انقسمت صفات الكمال وأفعال الكمال فيه وفي نظيره ، فحصل له بعض صفات الكمال لا كلها . فالمنفرد بجميع صفات الكمال أكمل ممَّن له شريك يقاسمه إياها .اهـ

القاعدة الرابعة :

الصفات الثبوتية صفات مدح وكمال ، فكلّما كثرت وتنوّعت دلالتُها[١] ظهرَ من كمال الموصوف بها ما هو أكثر

ولهذا كانت الصفات الثُّبُوتية التي أخبر الله بها عن نفسه أكثر بكثير من الصفات السَّلْبية ، كما هو معلوم[٢] .

---

(١) أي : صارت تدلُّ على معاني مختلفة .

(٢) وهذه الكثرة والتنوُّع في المعاني فائدتُها القطع بعدم وجود الأمثال والأنداد ، وذلك أنه لم يوجد من يشاركه فيها .

قال ابن القيِّم في الردِّ على من استدلَّ على نفي الصفات بقول الله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] :

وهذا من أعظم الأدلة على كثرة صفات كماله ونعوت جلاله ، وأنها لكثرتها وعظمتها وسَعَتِها لم يكن له مِثْل فيها ، و إلَّا فلو أُريد بها نفي الصفات لكان العدم المحض أولى بهذا المدح منه ، مع أن جميع العقلاء إنما يفهمون من قول القائل : (فلان لا مِثْل له ، وليس له نظيرٌ ، ولا شبيهٌ ، ولا مثلٌ) أنه قد تميَّز عن الناس بأوصاف ونعوت لا يشاركونه فيها ، وكُلَّما كَثُرَت أوصافه ونعوتُه فاتَ أمثالَهُ ، وبَعُدَ عن مشابهة أضرابه ، فقوله : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ من أدلِّ شيء على كثرة نعوته وصفاته .اهـ

أمَّا الصفات السلبية فلم تُذكر غالبًا إلَّا في الأحوال التالية :

الأولى : بيان عموم كماله ، كما في قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ، وقوله : ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: ٤] .

الثانية : نفيُ ما ادَّعاه في حقِّه الكاذبون ، كما في قوله : ﴿أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾ وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾﴾ [مريم: ٩١ – ٩٢] .

الثالثة : دفعُ توهُّم نقصٍ من كماله فيما يتعلّق بهذا الأمر المعيَّن ، كما في قوله : ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾﴾ [الدخان: ٨٣][1] ، وقولـه : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾﴾ [ق: ٣٨][2] .

❁❁❁

---

(١) في "مجموع فتاوى الشيخ العثيمين" بدل هذه الآية قوله تعالى : ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿١٦﴾﴾ [الأنبياء: ١٦] ، والمثبت من الشرح الصوتي للشيخ .

(٢) اللغوب هو : التعب والإعياء .

القاعدة الخامسة :

الصفات الثبوتية تنقسم إلى قسمين[١] :

ذاتية وفعلية

فالذاتية : هي التي لم يزل ولا يـزال مُتَّصفًا بها ، كالعلم ، والقدرة ، والسمع ، والبصر ، والعِزَّة ، والحكمة ، والعُلوّ ، والعَظَمة .

ومنها الصفات الخَبَرية[٢] ، كالوجه ، واليدين ، والعينين .

---

(١) هذا التقسيم باعتبار التعلُّق ، فإذا كانت الصفة لا تنفكُّ عن الذات ، ولا تفارقها أبدًا ، فهذه يقال لها : صفات ذاتيَّة .

أمَّا إذا انفكَّت عنها في وقت دون وقت ، فهذه يقال لها : صفات فعليَّة ، لكونها متعلِّقة بالمشيئة ، أعني : متى شاء الله أن يفعلها فَعَلَها ، على حسب ما تقتضيه الحكمة ، والله تعالى أعلم .

(٢) **تنقسم الصفات الثبوتية باعتبار طريق ثبوتِها إلى قسمين :**

القسم الأول : **صفات خبرية (محضة)** : وهي الصفات التي لا سبيل إلى إثباتِها إلَّا بطريق الخبر : الكتاب والسُّنَّة فقط ، وليس للعقل سبيل في إثباتِها ، وهي نوعان :

١- **صفات خبرية (ذاتية)** ، مثل : صفة الوجه والساق واليد والأصابع . . . ، ونحوها ممَّا تُعتبر بالنسبة لنا أجزاءً وأبعاضًا .

٢- **صفات خبرية (فعلية)** ، مثل : الاستواء والضحك والنزول . . . إلخ .

القسم الثاني : **صفات خبرية (عقلية)** : وهي التي تثبت بالكتاب والسُّنَّة مع إمكان إثباتِها عقلًا ، فالعمدة في هذا كلِّه هو الكتاب والسُّنَّة ، لكن العقل مُعِيْن ومساعد لهما .

=

والفعلية[١] : هي التي تتعلَّق بمشيئته ، إن شاء فَعَلَها ، وإن شاء لم يفعلها ،

=

وهذا القسم مثاله : صفة العلم والقدرة والقوة والسمع والبصر ، وغير ذلك مما هو بالنسبة لنا عبارة عن معانٍ .

فالعلم مثلًا قد ثبتَ بدليل الكتاب والسُّنَّة والعقل ، فالدليل العقلي على علمه تعالى من عدَّة أوجه :

الوجه الأول : أنه يستحيل إيجاده الأشياء مع الجهل ؛ ولهذا قال سبحانه : ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [الملك: ١٤] .

الوجه الثاني : أن المخلوقات فيها من الإحكام والإتقان ، وعجيب الصنعة ، ودقيق الخِلْقة ما يشهد بعلم الفاعل لها ؛ لامتناع صدور ذلك عن غير علم .

الوجه الثالث : أن صفة العلم كمال ، وصفة الجهل نقصٌ ، والله تعالى موصوف بالكمال .

الوجه الرابع : إذا علمتَ أن صفة العلم كمال ، فإن من المخلوقات من هو عالم ، فلو لم يكن الله عالمًا لكان في المخلوقات من هو أكمل منه .

الوجه الخامس : أنَّ كلَّ علمٍ في المخلوق إنما استفاده من خالقه ، وواهب الكمال أحقُّ به ، وفاقد الشيء لا يُعطيه .

وقد استوعبتُ تقسيم الصفات في مقدمة تحقيق "شرح الواسطية" (ص : ٢٠-٢٢) للهرَّاس ، والحمد لله .

(١) **ويقال لها : (الاختيارية)** ، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في "مجموع الفتاوى" (٦/٢١٧) :

الصفات الاختيارية :

وهي الأمور التي يتَّصف بها الربُّ عَزَّوَجَلَّ ، فتقوم بذاته بمشيئته وقدرته .اهـ

وهي على نوعين :

النوع الأول : أفعال متعدِّية ، وهي غالب ما ذُكر في القرآن ، كصفة الخلـق والتدبير

=

كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا.

وقد تكون الصفة ذاتية فعلية باعتبارين، كالكلام(١)؛ فإنَّه باعتبار أصله صفة ذاتية؛ لأنَّ الله تعالى لم يزل ولا يزال مُتكلِّمًا(٢).

وباعتبار آحاد الكلام(٣) صفة فعلية؛ لأنَّ الكلام يتعلَّق بمشيئته، يتكلَّم

=

والإعطاء...

النوع الثاني: **أفعال لازمة**، لكونها لا تنصب المفعول به، بل لا تتعدَّى إليه إلَّا بحرف الجرِّ، كصفة الاستواء والنزول والمجيء... انظر: "مجموع الفتاوى" (٣٢٤/٥).

(١) قال شيخ الإسلام في "مجموع الفتاوى" (٣٨٩/١٦): ولهذا كان الكلام صفةَ فِعْلٍ، وهو صفةُ ذاتٍ أيضًا على مذهب السَّلْف والأئمة .اهـ

(٢) أي: لا يزال موصوفًا بالكلام، فلا بداية لكلامه ولا نهاية له.

(٣) فكلام الله مع أبينا آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ كان في وقت دون وقت، وكلامه تعالى مع موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ كان في وقت دون وقت، وكلامه مع نبيِّنا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليلة المعراج كان في ذلك الوقت، فهذه أمثلة لآحاد كلام الله تعالى، التي قد وقعت في الوقت الذي شاءه الله، ومنها لم يقع الآن، ولكن سيقع في الوقت الذي يشاؤه الله، ككلامه تعالى مع أهل الجنَّة.

قلتُ: وعلى هذا المِنْوال سائر الصفات الفعلية، كالنزول والضَّحِك والعَجَب والمحبَّة والرضا،... إلخ.

قال الشيخ العثيمين رَحِمَهُ اللهُ: في "تفسير القرآن" (٤٠٩/١): والرحمة صفة من صفات الله سبحانه وتعالى الذاتية الفعلية؛ فهي باعتبار أصل ثبوتها لله صفة ذاتية؛ وباعتبار تجدُّد مَن يرحمه الله صفة فعلية؛ ولهذا عَلَّقها الله سبحانه وتعالى بالمشيئة في قوله تعالى: ﴿ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَآءُ ﴾ [العنكبوت: ٢١] .اهـ

متى شاء بما شاء ، كما في قوله تعالى : ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: ٨٢][١] .

وكلُّ صفةٍ تعلَّقت بمشيئته تعالى فإنَّها تابعة لحكمته ، وقد تكون الحكمة معلومة لنا ، وقد نعجز عن إدراكها ، لكنَّنا نعلم علم اليقين أنه سبحانه لا يشاء شيئًا إلَّا وهو موافق للحكمة ، كما يشير إليه قوله تعالى : ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾ [الإنسان: ٣٠] .

---

(١) فتعليق القول بالإرادة دليلٌ على أن كلام الله صفة فعلية .

القاعدة السادسة :

يلزم في إثبات الصِّفات التخلِّي عن محذورين عظيمين : أحدهما : التمثيل ، والثاني : التكييف(١)

فأمَّا التمثيل : فهو اعتقاد المثبت أن ما أثبته من صفات الله تعالى مماثل لصفات المخلوقين ، وهذا اعتقاد باطل ، بدليل السَّمْع والعَقْل :

أمَّا السَّمْع : فمنه قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ، وقوله : ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾﴾ [النحل: ١٧] ، وقوله : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] ، وقوله : ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤] .

وأمَّا العَقْل فمن وجوه :

الأول : أنه قد عُلم بالضرورة أن بين الخالق والمخلوق تباينًا في الذات ، وهذا يستلزم أن يكون بينهما تباين في الصفات لأنَّ صفة كل موصوف تليق

---

(١) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في "الصَّفَدية" (١٠٣/١) : ولهذا كان مذهب سَلَف الأمَّة وأئمَّتها : أنهم يصفون الله سبحانه وتعالى بما وَصَفَ به نفسه ، وبما وصفه به رسولُه من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل . يُثبتون له الأسماء والصفات ، وينفون عنه مماثلة المخلوقات ، إثبات بلا تمثيل ، وتنزيه بلا تعطيل .اهـ

به ، كما هو ظاهر في صفات المخلوقات المتباينة في الذوات ، فقُوَّة البعير - مثلًا - غير قُوَّة الذَّرَّة .

فإذا ظهر التباين بين المخلوقات مع اشتراكها في الإمكان والحدوث ، فظهور التباين بينها وبين الخالق أجلى وأقوى .

الثاني : أن يُقال : كيف يكون الربّ الخالق الكامل من جميع الوجوه مشابهًا في صفاته للمخلوق المربوب الناقص المفتقر إلى من يكمله ؟ !

وهل اعتقاد ذلك إلَّا تنقُّص لحقِّ الخالق ؟ ! فإن تشبيه الكامل بالناقص يجعله ناقصًا .

الثالث : أنَّنا نشاهد في المخلوقات ما يتّفق في الأسماء ويختلف في الحقيقة والكيفية ، فنشاهد أن للإنسان يدًا ليست كيد الفيل ، وله قُوَّة ليست كقوة الجَمَل ، مع الاتِّفاق في الاسم ، فهذه يدٌ وهذه يدٌ ، وهذه قُوَّة وهذه قُوَّة ، وبينهما تباين في الكيفية والوصف .

فعُلم بذلك أن الاتِّفاق في الاسم لا يلزم منه الاتِّفاق في الحقيقة[1] .

---

(١) قال شيخ الإسلام في "مجموع الفتاوى" (٥/٢٠٢): فإنه من المعلوم بالضرورة أن بين كلِّ موجودين قَدْرًا مُشتركًا ، وقَدْرًا مُميِّزًا ، والدَّالُّ على ما به الاشتراك وحده لا يستلزم ما به الامتياز . ومعلوم بالضرورة من دين المسلمين أن الله مُستحقٌّ للأسماء الحُسنى ، وقد سَمَّى بعض عباده ببعض تلك الأسماء ، كما سَمَّى العبد سميعًا ، بصيرًا ، وحيًّا ، وعليمًا ، وحكيمًا ، ورءوفًا ، رحيمًا ، ومَلِكًا ، وعزيزًا ، ومؤمنًا ، وكريمًا ، وغير ذلك . مع العلم بأن الاتِّفاق في الاسم لا يوجب مماثلة الخالق بالمخلوق ، وإنَّما يوجب الدلالة على أنَّ بين المُسَمَّيَيْن قَدْرًا مشتركًا فقط ؛ مع أن المُميِّز الفارق أعظم من المشترك الجامع .اهـ

والتشبيه كالتمثيل ، وقد يُفرَّق بينهما بأن التمثيل التسوية في كلِّ الصّفات ، والتشبيه التسوية في أكثر الصّفات ، لكن التعبير بنفي التمثيل أولى لموافقة القرآن : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١](١) .

وأمَّا **التكييف** : فهو أن يعتقد المثبت أن كيفية صفات الله تعالى كذا وكذا ، من غير أن يقيّدها بمماثل(٢) .

وهذا اعتقاد باطل ، بدليل السَّمْع والعَقْل :

أمَّا السَّمْع : فمنه قوله تعالى : ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] ، وقوله : ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء: ٣٦] .

ومن المعلوم أنه لا عِلْمَ لنا بكيفية صفات ربِّنا ؛ لأنَّه تعالى أخبرنا عنها ، ولم يُخبرنا عن كيفيتها ، فيكون تكييفنا قَفْوًا لما ليس لنا به علمٌ ، وقولًا بما لا يمكننا الإحاطة به .

وأمَّا العَقْل : فلأنَّ الشيء لا تُعرف كيفيَّة صفاته إلَّا :

- بَعْدَ العلم بكيفية ذاته .

(١) قد سبق ذكرُ هذا .

(٢) إذًا الممثِّل يأتي بمماثل مشاهد موجود في الخارج ، أمَّا المُكيِّف فلا يأتي بمماثل مشاهد في الخارج، بل يكيِّفُه في ذهنه بشيء خيالي .

- أو العلم بنظيره المساوي له[١].

- أو بالخبر الصادق عنه[٢].

وكلُّ هذه الطرق مُنتفية في كيفية صفات الله عَزَّوَجَلَّ فوجب بطلان تكييفها.

وأيضًا فإننا نقول: أيّ كيفية تقدّرها لصفات الله تعالى؟.

إنَّ أيّ كيفية تقدِّرها في ذِهْنك، فالله أعظم وأجلُّ من ذلك.

وأي كيفية تقدّرها لصفات الله تعالى، فإنَّك ستكون كاذبًا فيها؛ لأنَّه لا عِلْمَ لك بذلك.

وحينئذ يجب الكفُّ عن التكييف تقديرًا بالجَنان[٣]، أو تقريرًا باللسان، أو تحريرًا بالبَنان.

ولهذا لمَّا سُئِلَ مالكٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ

---

(١) قال ابن قُدَامة في "ذم التأويل" (ص: ٤١): ... أنَّ صفات الله تعالى وأسماءه لا تُدْرَك بالعقـل؛ لأن العقل إنما يعلم صفة ما رآه، أو رأى نظيره، والله تعالى لا تُدركه الأبصار، ولا نظير له ولا شبيه .اهـ

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الرد على المنطقيين" (ص: ٥٦): إذ الشيء لا يتصوره إلَّا بنفسه أو بنظيره .اهـ

(٢) قال ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الصواعق المرسلة" (٨٧٤/٣): ولا سبيل إلى العلم بها - يعني: الأمور الغائبة - إلَّا بخبر الصادق .اهـ

(٣) الجَنان: القلب.

﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] : كيف استوى ؟.

أَطْرَقَ[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ برأسه حتى علاه الرُّحَضَاء[٢] - العرق - ، ثم قال : الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة .

ورُوِيَ عن شيخه رَبِيْعة[٣] أيضًا : الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول[٤] .

وقد مَشَى أهل العلم بعدهما على هذا الميزان[٥] ، وإذا كان الكيف غير

---

(١) أي : أمالَ رأسه إلى صدره .

(٢) قال ابن الأثير في "النهاية" : الرُّحَضَاء : هو عَرَقٌ يَغْسِل الجلْد لكثرته ، وكثيرًا ما يُسْتَعمل في عَرَق الحُمَّى والمَرَض .اهـ

(٣) أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن فَرُّوخ التيميّ .

(٤) **صحيح :**

رواه البَيْهَقي في "الأسماء والصفات" (٢/ رقم ٨٦٨) ، وابن بَطَّة (١٢/٣) ، واللَّالكائي (٣/ رقم ٦٦٥) ، والذهبي في "العلو" (ص : ٩٨) .

وقال شيخ الإسلام في "دَرْء التعارض" (٢٦٤/٦) : وروى الخَلَّال بإسناد كلهم ثقات ... وذكره .

(٥) قال شيخ الإسلام في "بيان تلبيس الجهمية" (٣٤٢/١) : ولهذا كان السَّلَف والأئمَّة يقولون : إن الكيف غير معقول ، وغير معلوم .

ويقولون : إن لله عَزَّوَجَلَّ حدًّا لا يعلمه إلَّا هو ، فهم دائمًا ينفون عِلْمَ العباد بكيفية الرَّبِّ وكيفيَّة صفاته ، وبحدِّه وحدِّ صفاته ، لا ينفون ثبوت ذلك في نفسه ، بل ينفون علمنا به .اهـ

وذكر الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "العلو" (ص : ٢١٣-٢١٤) بسنده إلى أبي الطيِّب أحمد - والد أبي حفص ابن شاهين - يقول : حضرتُ عند أبي جعفر الترمذي ، فسأله سائل عن حديث نزول

=

معقول ، ولم يَرِدْ به الشرع ، فقد انتفى عنه الدليلان العقلي والشرعي ، فوَجَبَ الكفُّ عنه .

فالحذرَ الحذر من التكييف أو محاولته ، فإنَّك إنْ فعلتَ وقعت في مَفاوِز[1] لا تستطيع الخَلاص منها .

وإنْ ألقاه الشيطان في قلبك ، فاعلمْ أنَّه من نزغاته ، فالْجَأْ إلى ربِّك ؛ فإنَّه مَعاذُك ، وافعلْ ما أمرك به ؛ فإنَّه طبيبُك[2] ، قال الله تعالى : ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ

=

الربِّ : فالنزول كيف هو يبقى فوقه علو ؟ .

فقال : النزول معقول ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة .

قال العلَّامة الألباني في "مختصر العلو" (ص : ٢٣١) : إسناده صحيح .اهـ

وقال مرعي بن يوسف الكرمي في "أقاويل الثقات" (ص : ٢٠١) : فقد قال في النزول ، كما قال مالك في الاستواء ، وهكذا القول في سائر الصفات .اهـ

(١) قال ابن الأثير في "النهاية" : المَفَاز والمَفَازة : البَرِّيَّة القَفْر ، والجمْع : المَفاوِزُ ، سُمِّيت بذلك لأنها مُهْلِكَة مِن فَوَّز إذا ماتَ . وقيل : سُمِّيت تَفَاؤلًا من الفَوْز : النَّجاة .اهـ

(٢) لفظة (الطبيب) ثبتت عند أبي داود (٤٢٠٧) عَنْ أَبِي رِمْثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأبيه رضي الله عنه : « **اللهُ الطَّبِيبُ ، بَلْ أَنْتَ رَجُلٌ رَفِيقٌ ، طَبِيبُهَا الَّذِي خَلَقَهَا** » .

صحَّحه شيخنا الوادعي في "الجامع الصحيح" رقم (٤٥٥٩) .

فائدة: قال الشيخ العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ في "مجموع فتاواه ورسائله" (١٥/١٧) : لا أعلم أن (الطبيب) من أسماء الله ، لكن (الشافي) من أسماء الله ، وهو أبلغ من (الطبيب) ؛ لأن الطِّبَّ قد يحصل به الشفاء وقد لا يحصل .اهـ

قلتُ : وقد عَدَّه اسمًا لله تعالى جماعة من العلماء ، كالحليمي والبيهقي . انظر "الأسماء

=

ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٞ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴿٣٦﴾ [فصلت: ٣٦] .

❁❁❁

=

والصفات" البيهقي (١/٢١٦) .

القاعدة السابعة[1] :

صفات اللّهِ تعالى توقيفيّةٌ لا مجال للعقل فيها

فلا نُثبتُ لله تعالى من الصِّفات إلَّا ما دلَّ الكتاب والسُّنَّة على ثبوته .

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ : لا يوصف الله إلَّا بما وصف به نفسه ، أو وصفه به رسولُه ، لا يتجاوز القرآن والحديث[2] .

انظر القاعدة الخامسة في الأسماء .

ولدلالة الكتاب والسُّنَّة على ثبوت الصفة ثلاثة أوجه :

الأول : التصريح بالصّفة ، كالعِزَّة ، والقُوَّة ، والرحمة ، والبَطْش ، والوجه ، واليدين ، ونحوها .

الثاني : تضمُّن الاسم لها ، مثل : الغفور مُتضمِّن للمغفرة ، والسميع مُتضمِّن للسمع ، ونحو ذلك . انظر القاعدة الثالثة في الأسماء .

الثالث : التصريح بفعل ، أو وَصْفٍ[3] دالٍّ عليها ، كالاستواء على العرش ،

---

(١) انظر : "بدائع الفوائد" (١٧٠/١) ، وراجع (القاعدة الخامسة) من قواعد الأسماء .

(٢) رواه ابن بَطَّة في "الإبانة" (٣/رقم٢٥٢) : وفي سنده : عبدالله بن أحمد بن غياث ، لم أتمكَّن من معرفته .

وقد نقله عنه بهذا اللفظ شيخُ الإسلام كما في "الفتاوى" (٢٦/٥) .

(٣) **الوصف** : المراد به ما دلَّ على معنًى وذات مُتَّصفة به ، وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل . انظر "حاشية الخضري على ابن عقيل" (٤٢٩/١) .

والنزول إلى السماء الدنيا ، والمجيء للفصل بين العباد يوم القيامة ، والانتقام من المجرمين .

الدالّ عليها – على الترتيب – قوله تعالى : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ، وقول النّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ : « يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا » الحديث[1] ، وقول الله تعالى : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ٢٢﴾ [الفجر: ٢٢] ، وقوله : ﴿إِنَّا مِنَ ٱلۡمُجۡرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢][2] .

❀❀❀

(١) مُتَّفق عليه ، وقد تقدَّم .

(٢) قوله تعالى : ﴿مُنتَقِمُونَ﴾ ، هذا مثال الوصف ، فإنه اسم فاعل من الفعل (انتقم) ، والصفة منه : (الانتقام) .

مُلْحَق[١]

القاعدة الثامنة :

الإلحاد في صفات اللّهِ تعالى هو : الميل بها عمّاً يجب فيها

وهو أنواع :

١- نفيُ الصفات[٢] .

٢- وصفُ الله عَزَّوَجَلَّ بما يتعالى عنه ، ويتقدَّس من النقائص ، كقول أخبث اليهود : إنَّه فقير ، وقولهم : إنَّه استراح بعد أنْ خَلَقَ خَلْقَه ، وقولهم : يدُ الله مغلولة ، وأمثال ذلك[٣] .

٣- تشبيهُها بصفات خلقِهِ[٤] .

٤- جعلُ الصفات كلِّها بمعنًى واحد[٥] .

---

(١) أضفتُ هذه القاعدة لأن المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد ذكر نحوها في قواعد الأسماء .

(٢) انظر : "مجموع الفتاوى" (٣٨٦/١٣) ، و"المدارج" (٣٤٧/٣) ، و"البدائع" (١٨٠/١) .

(٣) انظر : "بدائع الفوائد" (١٧٩/١) .

(٤) انظر : "بدائع الفوائد" (١٨٠/١) .

(٥) انظر : "مجموع الفتاوى" (ج ١٢ / ص ٢٩٥)

٥- تفويض معناها إلى الله تعالى[١] .

واعلم أنَّه كما لا يجوز الإلحاد في أسماء الله تعالى - كما تقدَّم في (القاعدة السابعة) من قواعد الأسماء - ، فكذلك لا يجوز الإلحاد في صفاته ؛ لأنَّ الإيمان بها من تمام النصيحة لله تعالى .

روى البخاري[٢] ، ومسلم[٣] ، عن تَمِيمٍ الدَّارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « **الدِّينُ النَّصِيحَةُ** » ، قُلْنَا : لِمَنْ ؟ قَالَ : « **لِلَّهِ ، وَلِكِتَابِهِ ، وَلِرَسُولِهِ ، وَلأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَعَامَّتِهِمْ** » .

قال الإمام البَغَوي في "شرح السُّنَّة" (١٣/٩٤) نقلًا عن الخَطَّابي : فمعنى نصيحة الله سبحانه وتعالى : الإيمان به ، وصحةُ الاعتقاد في وحدانيَّته ، وتركُ الإلحاد في صفاته .اهـ

---

(١) انظر : "درء التعارض" (٥/١٨٦) .
(٢) (١/١٨١) [مع "فتح الباري"] مُعلَّقًا .
(٣) رقم (٥٥) موصولًا .

الفصل الثالث

قواعد في أدلة الأسماء والصفات


تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

القاعدة الأولى :

الأدلَّة التي تَثْبُتُ بها أسماء اللّهِ تعالى وصفاته ، هي: كتاب اللّهِ تعالى ، وسُنّة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ(١)

فلا تَثْبُت أسماء الله وصفاته بغيرهما(٢) ، وعلى هذا :

---

(١) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في "الأصفهانية" (ص : ٢٤) : فالذي اتَّفق عليه سَلَفُ الأمَّة وأئمَّتها أن يوصف الله بما وصف به نفسه ، وبما وصفه به رسوله .اهـ

(٢) **يعني** : لا تثبت أسماءُ الله وصفاته بقياس ولا بعقل ولا برأي .

قال أبو عمر بن عبد البرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ في "جامع بيان العلم وفضله" (٨٨٧/٢) : ولا خلاف بين فقهاء الأمصار، وسائر أهل السنة ، وأهل الفقه والحديث في نفي القياس في التوحيد، وإثباته في الأحكام .اهـ

وقال ابن قتيبة في "الاختلاف في اللفظ" (ص : ٤٥) : وعَدْلُ القول في هذه الأخبار : أن نؤمن بما صحَّ منها بنقل الثقات لها ، فنؤمن بالرؤية ، والتجلِّي ، وأنه يَعْجَب ، وينزل إلى السماء ، وأنه على العرش استوى ، وبالنفس واليدين ، من غير أن نقول في ذلك بكيفية أو بحدٍّ ، أو أن نقيس على ما جاء ما لم يأتِ .اهـ نقلًا من مقدمة "تأويل مشكل القرآن" (ص : ٥٧) .

وقال شيخ الإسلام في "مجموع الفتاوى" (٤٧٣/١٦) : وذكر أصحاب أبي حنيفة عن أبي يوسف عن أبي حنيفة ، قال : لا ينبغي لأحد أن ينطق في الله بشيء من رأيه ، ولكنَّه يصفه بما وصف به نفسه .اهـ

مسألة: وهل تثبت أسماءُ الله وصفاته بالإجماع ؟ .

قال الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن محمد القابسي ، عالم المغرب : أسماء الله وصفاته لا تُعلم إلَّا بالتوقيف من الكتاب ، أو السنة ، أو الإجماع ، ولا يدخل فيها القياس .اهـ

=

- فما وَرَدَ إثباتُه لله تعالى من ذلك في الكتاب أو السُّنَّة وجب إثباته .

- وما وردَ نفيُه فيهما وجب نفيه ، مع إثبات كمال ضدِّه .

- وما لم يَرِدْ إثباتُه ولا نفيه فيهما ، وجبَ التوقُّف في لفظه ، فلا يُثْبَت ولا يُنفى ؛ لعدم ورود الإثبات والنفي فيه(١) .

وأمَّا معناه فيُفصَّل فيه(٢) :

=

نقله عنه الحافظ في "فتح الباري" (٢٦٠/١١) .

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ في "الشرح" : هل تُؤخذ من إجماع السلف ؟ .

لا يمكن أن يوجد إجماع من السلف إلَّا مبنيًّا على الكتاب والسُّنَّة ، وحينئذ فالمرجع هو الكتاب والسُّنَّة ؛ لأن الأسماء والصفات العلمُ بهما من باب العلم بالخبر ، ليست أحكامًا يدخل فيها القياس ، حتى نقول ربَّما يكون إجماع عن قياس ، ولكنها أمور تُدرك بالخبر .

وحينئذٍ لا يمكن أن يوجد إجماع إلَّا مستندًا إلى خبر من كتاب الله ، أو سنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فالمرجع إذًا في إثبات أسماء الله وصفاته هو الكتاب والسُّنَّة .اهـ

وانظر مقدِّمتي على "شرح العقيدة الواسطية" (ص : ٢٤) .

(١) قال المَقْدِسي في "الاقتصاد" (ص : ٢٢٣) : فمن السنة اللازمة : السكوت عمَّا لم يَرِد فيه نصٌّ عن الله ورسوله ، أو يتَّفق المسلمون على إطلاقه ، وترك التعرُّض له بنفي أو إثبات . فكما لا يثبت إلَّا بنصٍّ شرعي ، كذلك لا ينفى إلَّا بدليل سمعي .اهـ

(٢) وذلك بالنظر في أدلَّة الكتاب والسُّنَّة ، فهما العُمْدة ، كما هو مذهب أهل السنة ، وأمَّا أهل البدع فالأمر عندهم عكس ذلك ، فالعمدة عندهم الألفاظ المُجْملة .

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في "مجموع الفتاوى" (٣٠٦/١٧) : والمقصود هنا : أن أئمة السنة - كأحمد بن حنبل وغيره - كانوا إذا ذكرت لهم أهلُ البدع الألفاظ المجملة ، كلفظ : الجسم والجوهر والحَيِّز ، ونحوها لم يوافقوهم ؛ لا على إطلاق الإثبات ، ولا على إطلاق النفي .

=

- فإن أُريد به حقٌّ يليق بالله تعالى فهو مقبول .
- وإن أُريد به معنًى لا يليق بالله عَزَّوَجَلَّ وجب ردُّه[١] .

فممَّا وردَ إثباتُه لله تعالى :

- كلُّ صفةٍ دلَّ عليها اسـم من أسماء الله تعالـى ، دلالةَ مطابقة ، أو تضمّن ، أو التزام .
- ومنه كلُّ صفة دلَّ عليها فعلٌ من أفعاله : كالاستواء على العرش ،

=

وأهل البدع بالعكس ابتدعوا ألفاظًا ومعاني ؛ إما في النفي وإما في الإثبات ، وجعلوها هي الأصل المعقول المُحْكَم الذي يجب اعتقاده والبناء عليه ، ثمَّ نظروا في الكتاب والسُّنَّة فما أمكنهم أن يتأوَّلوه على قولهم تأوَّلوه ، وإلَّا قالوا : هذا من الألفاظ المتشابهة المُشْكلة التي لا ندري ما أريد بها . فجعلوا بدعهم أصلًا مُحْكَمًا ، وما جاء به الرسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فرعًا له ، ومُشْكلًا ، إذا لم يوافقه .

وهذا أصل الجهمية والقدرية وأمثالهم وأصل الملاحدة من الفلاسفة الباطنية . . .

فالواجب أن يُجعل ما أنزله الله من الكتاب والحكمة أصلًا في جميع هذه الأمور ، ثمَّ يُرَدَّ ما تكلَّم فيه الناس إلى ذلك ، ويُبيَّنَ ما في الألفاظ المجملة من المعاني الموافقة للكتاب والسنة فتُقبل ، وما فيها من المعاني المخالفة للكتاب والسنة فَتُرَدُّ .اهـ

(١) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُٱللَّهُ في "درء التعارض" (١٠/٢٥٨-٢٥٩) : والسَّلَف والأئمة وأهل الحديث والسنة المَحْضَة من جميع الطوائف لا يصفون الله إلَّا بما وصف به نفسه ، أو وَصَفَه به رسوله .

والألفاظ المجملة المُبْتَدعة لا يثبتونها ولا ينفونها إلَّا بتبيان معانيها ، فما كان من معانيها موافقًا للكتاب والسنة أثبتوه ، وما كان مخالفًا لذلك نفوه .اهـ

والنزول إلى السماء الدنيا ، والمجيء للفصل بين عباده يوم القيامة ، ونحو ذلك من أفعاله التي لا تُحصى أنواعها ، فضلًا عن أفرادها : ﴿وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧] .

- ومنه : الوجه ، والعَيْنان ، واليدان ، ونحوها .

- ومنه الكلام ، والمشيئة ، والإرادة بقسميها : الكَوْني ، والشَّرْعي . فالكونية بمعنى المشيئة ، والشرعية بمعنى المحبَّة(١) .

- ومنه : الرِّضا ، والمحبَّة ، والغَضَب ، والكراهة ، ونحوها .

وممَّا وردَ نفيُه عن الله سبحانه لانتفائه ، وثبوتِ كمال ضدِّه :

- الموت ، والنوم ، والسِّنَة ، والعَجْز ، والإعياء ، والظُّلم ، والغَفْلة عن أعمال العباد ، وأن يكون له مثيل أو كُفْؤ ، ونحو ذلك .

- **وممَّا لم يَرِدْ إثباتُه ولا نفيُه :**

- لفظ : (الجهة) ، فلو سأل سائل : هل نُثبت لله تعالى جهة ؟ .

قلنا له : لفظ الجهة ، لم يرد في الكتاب والسُّنَّة إثباتًا ولا نفيًا ، ويغني عنه ما ثبتَ فيهما من أن الله تعالى في السماء .

---

(١) هذا الفرق الأول بين الإرادتين .

الفرق الثاني : أن الكونية تستلزم وقوع المُراد ، فكلُّ ما أراده الله كونًا وقع ، وأمَّا الشرعية فقد يقع المراد المتعلِّق بها وقد لا يقع .

الفرق الثالث : أن الكونية تتعلَّق بما يحبُّه الله ، وبما لا يحبُّه ، وأمَّا الشرعية فتتعلَّق بما يحبُّه فقط .

وأمَّا معناه ، فإمَّا أن يُراد به :

- جهةُ سُفْلٍ .
- أو جهةُ علوٍّ تحيط بالله .
- أو جهةُ علوٍّ لا تحيط به .

فالأول : باطل ؛ لمنافاته لعلوِّ الله تعالى الثابت بالكتاب والسُّنَّة ، والعقل والفطرة ، والإجماع .

والثاني : باطل أيضًا ؛ لأنَّ الله تعالى أعظم من أن يحيط به شيء من مخلوقاته .

والثالث : حقٌّ ؛ لأنَّ الله تعالى العليُّ فوق خلقه ، ولا يحيط به شيء من مخلوقاته .

ودليل هذه القاعدة السَّمْع والعَقْل :

فأمَّا السَّمْع : فمنه قوله تعالى : ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٥٥﴾﴾ [الأنعام: ١٥٥] ، وقوله : ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨] ، وقوله : ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧] ، وقوله : ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴿٨٠﴾﴾ [النساء: ٨٠] ، وقوله : ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩] ، وقوله : ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٩] .

إلى غير ذلك من النصوص الدالَّة على وجوب الإيمان بما جاء في القرآن والسُّنَّة .

وكلُّ نصٍّ يدلُّ على وجوب الإيمان بما جاء في القرآن ، فهو دالٌّ على وجوب الإيمان بما جاء في السُّنَّة ؛ لأنَّ ممَّا جاء في القرآن الأمرُ باتِّباع النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، والردُّ إليه عند التنازع ، والردُّ إليه يكون إليه نفسه في حياته ، وإلى سُنَّته بعد وفاته .

فأين الإيمان بالقرآن لمن استكبر عن اتِّباع الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المأمور به في القرآن ؟ .

وأين الإيمان بالقرآن لمن لم يَرُدَّ النزاع إلى النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وقد أمرَ الله به في القرآن ؟ .

وأين الإيمان بالرسول الذي أمر به القرآن لمن لم يقبل ما جاء في سُنَّته ؟ !

ولقد قال الله تعالى : ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]

ومن المعلوم أن كثيرًا من أمور الشريعة العِلْمية والعملية جاء بيانها بالسُّنَّة ، فيكون بيانها بالسُّنَّة من تبيان القرآن .

وأمَّا العَقْل فنقول : إن تفصيل القول فيما يجب ، أو يمتنع ، أو يجوز في حقِّ الله تعالى من أمور الغيب التي لا يمكن إدراكها بالعقل ، فوجبَ الرجوعُ فيه إلى ما جاء في الكتاب والسُّنَّة .

❊❊❊

القاعدة الثانية :

الواجب في نصوص القرآن والسُّنَّة إجراؤها على ظاهرها(١) دون تحريف(٢) لا سِيَّما نصوصُ الصِّفات ، حيث لا مجال للرأي فيها

ودليل ذلك : السَّمْع والعَقْل .

أمَّا السَّمْع : فقوله تعالى : ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ۝١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ۝١٩٥﴾ [الشعراء: ١٩٣ - ١٩٥] ، وقوله : ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢﴾ [يوسف: ٢] ، وقوله : ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٣﴾ [الزخرف: ٣] .

وهذا يدلُّ على وجوب فهمه على ما يقتضيه ظاهره باللسان العربي إلَّا أنْ يمنع منه دليلٌ شرعي(٣) .

---

(١) سيذكر المصنِّف معنى الظاهر في القاعدة الرابعة .

(٢) تحريف النصّ : إمالتُه عن المعنى المتبادر منه إلى معنى آخر لا يدلُّ عليه اللفظ ، ولا يدلُّ عليه دليل .

وقد ذكرتُ أنواعه في مقدِّمتي على "شرح العقيدة الواسطية" للهرَّاس (ص : ٢٦) .

(٣) فقوله تعالى : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ ، ظاهره أن الله تعالى هو الذي يجيء ، أمَّا من قال : يجيء أمرُ =

وقد ذَمَّ الله تعالى اليهود على تحريفهم ، وبيَّن أنَّهم بتحريفهم من أبعد الناس عن الإيمان .

فقال : ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [البقرة: ٧٥] ، وقال تعالى : ﴿مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ [النساء: ٤٦] ... الآية .

وأمَّا العَقْل : فلأنَّ المتكلِّم بهذه النصوص أعلم بمراده من غيره ، وقد خاطبنا باللسان العربي المبين ، فوجبَ قبولُه على ظاهره ، وإلَّا لاختلفت الآراء وتفرَّقت الأمَّة .

❀❀❀❀

=

الله . فهذا قد صرفَ ظاهر النصّ ، فيلزمه الدليل ، ولا دليل معه ، فهو محرِّفٌ للنصّ .

وهكذا قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا . . . » الحديث .

ظاهره أن الله تعالى هو الذي ينزل ، ومن قال : ينزل المَلَك ، أو الأمر ، أو الرحمة . . . إلخ ، فقد صرفَ ظاهر النصّ ، فيلزمه الدليل ، ولا دليل معه ، فهو محرِّفٌ للنصّ .

القاعدة الثالثة :

ظواهر نصوص الصِّفات معلومة لنا باعتبار ، ومجهولة لنا باعتبار آخر

فباعتبار المعنى هي معلومة ، وباعتبار الكيفية - التي هي عليها - مجهولة .

وقد دلّ على ذلك : السَّمْع والعَقْل .

أمَّا السَّمْع : فمنه قوله تعالى : ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾ [ص: ٢٩] ، وقوله تعالى : ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾﴾ [الزخرف: ٣] ، وقوله جَلَّ ذكرُهُ : ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤] .

والتدبُّر لا يكون إلَّا فيما يمكن الوصول إلى فهمه ، ليتذكَّر الإنسان بما فهمه منه .

وكون القرآن عربيًّا ليَعْقِله من يفهم العربية ، يدلُّ على أن معناه معلوم ، وإلَّا لَمَا كان فرقٌ بين أن يكون باللغة العربية ، أو غيرها .

وبيان النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القرآنَ للناس شامل لبيان لفظه ، وبيان معناه .

وأمَّا العَقْل : فلأنَّ من المُحال أن يُنزل الله تعالى كتابًا ، أو يكلِّم رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بكلام يقصد بهذا الكتاب ، وهذا الكلام أن يكون هداية للخلق ، ويبقى في أعظم الأمور وأشدِّها ضرورةً مجهولَ المعنى ، بمنزلة الحروف

الهجائية التي لا يُفهم منها شيء ؛ لأنَّ ذلك من السَّفَه[١] الذي تأْباه حكمة الله تعالى .

وقد قال الله تعالى عن كتابه : ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١] .

هذه دلالة السَّمْع والعَقْل على عِلْمِنا بمعاني نصوص الصفات ، وأمَّا دلالتهما على جهلنا لها باعتبار الكيفية ، فقد سبقت في القاعدة السادسة من قواعد الصفات .

وبهذا عُلِمَ بطلان مذهب المُفَوِّضة الذين يُفَوِّضُون علم معاني نصوص الصّفات ، ويدَّعون أن هذا مذهب السَّلَف ، والسَّلفُ بريئون من هذا المذهب .

وقد تواترت الأقوال عنهم بإثبات المعاني لهذه النصوص إجمالًا أحيانًا ، وتفصيلًا أحيانًا ، وتفويضِهم الكيفية إلى علم الله عَزَّوَجَلَّ .

قال شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه المعروف بـ"العقل والنَّقْل" (ص : ١١٦ جـ ١) / المطبوع على هامش "منهاج السُّنَّة" / : وأمَّا التفويض فمن المعلوم أن الله أَمَرَنا بتدبُّر القرآن ، وحَضَّنا على عَقْله وفهمه ، فكيف يجوز مع ذلك أن يُراد منَّا الإعراض عن فهمه ومعرفته وعَقْله ؟ .

---

(١) قال ابن فارس "معجم مقاييس اللغة" : (السين والفاء والهاء) ، أصلٌ واحدٌ ، يدلُّ على خِفَّة وسخافة ، وهو قياس مُطَّرد ، فالسَّفَه : ضدُّ الحِلْم. .اهـ

إلى أن قال (ص : ١١٨) : وحينئـذٍ فيكون ما وصفَ الله به نفسه في القـرآن ، أو كثير ممَّا وصفَ الله به نفسه لا يَعلم الأنبياء معناه ، بل يقولون كلامًا لا يعقلون معناه .

قال : ومعلوم أن هذا قَدْحٌ في القرآن والأنبياء ؛ إذ كان الله أنزل القرآن ، وأخبر أنه جعله هدًى وبيانًا للناس .

وأمرَ الرسولَ أن يبلِّغ البلاغ المُبين ، وأن يُبيِّن للناس ما نُزِّل إليهم ، وأمرَ بتدبُّر القرآن وعَقْله .

ومع هذا فأشرف ما فيه - وهو ما أخبر به الرَّبُّ عن صفاته - لا يعلم أحد معناه ، فلا يُعقل ولا يُتدبَّر ، ولا يكون الرسول بيَّن للناس ما نُزِّل إليهم ، ولا بلَّغ البلاغ المبين .

وعلى هذا التقدير فيقول كلُّ مُلْحِد ومُبتدع : الحقُّ في نفس الأمر ما علمتُه برأيي وعقلي ، وليس في النصوص ما يناقض ذلك ؛ لأنَّ تلك النصوص مُشكلة متشابهة ، ولا يعلم أحد معناها ، وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يستدلَّ به .

فيبقى هذا الكلام سدًّا لباب الهُدَى والبيان من جهة الأنبياء ، وفتحًا لباب من يعارضهم ، ويقول : إن الهدى والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء ؛ لأنَّنا نحن نعلم ما نقول ونُبيِّنه بالأدلَّة العقلية ، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون فضلًا

عن أن يُبيِّنوا مرادهم[١] .

فتبيَّن أن قول أهل التفويض - الذين يزعمون أنهم مُتَّبِعون للسُّنَّة والسَّلَف - من شرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد .اهـ كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ .

وهو كلام سديد ، من ذي رأي رشيد ، وما عليه مزيد ، رحمه الله تعالى رحمة واسعة ، وجمعنا به في جنَّات النعيم .

❊❊❊❊

(١) قال شيخ الإسلام في "منهاج السُّنَّة" (٥٩/٨-٦٠) : ويعتقد طائفة أخرى أن الفيلسوف الكامل أعلمُ من النَّبِيّ بالحقائق العلمية ، والمعارف الإلهية ، فهذه الأقوال ونحوها هي من الكفر المخالف لدين الإسلام باتِّفاق أهل الإسلام ، ومن قال منها شيئًا فإنه يستتاب منه ، كما يستتاب نظراؤه ممَّن يتكلَّم بالكفر .اهـ

القاعدة الرابعة :

ظاهر النصوص ما يتبادر منها إلى الذِّهْن(١) من المعاني ، وهو يختلف بحسب السياق ، وما يُضاف إليه الكلام

فالكلمة الواحدة يكون لها معنًى في سياق ، ومعنًى آخر في سياق ، وتركيب الكلام يُفيد معنًى على وجه ، ومعنًى آخر على وجه .

فلفظ (القرية) مثلًا يراد به : القوم تارة ، ومساكن القوم تارة أخرى .

فمن الأول : قوله تعالى : ﴿وَإِن مِّن قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٨](٢) .

ومن الثاني : قوله تعالى عن الملائكة ضيف إبراهيم : ﴿إِنَّا مُهْلِكُوٓا أَهْلِ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ﴾ [العنكبوت: ٣١](٣) .

---

(١) الذِّهْن : - بكسر الذال - : العقل والفهم .

(٢) لفظ (القرية) هنا المراد به القوم ؛ لأن التعذيب إنما يقع عليهم ، لا على المساكن والمباني.

(٣) لفظ (القرية) هنا المراد به المباني والمساكن ؛ لأن القوم قد سبق ذكرهم في قوله : (أهل) .

فالقرائن هي التي تُعيِّن المعنى المراد ، فقوله تعالى : ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ﴾ [هود: ١٠٢] ، فالإهلاك في قوله : ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الحج: ٤٥] ، والظلم في قوله : ﴿وَهِيَ =

وتقول : (صنعتُ هذا بيدي) . فلا تكون اليد كاليد في قوله تعالى : ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ؛ لأنَّ اليد في المثال أُضيفت إلى المخلوق فتكون مناسبة له ، وفي الآية أُضيفت إلى الخالق فتكون لائقة به ، فلا أحد سليم الفطرة ، صريح العقل يعتقد أن يد الخالق كيد المخلوق ، أو بالعكس(١) .

ونقول : (ما عندك إلَّا زيد) ، و(ما زيد إلَّا عندك) . فتُفيد الجملة الثانية معنًى غير ما تفيده الأولى(٢) ، مع اتحاد الكلمات ، لكن اختلف التركيب فتغيَّر المعنى به .

إذا تقرَّر هذا فظاهر نصوص الصفات ما يتبادر منها إلى الذهن من المعاني .

وقد انقسم الناس فيه(٣) إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول : من جعلوا الظاهر المتبادر منها معـنًى حقًّا يليق بالله

=

ظَالِمَةٌ﴾ : يراد به أهلها الساكنون بها .

وقوله تعالى : ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] ، المراد به المباني والمساكن ، كما هو واضح .

(١) قال شيخ الإسلام في "مجموع الفتاوى" (٣/١٦٧) : وكذلك التمثيل منفيٌّ بالنص والإجماع القديم ، مع دلالة العقل على نفيه ونفي التكييف ؛ إذ كُنْهُ الباري غير معلوم للبشر .اهـ

(٢) تُفيد الجملة الثانية حَصْر المكان الذي يوجد فيه زيد ، مع احتمال أن يوجد معه أشخاص آخرون ، أمَّا الجملة الأولى ففيها نفي سائر الأشخاص عن هذا المكان عدا زيد .

(٣) أي : الظاهر .

عَزَّوَجَلَّ ، وأبقوا دلالتها على ذلك .

وهؤلاء هم السَّلَف الذين اجتمعوا على ما كان عليه النَّبِيّ صَلَّالَّلَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ، وأصحابه ، والذين لا يَصْدُق لقبُ أهل السُّنَّة والجماعة إلَّا عليهم .

وقد أجمعوا على ذلك كما نقله ابن عبد البَرّ[١] ، فقال : أهل السُّنَّة مُجْمِعون على الإقرار بالصفات الواردة كلِّها في القرآن[٢] والسُّنَّة ، والإيمان بها ، وحَمْلِها على الحقيقة لا على المجاز ، إلَّا أنَّهم لا يُكيِّفون شيئًا من ذلك ، ولا [يَحُدُّون][٣] [٤] فيه صفة محصورة .اهـ

وقال القاضي أبو يَعْلَى في كتاب "إبطال التأويل"[٥] : لا يجوز رَدُّ هذه الأخبار ، ولا التشاغل بتأويلها ، والواجب حملُها على ظاهرها ، وأنها صفات

---

(١) في "التمهيد لما في الموطَّأ من المعاني والمسانيد" (٦/١٣٤ - ١٣٥) .

(٢) في "مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين" : (القرآن [الكريم]) ، والمُثبت من "التمهيد" و"فتاوى ابن تيمية" ، والشرح الصوتي .

تنبيه :

تكرَّر كثيرًا في طبعة "مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين" زيادة (الكريم) ، وليست موجودة في الشرح الصوتي ، فحذفتها من غير تنبيه .

(٣) في بعض المطبوعات (يجدون) - بالجيم - وهذا خطأٌ ؛ مخالفٌ للمصادر السابقة .

(٤) أي : أن الخلق لا يُحيطون به علمًا ، ولا يستطيعون أن يصفوه على ما هو عليه إلَّا بما أخبر عن نفسه ، فعقول الخلق لا تحيط بصفاته . انظر "درء التعارض" (٢/٣٣) .

وقد فصَّلتُ الكلام في (الحدِّ) في تعليقنا على "شرح لمعة الاعتقاد" للشيخ العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ .

(٥) (١/٤٣) .

الله ، لا تُشبه صفات سائر الموصوفين بها من الخلق ، ولا يُعتقد التشبيه فيها ، لكن على ما رُوي عن الإمام أحمد وسائر الأئمة .اهـ

نَقَلَ ذلك - عن ابن عبد البَرِّ والقاضي - شيخُ الإسلام ابن تَيْمِيَّة في "الفتوى الحموية" (ص : ٨٧-٨٩ جـ ٥) من "مجموع الفتاوى" لابن قاسم .

وهذا هو المذهب الصحيح ، والطريق القويم الحكيم ، وذلك لوجهين :

الأول : أنه تطبيق تامٌّ لِمَا دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة من وجوب الأخذ بما جاء فيهما من أسماء الله وصفاته ، كما يَعلم ذلك مَن تتبَّعه بعلم وإنصاف .

الثاني : أن يقال : إن الحقَّ إمَّا :

- أن يكون فيما قاله السَّلَف .
- أو فيما قاله غيرهم .

والثاني باطل ؛ لأنَّه يلزم منه أن يكون السَّلَف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان تكلَّموا بالباطل تصريحًا[١] أو ظاهرًا[٢] ، ولم يتكلَّموا مرَّة واحدة لا تصريحًا ولا ظاهرًا بالحقِّ الذي يجب اعتقاده .

وهذا يستلزم أن يكونوا إمَّا :

- جاهلين بالحقِّ .
- وإمَّا عالمين به ، لكن كَتَمُوه .

---

(١) **الكلام الصريح** : ما دلَّ بنفسه على معنًى مع عدم احتمال غيره .

(٢) **الكلام الظاهر** : ما دلَّ بنفسه على معنًى راجح مع احتمال غيره .

وكلاهما **باطل** ، وبطلان اللازم[١] يدلُّ على بطلان الملزوم[٢] ، فتعيَّن أن يكون الحقُّ فيما قاله السَّلَف دون غيرهم .

القسم الثاني : من جعلوا الظاهر المتبادر من نصوص الصفات معنًى باطلًا ، لا يليق بالله ، وهو : التشبيه[٣] ، وأبقوا دلالتها على ذلك . وهؤلاء هم المُشبِّهة .

ومذهبهم باطل مُحرَّم من عدَّة أوجه :

الأول : أنَّه جِناية على النصوص ، وتعطيل لها عن المراد بها . فكيف يكون المراد بها التشبيه ، وقد قال الله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ؟ .

الثاني : أن العقل دَلَّ على مُباينة الخالق للمخلوق في الذات والصفات ، فكيف يُحْكم بدلالة النصوص على التشابه بينهما ؟ .

الثالث : أن هذا المفهوم الذي فهمه المُشبِّه من النصوص مخالفٌ لِمَا فهمه السَّلَف منها ، فيكون باطلًا .

فإن قال المُشبِّه :

أنا لا أَعْقِل من نزول الله ، ويده إلَّا مثلَ ما للمخلوق من ذلك ، والله

---

(١) وهو جهلُهم بالحق ، أو كِتمانُهم إيَّاه .

(٢) وهو أن يكونوا متكلِّمين بالباطل .

(٣) وقد سبق أنَّ الأولى أن يقال : التمثيل .

تعالى لم يخاطبنا إلَّا بما نعرفه ونَعْقِله .

فجوابه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الذي خاطبَنا بذلك هو الذي قال عن نفسه : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] .

ونهى عباده أن يضربوا له الأمثال ، أو يجعلوا له أندادًا ، فقال : ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٧٤﴾﴾ [النحل: ٧٤] ، وقال : ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] .

وكلامه تعالى كلُّه حقٌّ يُصدِّق بعضُه بعضًا ، ولا يتناقض .

ثانيها : أن يقال له : ألستَ تعقِل لله ذاتًا لا تُشْبِه الذوات ؟ .

فسيقول : بلى ! .

فيقال له : فَلْتَعْقِل له صفات لا تُشبه الصفات ؛ فإن القول في الصفات كالقول في الذات ، ومَن فرَّق بينهما فقد تناقض ! .

ثالثها : أن يقال : ألستَ تشاهد في المخلوقات ما يتَّفق في الأسماء ، ويختلف في الحقيقة والكيفية ؟ .

فسيقول : بلى ! .

فيقال له : إذا عَقِلْتَ التباين بين المخلوقات في هذا ، فلماذا لا تعقله بين الخالق والمخلوق ؟ .

مع أن التباين بين الخالق والمخلوق أظهرُ وأعظم ، بل التماثل مستحيل بين الخالق والمخلوق ، كما سبق في القاعدة السادسة من قواعد الصفات .

القسم الثالث : مـن جعلوا المعنى المتبادر من نصوص الصفات معنًى باطلًا ، لا يليق بالله وهو التشبيه ، ثم إنَّهم من أجل ذلك أنكروا ما دلَّت عليه من المعنى اللائق بالله(١) .

وهم أهل التعطيل ، سواء كان تعطيلهم :

- عامًّا في الأسماء والصفات(٢) .
- أم خاصًّا فيهما(٣) .
- أو في أحدهما(٤) .

فهؤلاء صرفوا النصوص عن ظاهرها إلى معانٍ عَيَّنوها بعقولهم ، واضطربوا

---

(١) على خلاف أصحاب القسم الثاني الذين بقوا على التمثيل ، فأمَّا هؤلاء فقالوا : ظواهر النصوص هو التمثيل ، والله عَزَّوَجَلَّ منزَّه عن ذلك ، فالواجب أن تُصرف هذه النصوص إلى معاني أخرى .

(٢) كالجهمية والفلاسفة والقرامطة ، الذين عطَّلوا الأسماء والصفات .
انظر : "مجموع الفتاوى" (٤٢/٦) .

(٣) يعني : أن بعضهم من عطَّل بعض الأسماء ، انظر "درء التعارض" (٣٢٣/٥) .
ومنهم من عطَّل بعض الصفات ، وهؤلاء كالأشاعرة والكُلَّابية والماتريدية .
فائدة: قال شيخ الإسلام في "الاستقامة" (٤٦٥/١) : وهكذا النِّحَل التي فيها بدعة ، قد يكون الرجل رافضيًّا فيصير زيديًّا ، فذلك خير له ، وقد يكون جهميًّا غير قدري ، أو قدريًّا غير جهمي ، أو يكون من الجهمية الكبار فيتجهَّم في بعض الصفات دون بعض ، ونحو ذلك .اهـ

(٤) كالمعتزلة الذين يعطِّلون سائر الصفات .

في تعيينها اضطرابًا كثيرًا ، وسَمَّوا ذلك تأويلًا ، وهو في الحقيقة تحريف[1] .

ومذهبهم باطل من وجوه :

أحدها : أنَّه جناية على النصوص حيث جعلوها دالَّة على معنًى باطل غير

---

(١) وذلك لأن التحريف اسم جاء في القرآن ذمُّه ، فهو مذموم مطلقًا ، بخلاف (التأويل) فإنه اسم عامٌّ يطلق على المعنى الصحيح كالتفسير ، فقد ثبت عند الإمام أحمد في "المسند" (٢٦٦/١) عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال : إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى كَتِفِي ، ثُمَّ قَالَ : « **اللهمَّ، فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ ، وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ** » .

ويُطلق عند المتأخِّرين على المعنى الباطل وهو التحريف .

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في "مجموع الفتاوى" (١٩٥/٣) : إني عدلتُ عن لفظ التأويل إلى لفظ التحريف ؛ لأن التحريف اسم جاء القرآن بذمِّه ؛ وأنا تحرَّيتُ في هذه العقيدة اتباع الكتاب والسُّنَّة فنفيت ما ذمَّه الله من التحريف ، ولم أذكر فيها لفظ التأويل ؛ لأنه لفظ له عدة معان .اهـ

وقال ابن القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ في "الصواعق المرسلة" (٢١٧/١) : والمقصود أن التأويل يتجاذبه أصلان : التفسير والتحريف ، فتأويل التفسير هو الحقُّ .

وتأويل التحريف هو الباطل ، فتأويل التحريف من جنس الإلحاد ، فإنه هو الميل بالنصوص عن ما هي عليه ؛ إما بالطعن فيها ، أو بإخراجها عن حقائقها مع الإقرار بلفظها .اهـ

قلتُ : وأهل البدع من شأنهم أنهم يُطلقون الألفاظ المُجْمَلة ليغالطوا بها من لا يعرف المراد منها ، قال ابن أبي العِزّ في "شرح الطحاوية" (ص : ١٦) : وكلَّما بَعُدَ العهد ، ظهرت البدع ، وكثُر التحريف الذي سمَّاه أهله تأويلًا ليُقبل ، وقلَّ من يهتدي إلى الفرق بين التحريف والتأويل ، إذ قد يُسمَّى صرف الكلام عن ظاهره إلى معنًى آخر يحتمله اللفظ في الجملة تأويلًا ، وإن لم يكن ثمَّ قرينة توجب ذلك ، ومن هنا حصل الفساد ، فإذا سمَّوه تأويلًا قُبِلَ وراجَ على من لا يهتدي إلى الفرق بينهما .اهـ

لائق بالله ، ولا مراد له .

الثاني[1] : أنَّه صرفٌ لكلام الله تعالى ، وكلام رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ظاهره ، والله تعالى خاطب الناس بلسان عربيٍّ مُبين ، ليعقلوا الكلام ويفهموه على ما يقتضيه هذا اللسان العربي .

والنَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاطبهم بأفصح لسان البشر ، فوجبَ حَمْلُ كلام الله ورسوله على ظاهره المفهوم بذلك اللسان العربي ، غير أنَّه يجب أن يُصان عن التكييف والتمثيل في حقِّ الله عَزَّوَجَلَّ .

الثالث : أنَّ صَرْفَ كلام الله ورسوله عن ظاهره إلى معنًى يخالفه ، قولٌ على الله بلا علمٍ ، وهو مُحرَّم ؛ لقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾ [الأعراف: ٣٣] ، ولقوله سبحانه : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾ ﴾ [الإسراء: ٣٦] .

فالصارف لكلام الله تعالى ورسوله عن ظاهره إلى معنًى يخالفه ، قد قَفَا ما ليس له به علمٌ ، وقال على الله ما لا يعلم من وجهين :

الأول : أنه زعمَ أنه ليس المراد بكلام الله تعالى ورسوله كذا ، مع أنه ظاهر الكلام .

---

(١) في بعض المطبوعات (الوجه الثاني) بزيادة (الوجه) في سائر هذه الوجوه ، وهو تصرُّفٌ لا ينبغي .

الثاني : أنه زعمَ أن المراد به كذا لمعنًى آخر لا يدلُّ عليه ظاهر الكلام .

وإذا كان من المعلوم أنَّ تعيين أحد المعنيين المتساويين في الاحتمال قولًا بلا علم(١) ، فما ظنُّك بتعيين المعنى المرجوح المخالف لظاهر الكلام ؟ !(٢) .

مثال ذلك : قوله تعالى لإبليس : ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ .

فإذا صرف الكلام عن ظاهره ، وقال : لم يُرِدْ باليدين اليدين الحقيقيتين ، وإنَّما أراد كذا وكذا .

قلنا له : ما دليلُك على ما نفيت ؟ ! .

وما دليلُك على ما أثبتَّ ؟ ! .

---

(١) وذلك مثل لفظة : ﴿عَسْعَسَ﴾ ، تُطلق على الإقبال وعلى الإدبار ، قال تعالى : ﴿وَالَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ﴾ [التكوير: ١٧] ، فالذين رجَّحوا أحد المعنيين على الآخر ذكروا القرينة على ذلك ، فمن قال : إن المراد بقوله : ﴿إِذَا عَسْعَسَ﴾ إذا أدبر . قال لقوله : ﴿وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ [التكوير: ١٨] .
أي : أضاء .

ومن قال : إن المراد بقوله : ﴿عَسْعَسَ﴾ إذا أقبل . قال : لأنه أنسب ؛ كأنه أقسم تعالى بالليل وظلامه إذا أقبل ، وبالفجر وضيائه إذا أشرق .

(٢) قال ابن قُدامة في "ذم التأويل" (ص : ٤٢) : . . . أن اللفظة إذا احتملت معاني فحملُها على أحدها من غير تعيين ، احتمل أن يحمل على غير مراد الله تعالى منها ، فيصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه ، ويسلب عنه صفة وصف الله بها قدسه ورضيها لنفسه ، فيجمع بين الخطأ من هذين الوجهين ، وبين كونه قال على الله ما لم يعلم ، وتكلَّف ما لا حاجة إليه ، ورغبته عن طريق رسول الله ، وصحابته ، وسَلَفِه الصالح ، وركوبه طريق جهنَّم ، وأصحابه من الزنادقة الضلال .اهـ

فإنْ أتى بدليل - وأنَّى له ذلك - وإلَّا كان قائلًا على الله بلا علم في نفيه وإثباته .

الوجه الرابع : في إبطال مذهب أهل التعطيل أنَّ صَرْفَ نصوص الصفات عن ظاهرها مخالفٌ لِمَا كان عليه النَّبِيّ ﷺ وأصحابه ، وسَلَفُ الأمَّة وأئمَّتُها ، فيكون باطلًا ؛ لأنَّ الحقَّ بلا ريب فيما كان عليه النَّبِيّ ﷺ وأصحابُه ، وسَلَفُ الأمَّة وأئمَّتُها .

الوجه الخامس : أن يقال للمعطِّل :

- هل أنت أعلم بالله من نفسه ؟ .

فسيقول : لا .

- ثمَّ يقال له : هل ما أخبر الله به عن نفسه صدقٌ وحقٌّ ؟ .

فسيقول : نعم .

- ثمَّ يقال له : هل تعلم كلامًا أفصح ، وأَبْيَنَ من كلام الله تعالى ؟ .

فسيقول : لا .

- ثمَّ يقال له : هل تظنُّ أن الله سبحانه وتعالى أراد أن يُعمي الحقَّ على الخلق في هذه النصوص ليستخرجوه بعقولهم ؟ .

فسيقول : لا .

هذا ما يقال له باعتبار ما جاء في القرآن .

أمَّا باعتبار ما جاء في السُّنَّة فيقال له :

- هل أنت أعلم بالله من رسوله ﷺ ؟ .

فسيقول : لا .

- ثم يقال له : هل ما أخبر به رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الله صدقٌ وحقٌّ ؟ .

فسيقول : نعم .

- ثم يقال له : هل تعلم أن أحدًا من الناس أفصحُ كلامًا ، وأبينُ من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟

فسيقول : لا .

- ثم يقال له : هل تعلم أن أحدًا من الناس أنصحُ لعباد الله من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ .

فسيقول : لا .

فيقال له : إذا كنتَ تُقِرُّ بذلك ، فلماذا لا يكون عندك الإقدام والشجاعة في إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه ، وأثبته له رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على حقيقته وظاهره اللائق بالله ؟ .

وكيف يكون عندك الإقدام والشجاعة في نفي حقيقته تلك ، وصرفِهِ إلى معنًى يخالف ظاهره بغير علم ؟ .

وماذا يضيرك إذا أثبتَّ لله تعالى ما أثبته لنفسه في كتابه ، أو سُنَّة نبيِّه على الوجه اللائق به ، فأخذتَ بما جاء في الكتاب والسُّنَّة إثباتًا ونفيًا ؟ .

أفليس هذا أسلمَ لك ، وأقومَ لجوابك إذا سُئلت يوم القيامة : ﴿مَاذَآ أَجَبۡتُمُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥] .

أو ليس صرفُك لهذه النصوص عن ظاهرها ، وتعيينُ معنًى آخر مُخاطرةً منك ؟ .

فلعلَّ المراد يكون - على تقدير جواز صرفِها - غير ما صرفتَها إليه .

الوجه السادس : - في إبطال مذهب أهل التعطيل - أنه يلزمُ عليه لوازم باطلة ، وبطلانُ اللازم يدلُّ على بطلان الملزوم .

فمن هذه اللوازم :

أوَّلًا : أن أهل التعطيل لم يصرفوا نصوص الصفات عن ظاهرها إلَّا حيث اعتقدوا أنَّه مستلزم أو مُوْهِمٌ لتشبيه الله تعالى بخلقه ، وتشبيهُ الله تعالى بخلقه كفرٌ ؛ لأنَّه تكذيب لقوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ .

قال نُعيم بن حَمَّاد الخُزَاعي - أحد مشايخ البخاري - رَحِمَهُمَاٱللَّهُ : مَن شَبَّه الله بخلقه فقد كفر ، ومن جَحَدَ ما وصف الله به نفسه فقد كفر ، وليس ما وصف الله به نفسه ، ولا رسوله تشبيهًا .اهـ

ومن المعلوم أنَّ مِن أبطل الباطل أن يُجعل ظاهر كلام الله تعالى ، وكلام رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ تشبيهًا وكفرًا ، أو مُوهِمًا لذلك .

ثانيًا : أن كتاب الله تعالى - الذي أنزله تبيانًا لكلِّ شيء ، وهدًى للناس ، وشفاءً لِمَا في الصدور ، ونورًا مُبينًا ، وفُرْقانًا بين الحقِّ والباطل - لم يُبيِّن الله تعالى فيه ما يجب على العباد اعتقادُه في أسمائه وصفاته ، وإنَّما جعلَ ذلك مَوْكُولًا إلى عقولهم ، يُثْبِتون لله ما يشاءون ، ويُنكرون ما لا يريدون . وهذا ظاهر البطلان .

ثالثًا : أن النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ، وخلفاءه الراشدين ، وأصحابه ، وسَلَفَ

الأُمَّة وأئمَّتها ، كانوا قاصرين[١] أو مُقصِّرين[٢] في معرفة وتبيين ما يجب لله تعالى من الصفات ، أو يمتنع عليه ، أو يجوز ؛ إذ لم يَرِدْ عنهم حرفٌ واحد فيما ذهب إليه أهلُ التعطيل في صفات الله تعالى ، وسَمَّوه تأويلًا .

وحينئذٍ إمَّا أن يكون النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وخلفاؤه الراشدون ، وسَلَفُ الأُمَّة وأئمَّتها قاصرين لجهلهم بذلك وعجزِهم عن معرفته ، أو مُقصِّرين لعدم بيانهم للأُمَّة ، وكلا الأمرين باطل !! .

رابعًا : أن كلام الله ورسوله ليس مرجعًا للناس فيما يعتقدونه في ربِّهم وإلِهِهِم ، الذي معرفتُهم به من أهمِّ ما جاءت به الشرائع ، بل هو زُبْدَة الرسالات .

وإنَّما المرجع تلك العقول المضطربة المتناقضة ، وما خالفها فسبيلُه التكذيب - إن وجدوا إلى ذلك سبيلًا - أو التحريفُ الذي يُسمُّونه تأويلًا ، إن لم يتمكَّنوا من تكذيبه .

خامسًا : أنَّه يلزم منه جوازُ نفي ما أثبتَه الله ورسوله ، فيقال في قوله تعالى :

---

(١) قوله : (**قاصرين**) : اسم فاعل من الفعل (قَصَرَ) الثلاثي ، يقال : (قَصَرَ) فلانٌ عن الأمر : تركه وهو لا يقدر عليه .

(٢) قوله : (**مُقصِّرين**) : اسم فاعل من الفعل (قَصَّرَ) الثلاثي المضاعف الوسط ، قال ابن فارس في "معجم مقاييس اللغة" : ويقال : قصَّرتُ في الأمرِ تقصيرًا : إذا توانيتُ . وقصَرْتُ عنه قُصُورًا : عَجَزتُ .اهـ

قال في "المصباح المنير" : و (تَوانَى) في الأمر (تَوَانِيًا) ، لم يبادر إلى ضبطه و لم يهتمَّ به ، فهو (مُتَوانٍ) ؛ أي : غير مُهْتَمّ .اهـ

﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] : إنه لا يجيء .

وفي قوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ : « يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا »[١] : إنه لا ينزل .

لأنَّ إسناد المجيء والنزول إلى الله مجازٌ عندهم ، وأظهرُ علامات المجاز عند القائلين به صحَّةُ نَفْيِهِ ، ونفيُ ما أثبتَه الله ورسوله من أبطل الباطل ، ولا يُمكن الانفكاك عنه بتأويله إلى : (أمره) ؛ لأنَّه ليس في السِّياق ما يدلُّ عليه .

ثمَّ إنَّ مِن أهل التعطيل مَن طَرَّدَ[٢] قاعدته في جميع الصفات[٣] ، أو تعدَّى إلى الأسماء أيضًا[٤] .

ومنهم من تناقض فأثبتَ بعض الصفات دون بعض ، كالأشعرية والماتُريدية[٥] ، أثبتوا ما أثبتوه بِحُجَّة أن العقل يدلُّ عليه ، ونفوا ما نفوه بِحُجَّة

---

(١) مُتَّفق عليه ، وقد تقدَّم .

(٢) الاطِّراد : - بتشديد الطاء وكسرها - عموم الحُكْم لجميع الجزئيات .

(٣) وهم المعتزلة .

(٤) وهم الجهمية ، وغيرهم كما سبق .

(٥) أتباع أبي منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي .

ومذهبُهم في العقائد هو مذهب الأشاعرة إلَّا في بعض المسائل ، قال القاري في "مرقاة المفاتيح" (٣٨٣/١) : وما وقع من الخلاف بين الماتريدية والأشعرية في مسائل فهي ترجع إلى الفروع في الحقيقة ، فإنها ظنيات ، فلم تكن من الاعتقاديات المبنية على اليقينيات ، بل قال بعض المحققين : إن الخلاف بينهما في الكلِّ لفظيٌّ .اهـ

=

أن العقل ينفيه ، أو لا يدلُّ عليه .

فنقول لهم : نَفْيُكم لِمَا نفيتموه بِحُجَّة أن العقل لا يدلُّ عليه يُمكن إثباتُه بالطريق العقلي الذي أثبتُّم به ما أثبتموه ، كما هو ثابت بالدليل السَّمْعي .

مثالُ ذلك : أنَّهم أثبتوا صفة الإرادة ، ونفوا صفة الرحمة . أثبتوا صفة الإرادة لدلالة السَّمْع والعَقْل عليها :

أمَّا السَّمْع : فمن قوله تعالى : ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] .

وأمَّا العَقْل : فإن اختلاف المخلوقات ، وتخصيصَ بعضها بما يختصُّ به من ذاتٍ ، أو وَصْفٍ دليلٌ على الإرادة .

ونفوا الرحمة ، قالوا : لأنَّها تستلزم لِيْنَ الراحم ، ورِقَّتَه للمرحوم ، وهذا مُحالٌ في حقِّ الله تعالى .

وأوَّلوا الأدلة السَّمْعية المُثْبِتة للرحمة إلى الفعل ، أو إرادةِ الفعل ، ففَسَّروا الرحيم بالمُنْعِم[١] ، أو مريد الإنعام[٢] .

فنقول لهم : الرحمة ثابتة لله تعالى بالأدلة السمعية ، وأدلةُ ثبوتِها أكثر عددًا

=

فائدة :

قال الزبيدي في "تاج العروس" : وماتُرِيدُ - ويقال فيه ما تُريت - : مَحَلَّةٌ بسَمَرْقَنْدَ .اهـ

(١) هذا هو تأويل الرحمة إلى (الفعل) ، فيجعلون الرحمة بمعنى : الإنعام والإحسان .

(٢) وهذا هو تأويل الرحمة إلى (إرادة الفعل) ، فيجعلون الرحمة بمعنى : إرادة الإنعام والإحسان. انظر : "العقيدة الأصفهانية" (ص : ٢٩) ، و"بدائع الفوائد" (٣/٥٣٣-٥٣٤) .

وتنوُّعًا من أدلة الإرادة ؛ فقد ورَدَتْ بـ :

- الاسم ، مثل : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ .

- والصفة ، مثل : ﴿وَرَبُّكَ ٱلۡغَفُورُ ذُو ٱلرَّحۡمَةِ﴾ [الكهف: ٥٨] .

- والفعل ، مثل : ﴿وَيَرۡحَمُ مَن يَشَآءُ﴾ [العنكبوت: ٢١] .

ويمكن إثباتُها بالعقل ؛ فإن النِّعَم التي تَتْرَى على العباد من كلِّ وجه ، والنِّقَمَ التي تُدفع عنهم في [كلِّ][1] حين ، دالَّةٌ على ثبوت الرحمة لله عَزَّوَجَلَّ ، ودلالتُها على ذلك أبينُ وأجلَى من دلالة التخصيص على الإرادة ؛ لظهور ذلك للخاصَّة والعامَّة ، بخلاف دلالة التخصيص على الإرادة ، فإنَّه لا يظهر إلَّا لأفراد من الناس .

وأمَّا نفيُها بحُجَّة أنَّها تستلزم اللِّين والرِّقة .

فجوابُه : أن هذه الحُجَّة لو كانت مستقيمة لأمكن نفي الإرادة بمثلها .

فيقال : الإرادة ميلُ المُرِيْد إلى ما يرجو به حصولَ مَنْفَعةٍ ، أو دَفْعِ مَضَرَّةٍ ، وهذا يستلزم الحاجة ، والله تعالى مُنَزَّهٌ عن ذلك .

فإنْ أُجيب : بأن هذه إرادة المخلوق .

أمكنَ الجواب بمثله في الرحمة : بأن الرحمة المستلزمة للنقص هي رحمة المخلوق .

وبها تبيَّن بطلانُ مذهب أهل التعطيل ، سواء كان تعطيلًا عامًّا أم خاصًّا ،

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من بعض المطبوع .

وبه عُلِمَ أن طريق الأشاعرة والماتريدية في أسماء الله وصفاته وما احتجُّوا به لذلك، لا تَنْدَفع به شُبَهُ المعتزلة[١] والجهمية، وذلك من وجهين:

أحدهما: أنَّه طريق مُبْتَدَعٌ، لم يكن عليه النبيّ ﷺ، ولا سَلَفُ الأُمَّة وأئمَّتُها، والبدعةُ لا تُدفع بالبدعة، وإنَّما تُدفع بالسُّنَّة.

الثاني: أن المعتزلة والجهمية يُمكنُهم أنْ يحتجُّوا لِمَا نَفَوْه على الأشاعرة والماتُريدية بمثل ما احتجَّ به الأشاعرة والماتُريدية لِمَا نَفَوْه على أهل السُّنَّة[٢].

فيقولون[٣]: لقد أَبَحْتُم لأنفسكم نفيَ ما نفيتُم من الصفات بما زعمتموه

---

(١) المعتزلة: بضمِّ الميم، وسكون العين المهملة، وفتح التاء المنقوطة باثنتين من فوقها، وكسر الزاي، وفي آخرها اللام، هذه النسبة إلى الاعتزال وهو الاجتناب.

وأصل المعتزلة: أن واصل بن عطاء كان من مَشَّائي مجلس الحسن البصري بالبصرة، فلمَّا ظهر الخلاف بين الجماعة، وبين مُرْتكبي الكبائر من المسلمين، فقالت الخوارج بتكفيرهم، وقالت الجماعة بأنهم مؤمنون وإن فسقوا بالكبائر.

خرج واصلٌ عن قول الفريقين فزعم أن الفاسق من هذه الامة لا مؤمن ولا كافر، وفِسْقُه منزلة بين المنزلتين: الأيمان والكفر، فطَرَدَه الحسن عن مجلسه، فاعتزل عند سارية في مسجد البصرة، وانضمَّ إليه عمرو بن عبيد، فقيل لهما ولأتباعهما: معتزلي؛ لمَّا اعتزلوا قول الأمَّة في المنزلة بين المنزلتين.

وقيل: اعتزلوا حَلْقَة أصحاب الحسن البصري مثل قتادة وأيُّوب السَّخْتياني وأمثالهما، فسُمُّوا معتزلة من ذلك الوقت بعد موت الحسن. وقيل: إن قتادة كان يقول أولئك المعتزلة.

انظر: "الأنساب" (٣٣٨/٥) للسَّمْعاني، و"مجموع الفتاوى" (٣٧/١٣).

(٢) وهو أن العقل لا يدلُّ عليه.

(٣) أي: المعتزلة والجهميَّة.

دليلًا عقليًّا ، وأوَّلتُم دليلَهُ السَّمْعي ، فلماذا تُحرِّمون علينا نفيَ ما نفيناه بما نراه دليلًا عقليًّا ، ونُؤوِّل دليلَهُ السَّمْعي ؟ فَلَنَا عقولٌ كما أنَّ لكم عقولًا .

فإنْ كانت عقولُنا خاطئة ، فكيف كانت عقولكم صائبة ؟ .

وإنْ كانت عقولُكم صائبة ، فكيف كانت عقولُنا خاطئة ؟ .

وليس لكم حُجَّة في الإنكار علينا سِوَى مُجرَّد التَّحكُّم واتِّباع الهَوَى .

وهذه حُجَّةٌ دامِغَةٌ ، وإلزامٌ صحيح من الجهمية والمعتزلة للأشاعرة والماتريدية ، ولا مَدْفَع لذلك ، ولا مَحِيْص عنه إلَّا بالرجوع لمذهب السَّلَف الذين يَطَّرِدُون هذا الباب ، ويُثبتون لله تعالى من الأسماء والصفات ما أثبتَه لنفسه في كتابه ، أو على لسان رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إثباتًا لا تمثيل فيه ولا تكييف ، وتنزيهًا لا تعطيل فيه ولا تحريف .

ومن لم يجعل الله له نورًا فما له من نور .

تنبيه :

عُلم ممَّا سبق أن كلَّ مُعَطِّل مُمَثِّل ، وكلَّ مُمَثِّل مُعطِّل :

- أمَّا تعطيل المُعطِّل فظاهر .

- وأمَّا تمثيلُهُ فلأنَّه إنَّما عطَّلَ لاعتقاده أنَّ إثبات الصفات يستلزم التشبيه ، فمثَّلَ أوَّلًا ، وعطَّلَ ثانيًا ، كما أنَّه بتعطيله مَثَّلَهُ بالناقص[1] .

---

(١) لأن الذي لا يتَّصف بالصفات فهو ناقصٌ ، قال ابن القيِّم في رَحِمَهُ ٱللَّهُ "طريق الهجرتين" (ص : ٢٥٨) : وإنَّ مَن فَرَّ من إثبات السمع والبصر والكلام والحياة له لئلَّا يُشبِّهه ، فقد شَبَّهَه =

- وأمَّا تمثيل المُمثِّل فظاهر.

- وأمَّا تعطيلُه فمن ثلاثة أوجه:

الأول: أنَّه عَطَّلَ نفس النَّصِّ الذي أثبتَ به الصفة؛ حيث جعله دالًّا على التمثيل، مع أنَّه لا دلالة فيه عليه، وإنَّما يدلُّ على صفة تليق بالله عَزَّوَجَلَّ.

الثاني: أنَّه عَطَّلَ كلَّ نصٍّ يدلُّ على نفي مماثلة الله لخلقه.

الثالث: أنَّه عَطَّلَ اللهَ تعالى عن كماله الواجب، حيث مَثَّلَهُ بالمخلوق الناقص.

=

بالأحجار التي لا تسمع ولا تُبْصِر ولا تتكلم.

ومن عطّله عن صفة الكلام لما يلزم من تشبيه بزعمه، فقد شبَّهه بأصحاب الخَرَس والآفات الممتنع منهم الكلام.

ومن نزَّهه عن نزوله كلَّ ليلة إلى سماء الدنيا، ودُنُوِّه عشيَّة عَرَفَة من أهل الموقف، ومجيئه يوم القيامة للقضاء بين عباده؛ فرارًا من تشبيهه بالأجسام، فقد شبَّهه بالجماد الذي لا يتصرَّف ولا يفعل ولا يجيء ولا يأتي ولا ينزل.

ومن نزَّهه عن أن يفعل لغرض أو حكمة أو لداعٍ إلى الفعل؛ حذرًا من تشبيهه بالفاعلين لذلك، فقد شبَّهه بأهل السَّفَه والعَبَث الذي لا يقصدون بأفعالهم غايةً محمودة، ولا غرضًا مطلوبًا محبوبًا .اهـ

فصل

اعلمْ أنَّ بعض أهل التأويل[١] أَوردَ على أهل السُّنَّة شبهة في نصوصٍ من الكتاب والسُّنَّة في الصفات ؛ ادَّعى أن أهل السُّنَّة صرفوها عن ظاهرها ؛ ليُلزم

(١) المراد بالتأويل هنا : **التحريف** ؛ أي : التأويل الذي لا دليل عليه ، وهذا في الحقيقة تحريف .

وأيُّهما الأفضل أن يقال لهذا النوع : تحريف أو تأويل ؟ .

قال الشيخ المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ في "مجموع الفتاوى والرسائل" (١٨١/١) : وأيضًا فلا يقال : من غير تأويل ، بل من غير تحريف ؛ لأن التأويل في أسماء الله وصفاته ليس منفيًّا على كلِّ حال ، بل ما دلَّ عليه الدليل فهو تأويل ثابت ، وهو بمعنى التفسير .

وإنَّما المنفيُّ هو التحريف ، وهو صرفُ اللفظ عن ظاهره بغير دليل ، كما صنع أهل التعطيل الذين اختلفوا فيما نفوا وأثبتوا من أسماء الله وصفاته :

- فمنهم من أثبتَ الأسماء وبعض الصفات ، ونفى أكثر الصفات .
- ومنهم من أثبت الأسماء ونفى الصفات كلَّها .
- ومنهم من نفى الأسماء والصفات كلَّها .
- ومنهم من نفى كلَّ إثبات ، وكلَّ نفيٍ ، فقال : لا تصف اللهَ بإثبات ولا نفي .

وأهل السنة بريئون من هذا ، ويُثبتون لله تعالى كلَّ ما أثبتَه لنفسه من الأسماء والصفات .

وكذلك فقد جاء النصُّ بذمِّ التحريف في قوله : ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦] ، ولم يقل : يُئوِّلون .

والتزامُ الألفاظ الشرعية التي جاء بها الكتاب والسُّنَّة أولى من إحداث ألفاظ أخرى ؛ لأن ما جاء في الشرع أشدُّ وأقوى .اهـ

قلتُ : وقد سبق ذكرُ نحوٍ من هذا الكلام .

أهل السُّنَّة بالموافقة على التأويل ، أو المُداهَنة فيه[(١)] .

وقال : كيف تُنكرون علينا تأويل ما أوَّلناه مع ارتكابكم لمثله فيما أوَّلتموه ؟ .

ونحن نُجيب بعون الله تعالى عن هذه الشُّبهة بجوابين : مُجْمَل ، ومُفَصَّل :

• **أمَّا المُجْمَل فيتلخَّص في شيئين :**

أحدهما : أنْ لا نُسلِّم أن تفسير السَّلَف لها صرفٌ عن ظاهرها ، فإنَّ ظاهر الكلام ما يتبادر منه من المعنى ، وهو يختلف بحسب السياق ، وما يضاف إليه الكلام ، فإن الكلمات يختلف معناها بحسب تركيب الكلام ، والكلام مركَّب من كلمات وجُمَل ، يظهر معناها ويتعيَّن بضَمِّ بعضها إلى بعض .

ثانيهما : أنَّنا لو سلَّمْنا أن تفسيرهم صرفٌ [لها][(٢)] عن ظاهرها ، فإن لهم في ذلك دليلًا من الكتاب والسُّنَّة ، إمَّا مُتَّصلًا ، وإمَّا مُنفصلًا .

وليس لمُجرَّد شُبهات يزعمها الصارف براهينَ وقطعيَّاتٍ يتوصَّل بها إلى نفي ما أثبتَه الله لنفسه في كتابه ، أو على لسان رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

---

(١) قال ابن منظور في "لسان العرب" : والمُداهَنة والإدْهانُ : المُصانَعة واللِّين .اهـ
وقال المناوي في "التوقيف على مُهِمَّات التعاريف" (ص : ٦٤٥) : المداهنة أن ترى منكرًا تقدر على دفعه فلم تدفعه حفظًا لجانب مرتكبه ، أو لقلَّة مبالاة بالدين .اهـ

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من بعض المطبوع .

• **وأمَّا المفصَّل فعلى كلِّ نصٍّ ادُّعِيَ أن السَّلَف صرفوه عن ظاهره.**

ولنُمثِّل بالأمثلة التالية، فنبدأ بما حكاه أبو حامد الغَزَالي عن بعض الحَنْبليَّة أنه قال: إنَّ أحمد لم يتأوَّل إلَّا في ثلاثة أشياء:

« الحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِيْنُ اللهِ فِي الأَرْضِ ».

و« قُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ ».

و« إِنِّي أَجِدُ نَفَسَ الرَّحْمَنِ مِنْ قِبَلِ الْيَمَنِ ».

نقله عنه شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص: ٣٩٨ جـ ٥) من "مجموع الفتاوى"، وقال: هذه الحكاية كَذِبٌ على أحمد.

❀❀❀❀

المثال الأول :

« الحَجَرُ الأَسْوَدُ يَمِيْنُ اللهِ فِي الأَرْضِ »[1] .

---

(١) رواه ابن عدي في "الكامل" (٣٤٢/١) ، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٣٢٨/٦) عن جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

وفيه إسحاق بن بشر الكاهلي ، قال ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٥٧٥/٢) – بعد روايته له – : هذا حديث لا يصحُّ ، وإسحاق بن بشر ، قد كذَّبه أبو بكر بن أبي شيبة وغيره . وقال الدارقطني : هو في عداد من يضع الحديث ، قال : وأبو معشر ضعيف .اهـ

وقد تُوبع الكاهلي ، كما في "تاريخ دمشق" (٢١٧/٥٢) من طريق أحمد بن يونس الكوفي ، حدَّثنا أبو مِعْشَر عن محمد بن المنكدر عن جابر به .

لكن في سنده : الحسن بن علي بن إبراهيم أبو علي الأهوازي ، وقد كذَّبه الخطيب وابن عساكر ، كما في "لسان الميزان" .

وانظر : "الضعيفة" رقم (٢٢٣) .

ورواه أبو محمد القاري في "حديثه" (٢/٢٠٢/٢) – كما في "الضعيفة" رقم (٢٦٨٥) – عن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

وفي سنده : أبو سالم العلاء بن مسلمة بن عثمان الروَّاس ، قال الحافظ في "التقريب" : متـروك ، ورَمَاه ابن حِبَّان بالوضع .اهـ

ورواه الحاكم (٦٢٧/١) ، وابن خُزَيمة في "الصحيح" رقم (٢٧٣٧) ، والبيهقي في "الأسماء والصفات" رقم (٧٢٩) . عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا .

وفي سنده عبد الله بن المُؤَمَّل المخزومي ، قال الحافظ : ضعيف الحديث .

ورواه ابن ماجه (٣٠٧٠) عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مرفوعًا ، بلفظ : « مَنْ فَاوَضَهُ فَإِنَّمَا يُفَاوِضُ يَدَ الرَّحْمَنِ » .

=

والجواب عنه[1] : أنه حديث باطلٌ ، لا يَثْبتُ عن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

=

وفي سنده حميد بن أبي سَوِيَّةَ ، قال البُوصيري في "مصباح الزُّجاجة" (١٩٥/٣) : هذا إسناد ضعيف ، حميد قال فيه ابن عدي : أحاديثه غير محفوظة . وقال الذهبي : مجهول .

قال المِزِّيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في "الأطراف" : هكذا وقع عند ابن ماجه (حميد بن أبي سوية) ، والصحيح حميد بن أبي سويد . . . اهـ

قلتُ : وقد جاء موقوفًا ، وسيأتي تخريجه قريبًا .

(١) **وحاصل الشُّبهة** : أن أهل التحريف قالوا : إن هذا الحديث ظاهرُه أن الحجر الأسود يمين الله . وأنتم يا أهل السنة تقولون : بل المراد أن الحجر الأسود بمنزلة يمين الله .

إذًا أنتم قد وقعتم في التأويل (التحريف) الذي نَهَيْتُمونا عنه .

قلتُ : وقول هؤلاء المُحرِّفة باطل ، فإن لفظ الحديث – على ما سيذكره المصنِّف – يؤيِّد قول أهل السنة ، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في "مجموع الفتاوى" (٥٨١/٦) : وإذا كان اللفظ صريحًا في أنه جُعِلَ بمنزلة اليمين لا أنه نفس اليمين ، كان من اعتقد أن ظاهره أنه حقيقة اليمين قائلًا للكذب المبين .اهـ

وقال في "الرد على البَكْري" (٦٨٥/٢-٦٨٧) : وقد بيَّنا في غير هذا أن عامة من يورد على ألفاظ الكتاب و السُّنَّة ويدَّعي أن ظاهرها ممتنع ، إنما أتى من سوء فهمه لا من قصور في بيان الله ورسوله ، بل ممَّن تأوَّل ، مثل طائفة في قوله : « **الحجر الأسود يمين الله في الأرض ، فمن استلمه أو صافحه فكأنَّما صافح الله تعالى وقَبَّلَ يمينه** » ، وهذا معروف عن ابن عبَّاس ، وقد رُوي مرفوعًا ولم يَثْبُت .

فهذا اللفظ قالت طائفة : إنه يحتاج إلى تأويل ، وليس كما قالوا فإنه قال فيه : « **يمين الله في الأرض** » ، فقيل : الخِطَاب في الأرض لم يُطلق فيه ، وقال في إثباته : « **فمن استلمه فكأنما صافح الله تعالى وقَبَّلَ يمينه** » ، والمُشَبَّه غير المُشبه به ، ففي الحديث بيان أنه ليس بصفة الله تعالى ، وإنما هو بمنزلة اليمين في الاستلام والتقبيل ، و الحديث لا يدلُّ ، ولا يُفهم منه

=

قال ابن الجَوْزِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "العِلَل المُتناهية"(١) : هذا حديث لا يصحُّ .

وقال ابن العَرَبِيُّ(٢) : حديث باطلٌ ، فلا يُلْتَفَتُ إليه .

وقال شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ : رُوِيَ عن النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بإسناد لا يَثْبت .اهـ

وعلى هذا فلا حاجة للخوض في معناه(٣) ، لكن قال شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة : والمشهور - يعني : في هذا الأثر - إنَّما هو عن ابن عبَّاس ، قال : (الحجرُ الأسود يمين الله في الأرض ، فمَن صافحه وقَبَّله ، فكأنَّما صافحَ اللهَ ،

=

غير هذا .اهـ

وقال الإمام الدارمي في "النقض" (٦٩٥/٢) : وقد عَلِمْنا يقينًا أن الحجر الأسود ليس بيد الله نفسه ، وأن يمين الله معه على العرش غير بائن منه ، ولكن تأويله عند أهل العلم : كأنَّ الذي يصافح الحجر الأسود ويستلمه كأنَّما يصافح الله ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] ، فثبتَ له اليد التي هي اليد عند ذكر المبايعة ؛ إذ سَمَّى اليد مع اليد ، واليد معه على العرش .

وكقول النَّبِيّ : « إن الصدقة تقع في يد الرحمن قبل يد السائل » . فثبت بهذا أنه اليد التي هي اليد وإن لم يضعها المُتصدِّق في نفس يد الله .

وكذا تأويل الحجر الأسود إنما هو إكرام للحجر الأسود ، وتعظيمٌ له ، وتثبيت ليد الرحمن .اهـ

(١) (٢٧٥/٢-٢٧٦) .

(٢) نقله عنه المناوي في "فيض القدير" (٥٤٣/٣) .

(٣) لأن التفسير فرعُ التصحيح ، كما هو معلوم .

وقَبَّلَ يَمِينَه)[١] .

---

(١) رواه الصنعاني في "المصنف" رقم (٨٩١٩) عن إبراهيم بن يزيد ، أنه سمع محمد بن عباد يُحدِّث أنه سمع ابن عباس ، يقول : الرُّكن – يعني : الحَجَر – يمينُ الله في الأرض ، يُصافِح بها خلقَه مصافحةَ الرَّجل أخاه ، يشهد لمن استلمه بالبِّر والوفاء ، والذي نفسُ ابن عباس بيده ما حاذَى به عبدٌ مسلم يسأل الله تعالى خيرًا إلَّا أعطاه إياه .

وإبراهيم بن يزيد هو الخُوزي أبو إسماعيل قال الحافظ : متروك الحديث .اهـ

قلتُ : وقد توبع الخُوزي ، كما سيأتي ، غير أن الصنعاني قد خُولف فيه ، فرواه ابن قتيبة في "غريب الحديث" (٣٣٧/٢) فقال : ثَنَاه أبو سفيان الغَنَويّ ، ثَنَاه عبدالله بن يزيد ، عن عبَّاد ابن أبي خليفة – أو عبَّاد بن أبي حليمة – عن إبراهيم بن يزيد ، عن عطاء عن ابن عباس .

وهذا سنده ضعيف ، فأبو سفيان الغَنَوي ، اسمه : قطبة بن العلاء ، قال البخاري : فيه نظر .

وقال العُقَيْلي : لا يتابع على حديثه . وقال ابن حِبَّان : كان ممن يخطىء كثيرًا .

انظر : "لسان الميزان" .

وعباد بن أبي خليفة ، مختلف في اسمه ، ذكره البخاري فقال : (عباد بن أبي حليفة) .

وذكره ابن أبي حاتم فقال : (عباد بن عمر بن أبي حليمة) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا .

وذكره ابن حِبَّان في "الثقات" ، فقال : (عباد بن عمرو بن أبى حليمة) .

وقد تُوبع إبراهيم بن يزيد الخُوزي كما ذكرنا آنفًا ، فرواه الصنعاني أيضًا من طريق أخرى ، فقال : أخبرنا ابن جُريج عن محمد بن عباد عن ابن عباس ، نحوه .

وهذا سندٌ رجاله ثقات ، غير أن ابن جُريج مدلِّس وقد عنعن ، لكن قد صرَّح بالسماع في "المسند" لابن أبي عمر العدني ، كما في "المطالب العالية" (٦/ رقم : ١٢٢٣) ، والفاكهي في "أخبار مكة" (٨٩/١) من طريق يحي بن سليم ، قال : سمعت ابن جُرَيْج ، يقول سمعت محمد ابن عباد بن جعفر ، يقول : سمعت ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا .

ويحي بن سليم هو الطائفي ، قال الحافظ : صدوق سيء الحفظ .اهـ

=

ومن تدبَّر اللفظ المنقول تبيَّن له أنَّه لا إشكال فيه ؛ فإنَّه قال : « يَمِيْنُ اللهِ

=

ورواه الأزرقي في "أخبار مكة" (ج ١ / ص ٢٥٧) : حَدَّثني جدِّي، حدَّثنا عيسى بن يونس ، قال : حدَّثني عبد الله بن مسلم بن هرمز، عن محمد بن عباد بن جعفر، عن ابن عباس .

قلتُ : جدُّ الأزرقي اسمه : أحمد بن محمد بن الوليد ، قال الحافظ في "التقريب" : ثقة .اهـ

وعيسى بن يونس ، هو السَّبيعي ، قال الحافظ : ثقة مأمون .اهـ

وعبد الله بن مسلم بن هرمز ، قال الحافظ في "التقريب" : ضعيف .اهـ

وقد تُوبع محمد بن عباد عليه ، فرواه الفاكهي في "أخبار مكة" (٨٨/١) من طريق الحكَم بن أبان ، عن عكرمة ، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

ورواه الأَزْرقي في "أخبار مكة" (٢٥٨/١) من طريق الحكَم بن أبان ، قال : حَدَّثني أبي، عن عكرمة قال : إن الحجر الأسود يمين الله . . . إلخ .

ولم يذكر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

قال العلَّامة الألباني في "الضعيفة" (٢٠٦/٦) : إسناده مقطوع ضعيف ، الحكم بن أبان صدوق له أوهام . لكني لم أرَ مَن ذكرَ له رواية عن أبيه ، ولا رأيت أحدًا ترجم لوالده ، وأغلب الظن أنه سقطَ من السند اسم الراوي عن الحكم بن أبان ؛ وهو إبراهيم بن الحكم بن أبان ، وعليه فالضمير في قوله : (عن أبيه) إنما يعود إلى أبي إبراهيم وهو الحكم بن أبان نفسه . ويؤيده أن الحكم مشهور بالرواية عن عكرمة ، والله أعلم .

وإبراهيم بن الحكم ؛ ضعيف كما في "التقريب" .اهـ

أقول : وقد صحَّح الموقوف جماعة من أهل العلم ، كشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في "شرح العمدة" (٤٣٥/٣) ، والبُوصيري في "إتحاف الخيرة المهرة" (١٩٠/٣) ، والحافظ ابن حجر في "المطالب العالية" .

فِي الْأَرْضِ » ، ولم يُطلق فيقول : (يَمِيْنُ اللهِ)[١] ، وحكمُ اللفظ المُقيَّد يخالف حكم المُطلق .

ثم قال : « فمَن صافحَهُ وقَبَّلَهُ ، فكأنَّما صافحَ اللهَ ، وقَبَّلَ يَمِيْنَهُ »[٢] ، وهذا صريح في أن المصافح لم يُصافح يمينَ الله أصلًا ، ولكن شُبِّهَ بمن يصافح الله.

فأوَّلُ الحديث وآخِرُه يبيِّن أن الحجر ليس من صفات الله تعالى ، كما هو معلوم عند كلِّ عاقل .اهـ (ص : ٣٩٨ جـ٦) "مجموع الفتاوى" .

❁❁❁❁

---

(١) قد جاء ذلك في حديث عبدالله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، ولفظه : « يَأْتِي الرُّكْنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمَ مِنْ أَبِي قُبَيْسٍ ، لَهُ لِسَانٌ وَشَفَتَانِ ، يَتَكَلَّمُ عَمَّنِ اسْتَلَمَهُ بِالنِّيَّةِ ، وَهُو يَمِينُ اللهِ الَّتِي يُصَافِحُ بِهَا خَلْقَهُ » .

وسبق أنه ضعيف .

(٢) في "الفتاوى" : (ومعلوم أن المُشَبَّه غير المشبه به) .

المثال الثاني :

« قُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ » .

والجواب(١) : أن هذا الحديث صحيح ، رواه مسلم(٢) في الباب الثاني من (كتاب القدر) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أنه سمع النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول : « **إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ ، كَقَلْبٍ وَاحِدٍ يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ** » .

ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « **اللهمَّ مُصَرِّفَ الْقُلُوبِ صَرِّفْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ** » .

---

(١) شبهة المُحرِّفة التي أوردوها على أهل السنة هي : أنَّ ظاهر الحديث يدلُّ على المُماسَّة ، وذلك أنَّ أصابعه تعالى داخلة في أجواف العِبَاد ، ومُتَّصلة بقلوبهم ، وهذا باطلٌ ، فالحديث يحتاج إلى تأويل .

وقالوا : أنتم يا أهل السنة قد وافقتمونا على تأويله ، حيث نفيتم المُماسَّة .

قلتُ : وأهل السنة دلَّلوا من لغة العرب - التي أُنزل بها القرآن ، وتكلَّم بها النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، على أن ظاهر الحديث لا يدلُّ أبدًا على ما قاله المُحرِّفة ، كما سيذكره المصنِّف .

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في "مجموع الفتاوى" (٣/٤٥) : فإنه ليس في ظاهره أن القلب مُتَّصل بالأصابع ، ولا مُماسٌّ لها ، ولا أنها في جوفه ، ولا في قول القائل : (هذا بين يديَّ) ، ما يقتضي مباشرته ليديه .اهـ

(٢) رقم (٢٦٥٤) .

وقد أخذ السَّلَف أهل السُّنَّة بظاهر الحديث ، وقالوا : إن لله تعالى أصابع حقيقةً ، نُثْبتُها له كما أثبتها له رسولُه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ولا يلزم من كون قلوب بني آدم بين أصبعين منها أن تكون مُماسَّة لها حتى يقال : إن الحديث مُوْهِمٌ للحُلُول ، فيجب صَرْفُه عن ظاهره .

فهذا السحاب مُسخَّر بين السماء والأرض ، وهو لا يمسُّ السماء ولا الأرض .

ويقال : (بَدْرٌ بين مكَّة والمدينة) مع تباعد ما بينها وبينهما .

فقلوب بني آدم كلُّها بين أصبعين من أصابع الرحمن حقيقة ، ولا يلزم من ذلك مُماسَّة ولا حُلُول .

❀❀❀

المثال الثالث :

« إِنِّي أَجِدُ نَفَسَ الرَّحْمَنِ مِنْ قِبَلِ الْيَمَنِ » .

والجواب(١) : أن هذا الحديث رواه الإمام أحمد في "المسند" من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال : قـال النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَلَا إِنَّ الإِيمَانَ يَمَانٍ ، وَالْحِكْمَةَ يَمَانِيَةٌ ، وَأَجِدُ نَفَسَ رَبِّكُمْ مِنْ قِبَلِ الْيَمَنِ »(٢) .

---

(١) وشبهة المُحرِّفة هي : أن ظاهر هذا الحديث فيه إثبات نَفَسٍ يخرج من جوف الله . قالوا : وهذا باطلٌ فيحتاج إلى تأويل .

وقالوا : أنتم يا أهل السنة قد وافقتمونا على تأويله ، حيث قلتم : إنَّ (النَّفَس) بمعنى التنفيس والتفريج .

قال الدارمي في "النَّقْض على المَرِيْسي" (٦٨٦/٢) : فقلتُ كالمُنكِر لهذا : تعالى الله عمَّا نَحَلَه المبطلون بأن ذلك نَفَسٌ يخرج من جوف .

فممَّن سمعتَ - أيُّها المعارض - أن هذا نَفَسٌ يخرج من جوف الله .اهـ

(٢) **صحيح** :

رواه أحمد في "المسند" (٥٤٠/٢) ، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمَثَاني" (١١٥/٤) ، و الطَّبَراني في "المعجم الأوسط" رقم (٤٦٦١) .

وقد ضعَّفه العلَّامة الألباني في "الضعيفة" رقم (١٠٩٧) ، حيث قال : في التَّفْس من شبيب شيء ، فإنه لم يُصرِّح بتوثيقه أحد غير ابن حبَّان (٨٦/١) .

وقول أبي داود : شيوخ حَرِيْز كلُّهم ثقات . ليس نصًّا في توثيقه لشبيب بالذات ، لاحتمال أن أبا داود لم يعلم ، أولم يخطر في باله حين قال ذلك أنَّ شبيبًا من شيوخ حريز .

وقد أورده ابن أبي حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ في "الجرح والتعديل" (٣٥٨/١/٢) ، ولم يحكِ فيه جرحًا ولا =

قال في "مَجْمَع الزوائد"[١] : رجاله رجال الصحيح ، غير شبيب[٢] ، وهو ثقة .

قلت : وكذا قال في "التقريب" عن شبيب : ثقة من الثالثة .

وقد روى البخاري نحوه في "التاريخ الكبير"[٣] .

وهذا الحديث على ظاهره ، و(النَّفَس) فيه اسم مصدر[٤] : (نَفَّسَ يُنفِّس تنفيسًا) ، مثل : (فَرَّجَ يُفرِّج تفريجًا وفَرَجًا) .

=

توثيقًا ، ولعلَّه لذلك قال ابن القطَّان : شبيب لا تُعرف له عدالة .

وأيضًا فقد روى الحديث جماعة من التابعين الثقات عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يذكر أحد منهم فيه هذه الجملة : (**وَأَجِدُ نَفَسَ رَبِّكُمْ مِنْ قِبَلِ الْيَمَنِ**) ، . . . فهي عندي منكرة ، أو على الأقل شاذة .اهـ

ثم وَجَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ له شاهدًا من حديث سلمة بن نُفَيْل السُّكوني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فذكره في "الصحيحة" رقم (٣٣٦٧) .

قلتُ : حديث سلمة بن نُفَيْل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه البزَّار في "المسند" (١٥٠/٩) ، والبخاري في "التاريخ" (٧٠/٤-١٧) .

وصحَّحه شيخنا الوادعي في "الصحيح المسند" (٣٨٠/١-٣٨١) ، والحمد لله .

(١) (٣٢/١٠) ، وهو لنور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهَيْثَمي .

(٢) هو شبيب بن نُعَيْمٍ أبو رَوْح .

(٣) قد أشرنا إليه سابقًا عند تخريج الحديث .

(٤) اسم المصدر – باختصار – هو : اسم يدلُّ على ما يدلُّ عليه المصدر ، وهو الحَدَث ، ولكن حروفه أقلُّ منه ، نحو : (تَوَضَّأَ) ، المصدر منه : (تَوَضُّؤًا) ، واسم المصدر : (وضُوءًا) .

و(تكلَّمَ) ، المصدر منه : (تكليمًا) ، واسم المصدر : (كلامًا) .

و(أعطَى) ، المصدر منه : (إعطاء) ، واسم المصدر : (عَطاء) .

هكذا قال أهل اللُّغة ، كما في "النِّهاية"(١) ، و"القاموس"(٢) ، و"مقاييس اللُّغة"(٣) .

قال في "مقاييس اللغة"(٤) : (النَّفَس) : كُلُّ شيء يُفرَّج به عن مَكْروب .

فيكون معنى الحديث : أنَّ تنفيس الله تعالى عن المؤمنين يكون من أهل اليمن .

قال شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ اللَّهُ : وهؤلاء هم الذين قاتلوا أهل الرِّدَّة ، وفتحوا الأمصار(٥) ، فَبِهِم نَفَّسَ الرحمن عن المؤمنين الكُرُبات" .اهـ (ص : ٣٩٨ جـ ٦) "مجموع فتاوى شيخ الإسلام" لابن قاسم(٦) .

---

(١) "النهاية في غريب الحديث والأثر" لأبي السعادات المبارك بن محمد الجَزَري المعروف بابن الأثير.

(٢) "القاموس المحيط" لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي .

(٣) لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا .

(٤) (ص : ١٠٤٠-١٠٤١) .

(٥) جمع (مِصْر) : - بكسر فسكون - المدينة الكبيرة تُقام فيها الدور والأسواق والمدارس ، وغيرها من المرافق العامة .

(٦) وقال الأزهري في "تهذيب اللغة" (٩/١٣) : كأنه قال : أجدُ تَنفيسَ ربِّكم عنكم من جهة اليَمن ؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ نصرَهم بهم ، وأيَّدهم برجالِهم .اهـ

المثال الرابع :

قوله تعالى : ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩] .

والجواب[١] : أن لأهل السُّنَّة في تفسيرها قولين :

---

(١) شبهة المُحرِّفة هنا : أن الآية عندهم ظاهرُها أن الله تعالى ارتفع إلى السماء ، وهذا يلزم منه أن السماء كانت فوقه . وهذا باطل فوجب تأويله .

وأهل السنة لهم قولان في هذه الآية - كما سيذكره المصنِّف بالتفصيل - فمنهم من فسَّر الاستواء بارتفاعٍ يليق به تعالى ، ولا يلزم من كونه تعالى ارتفع أن تكون السماء كانت فوقه .

قال المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في "مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين" (١٧٠/٥) : ولكن هذا يجب أن لا نظنَّ أن الله سبحانه وتعالى قد انتفى عنه العلو حين خلق الأرض ، بل إنه سبحانه وتعالى لم يزل ولا يزال عاليًا ؛ لأن العلو صفة ذاتية ، ولكن الاستواء هنا وإن كان بمعنى الارتفاع إلَّا أنَّنا لا نعلم كيفيَّته .اهـ

ومنهم من قال : الاستواء هنا بمعنى القصد والإقبال . لأن الفعل (استوى) عُدِّي بحرف الجر (إلى) .

فأورد المُحرِّفة الشبهة على هذا القول الثاني ، فقالوا : قلتم يا أهل السنة : إن معنى الاستواء هنا (القصد والإرادة) ، وذلك فرارًا من المعنى الباطل الذي ذكرناه ، فهذا تأويل منكم .

وأيضًا قلتم : إن معنى الاستواء في قوله تعالى : ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] : العلو والارتفاع ، وما هذا إلَّا تأويل منكم لأحد النَّصَّين لا يمكن أن تخرجوا عنه .

انظر : "مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين" (١٧٠/٥) .

وقد أجاب الشيخ المصنِّف عن هذا ، والحمد لله .

أحدهما : أنَّها بمعنى : (ارتفع إلى السماء) ، وهو الذي رجَّحه ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ ، قال في "تفسيره"(١) بعد أن ذكر الخلاف : وأولى المعاني بقول الله جل ثناؤه : ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٩] ، علا عليهنَّ وارتفع ، فدَبَّرَهنَّ بقدرته ، وخَلَقَهنَّ سبع سموات .اهـ

وذكره البَغَويُّ في "تفسيره"(٢) : قولَ ابن عباس ، وأكثر مُفسِّري السَّلَف .

وذلك تمسُّكًا بظاهر لفظ (استوى) ، وتفويضًا لعلم كيفية هذا الارتفاع إلى الله عَزَّوَجَلَّ .

القول الثاني : أن الاستواء هنا بمعنى القصد التامِّ ، وإلى هذا القول ذهبَ ابن كثير في (تفسير سورة البقرة) ، والبغوي في (تفسير سورة فُصِّلت) .

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ : أي قَصَدَ إلى السماء ، والاستواء هاهنا ضُمِّنَ معنى القصد والإقبال ؛ لأنَّه عُدِّي بـ (إلى) .

وقال البَغَوي [أي عَمَدَ إلى خلق السماء] بمعنى القصد والإقبال .

وهذا القول ليس صرفًا للكلام عن ظاهره ، وذلك لأنَّ الفعل استوى اقترن بحرف يدلُّ على الغاية والانتهاء ، فانتقل إلى معنًى يُناسب الحرف المُقْترن به .

ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] ، حيث كان

---

(١) المُسمَّى بـ"جامع البيان في تأويل القرآن" (٤٣٠/١) .

(٢) المُسمَّى بـ"معالم التنزيل" (٧٨/١) ، حيث قال : ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩] ، قال ابن عبَّاس ، وأكثرُ مُفسِّري السَّلَف : أيْ : ارتفع إلى السماء .اهـ

معناها : يُرْوَى بها عباد الله ؛ لأنَّ الفعل (يشرب) اقترن بالباء ، فانتقل إلى معنًى يناسبها ، وهو (يُرْوَى) ، فالفعل يُضَمَّن معنًى يناسب معنى الحرف المُتعلِّق به ليَلْتَئِم الكلام[1] .

---

(١) **التضمين** – المعروف في اللغة – هو : ضَمُّ معنى لفظٍ معروف إلى آخر ، مع بقاء معنى اللفظ الأول .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٤٩] ، ضمن معنى يزيغونك ويصدونك.

وقوله : ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ﴾ [ص: ٢٤] ، فإنه ضُمِّن معنى (الضَّمِّ والجمع) ، فعُدِّي بحرف الغاية ، مع أنَّ معنى السؤال موجود .

وكذلك قوله : ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ [الأنبياء: ٧٧] ، ضَمَّنَه معنى (نجَّيناه) ، مع بقاء معنى النصر .

وقوله : ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] ، ضُمِّن معنى (يروي) ، فعُدِّي بحرف (الباء) ، مع بقاء معنى الشرب .

وفائدة التضمين : أن تدلَّ كلمة واحدة على معنى كلمتين ، قال تعالى : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢] ؛ أي : ولا تضمُّوها إليها آكلين ، والذي أفاد التضمين حرف الجر (إلى).

انظر : "الرد على البَكْري" (١٨٥/١) ، و"مجموع الفتاوى" (٣٤٢/١٣) ، و"مغني اللبيب" (ج ١ / ص ٦٨٧) .

المثالان الخامس والسادس :

قوله تعالى في سورة الحديد : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] .

وقوله في سورة المجادلة : ﴿وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة: ٧] .

والجواب(١) : أن الكلام في هاتين الآيتين حقٌّ على حقيقته وظاهره . ولكن ما حقيقتُه وظاهره ؟

هل يقال : إنَّ ظاهره وحقيقته : أن الله تعالى مع خلقِهِ معيَّةً تقتضي أن يكون **مُختلطًا** بهم ، أو حالًّا في أمكنتهم ؟ .

أو يقال : إنَّ ظاهره وحقيقته : أن الله تعالى مع خلقِهِ معيَّةً تقتضي أن يكون **محيطًا** بهم ؛ علمًا ، وقدرةً ، وسمعًا ، وبصرًا ، وتدبيرًا ، وسُلطانًا ، وغير ذلك من معاني ربوبيته مع علوِّه على عرشه فوق جميع خلقِه ؟ .

ولا ريب أن القول الأول لا يقتضيه السياق ، ولا يدلُّ عليه بوجه من الوجوه ؛ وذلك لأنَّ المعيَّة هنا أُضيفت إلى الله عَزَّوَجَلَّ ، وهو أعظم وأجلُّ من أن

---

(١) وشبهة أهل التحريف أن قالوا : أنتم يا أهل السُّنَّة أوَّلتم قوله تعالى : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ ، فقلتم : وهو معكم بعلمه ، وهذا تأويل ، فإن الله تعالى يقول : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ ، والضمير في قوله : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ يعود إلى الله ، فأنتم يا أهل السنة أوَّلتم هذا النص ، وقلتم : إنه معكم بالعلم ، فإذًا كيف تنكرون علينا التأويل ؟ .

وقد أجاب الشيخ المصنِّف عن هذا بجواب مفصَّل ماتع ، والحمد لله .

يحيط به شيء من مخلوقاته ؛ ولأنَّ المعيَّة في اللُّغة العربية التي نزل بها القرآن لا تستلزم الاختلاط ، أو المصاحبة في المكان ، وإنَّما تدلُّ على مُطلق المصاحبة[١] ، ثمَّ تُفسَّر في كلِّ موضعٍ بحَسَبِهِ .

وتفسيرُ معيَّةِ الله تعالى لخلقِهِ بما يقتضي الحُلُول والاختلاط ، باطلٌ من وجوه :

الأول : أنَّه مخالفٌ لإجماع السَّلَف ؛ فما فَسَّرَها أحد منهم بذلك ، بل كانوا مُجْمعين على إنكاره .

الثاني : أنَّه منافٍ لعلوِّ الله تعالى الثابت بالكتاب والسُّنَّة ، والعقل ، والفِطْرة ، وإجماعِ السَّلَف .

وما كان منافيًا لِمَا ثبتَ بدليل كان باطلًا بما ثبتَ به ذلك المنافي ، وعلى هذا فيكون تفسيرُ معيَّة الله لخلقِهِ بالحُلُول والاختلاط ، باطلًا بالكتاب والسُّنَّة ، والعقل ، والفطرة ، وإجماع السَّلَف .

الثالث : أنَّه مُستلزمٌ للوازم باطلة لا تليق بالله سبحانه وتعالى . ولا يمكن لمن عَرَفَ اللهَ تعالى ، [وقَدَرَه][٢] حقَّ قدرِهِ ، وعَرَفَ مَدْلول المعيَّة في

---

(١) قال شيخ الإسلام في "مجموع الفتاوى" (١١/٢٤٩) : فلفظ (مع) لا تقتضي في لغة العرب أن يكون أحد الشيئين مختلطًا بالآخر ، كقوله تعالى : ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩] ، وقوله تعَالَى : ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ﴾ [الفتح: ٢٩] ، وقوله تعَالَى : ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنۢ بَعۡدُ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ مَعَكُمۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ مِنكُمۡۚ﴾ [الأنفال: ٧٥] .اهـ

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من بعض المطبوع .

اللُّغة العربية ، التي نزل بها القرآن ، أن يقول : إنَّ حقيقة معيَّة الله لخلقه تقتضي أن يكون مختلطًا بهم ، أو حالًّا في أمكنتهم ، فضلًا عن أن تستلزم ذلك .

ولا يقول ذلك إلَّا جاهلٌ باللغة ، جاهلٌ بعَظَمة الرَّبِّ جَلَّ وعَلَا .

فإذا تبيَّن بطلان هذا القول تعيَّن أن يكون الحقُّ هو القولَ الثاني ، وهو أن الله تعالى مع خلقه معيَّةً تقتضي أن يكون محيطًا بهم علمًا ، وقدرةً ، وسمعًا ، وبصرًا ، وتدبيرًا ، وسلطانًا ، وغيرَ ذلك ممَّا تقتضيه ربوبيَّتُه مع علوِّه على عرشه فوق جميع خلقه .

وهذا هو ظاهر الآيتين بلا ريب ؛ لأنَّهما حقٌّ ، ولا يكون ظاهر الحقِّ إلَّا حقًّا ، ولا يمكن أن يكون الباطل ظاهر القرآن أبدًا .

قال شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الفتوى الحموية" (ص : ١٠٣ جـ ٥) من "مجموع الفتاوى" لابن قاسم : ثمَّ هـذه المعيَّة تختلف أحكامها بحسب الموارد ، فلمَّا قال : ﴿ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ - إلى قوله - : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] .

دَلَّ ظاهرُ الخِطَاب على أنَّ حُكْمَ هذه المعيَّة ومقتضاها أنَّه مُطَّلِعٌ عليكم ، شهيدٌ عليكم ، ومُهيمنٌ عالمٌ بكم .

وهذا معنى قول السَّلَف : إنه معهم بعلمه ، وهذا ظاهرُ الخِطَاب وحقيقتُه .

وكـذلك في قوله : ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ - إلى قولـه - : ﴿هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة: ٧] . الآية .

ولمَّا قال النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لصاحبه في الغار : ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ

مَعَنَا ﴾ [التوبة: ٤٠] ، كان هذا أيضًا حقًّا على ظاهره ، ودَلَّت الحالُ على أنَّ حُكْمَ هذه المعيَّة هنا معيَّةُ الاطِّلاع والنَّصْرِ والتَّأْييد[1] .

ثم قال : فلفظُ المعيَّة قد استُعمل في الكتاب والسُّنَّة في مواضع ، يقتضي في كلِّ موضع أمورًا لا يقتضيها في الموضع الآخر :

---

(١) **فائدة:** معيَّة الله على قسمين :

الأولى : معيَّة عامَّة ، قال ابن رَجَبَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "جامع العلوم" (ص : ٤٢١) : فإنَّ هذه المعيَّة تقتضي علمَه واطِّلاعه ومراقبته لأعمالهم ، فهي مقتضيةٌ لتخويف العباد منه .اهـ

ويدخل فيها سائر الخلق ، وهذا النوع هو المذكور في آيتي الحديد والمُجادلة .

الثانية : معيَّة خاصَّة ، وهي التي بمعنى : النصر والتأييد ، قال ابن رجب في "جامع العلوم" (ص : ٤٢١) : تقتضي حِفْظَ العبد وحياطَته ونصرَه .اهـ

ويدخل فيها عبادُ الله المُتَّقون من أهل الإيمان ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ ﴿١٢٨﴾ ﴾ [النحل: ١٢٨] ، وقال لموسى عليه السلام : ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ﴾ [طه: ٤٦] ، وقال : ﴿إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة: ٤٠] ، يعني النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ، وأبا بكر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ ، فهو مع موسى وهارون دون فرعون ، ومع محمد وصاحبه دون أبي جهل وغيره من أعدائه ، ومع الذين اتقوا والذين هم محسنون دون الظالمين المُعْتدين .

وروى البخاري (٤٣) عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ : « **قَالَ اللهُ تَعَالَى : أَنَا مَعَ عَبْدِي حَيْثُمَا ذَكَرَنِي ، وَتَحَرَّكَتْ بِي شَفَتَاهُ** » .

انظر : "مجموع الفتاوى" (١٢٢/٥) ، و(٢٤٩/١١) ، و"عدة الصابرين" (ص : ٤٥) ، و"الوابل الصَّيِّب" (ص : ٩٣) .

- فإمَّا أنْ تختلف دلالتُها بحسب المواضع[1] .

- أو تدلَّ على قَدْرٍ مشترك بين جميع مواردها ، وإنِ امتازَ كلُّ موضع بخاصِّيَّة[2] .

---

(١) أي : بحسب السِّياق والقرائن ؛ ففي موضع تدلُّ على العلم والاطِّلاع ، وفي موضع آخر تدلُّ على النصر والتأييد ، كما قد سبق آنفًا .

(٢) فالمعيَّة المذكورة - مثلًا - في قوله تعالى : ﴿لَا تَحْـزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ ، وقوله تعالى : ﴿هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة: ٧] ، تُفسَّر بالعلم والاطِّلاع .

غير أنَّها في قوله تعالى : ﴿لَا تَحْـزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ ، تمتاز بمعنًى خاصٍّ ، ألا وهو : النصر والتأييد ، فالله تعالى مطَّلِعٌ عالِمٌ بحال نبيِّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وصاحبه أبي بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ، وهو تعالى ناصرُهما ومؤيِّدُهما .

قال الإمام الشَّوْكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "تُحفة الذاكرين" (ص : ١١) : قوله : « وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي » ، فيه تصريح بأن الله سبحانه وتعالى مع عباده عند ذكرهم له ، ومن مقتضى ذلك أن ينظر إليه برحمته ، ويَمُدُّه بتوفيقه وتسديده .

فإن قلتَ : هو مع جميع عباده ، كما قال سبحانه وتعالى : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ، وقوله جَلَّ ذِكْرُه : ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَـٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] الآية .

قلتُ : هذه معيَّة عامَّة ، وتلك معيَّة خاصَّة حاصلة للذاكر على الخصوص بعد دخوله مع أهل المعيَّة العامَّة ، وذلك يقتضي مزيدَ العِناية ، ووُفُورَ الإكرام له ، والتفضُّل عليه .

ومن هذه المعيَّة الخاصَّة ما وردَ في الكتاب العزيز من كونه مع الصابرين ، وكونه مع الذين اتقوا .

وما وردَ هذا المورد في الكتاب العزيز أو السُّنَّة ، فلا مُنافاة بين إثبات المعيَّة الخاصَّة ، وإثباتِ المعيَّة العامَّة .

=

فعلى التقديرين ليس مقتضاها أن تكون ذات الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ مختلطة بالخلق حتى يقال : قد صُرِفَت عن ظاهرها .اهـ

ويدلُّ على أنَّه ليس مقتضاها أن تكون ذات الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ مختلطة بالخلق أن الله تعالى ذكرها في آية (المجادلة) بين ذِكْرِ عموم علمِهِ في أول الآية وآخرها ، فقال : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ۝٧﴾ [المجادلة: ٧] .

فيكون ظاهر الآية أن مقتضى هذه المعيّة علمُهُ بعباده ، وأنَّه لا يخفى عليه شيء من أعمالهم ، لا أنَّه سبحانه مختلط بهم ، ولا أنَّه معهم في الأرض .

أمَّا في آية (الحديد) ، فقد ذكرَها الله تعالى مسبوقة بذكرِ استوائه على عرشه ، وعمومِ علمِهِ ، مَتْلُوَّة ببيان أنَّه بصير بما يعمل العباد ، فقال : ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝٤﴾ [الحديد: ٤] .

=

ومثل هذا ما قيل من أنَّ ذِكْرَ الخاصِّ بعد العامِّ يدلُّ على أن للخاصِّ مَزِيَّةً اقتضت ذِكْرَهُ على الخصوص بعد دخوله تحت العموم .اهـ

فيكون ظاهر الآية أنَّ مقتضى هذه المعيَّة علمُهُ بعباده ، وبصرُهُ بأعمالهم مع علوِّه عليهم ، واستوائه على عرشه ، لا أنَّه سبحانه مختلطٌ بهم ، ولا أنَّه معهم في الأرض ، وإلَّا لكان آخر الآية مُناقضًا لأوَّلها الدَّالِّ على علوِّه ، واستوائه على عرشه .

فإذا تبيَّنَ ذلك عَلِمْنا أنَّ مقتضى كونه تعالى مع عباده أنَّه يعلم أحوالهم ، ويسمع أقوالهم ، ويرى أفعالهم ، ويُدبِّر شؤونهم ، فيُحيي ويُميت ، ويُغني ويُفقر ، ويُؤتي المُلْك من يشاء ، ويَنْزِعُ المُلْك ممَّن يشاء ، ويُعِزُّ من يشاء ، ويُذِلُّ من يشاء . . . إلى غير ذلك ممَّا تقتضيه ربوبيَّتُه ، وكمالُ سُلطانه ، لا يَحْجُبه عن خلقه شيء .

ومن كان هذا شأنه فهو مع خلقه حقيقة ، ولو كان فوقهم على عرشه حقيقة .

قال شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "العقيدة الواسطية" (ص : ١٤٢ ج ٣) / من "مجموع الفتاوى" لابن قاسم / في فصل الكلام على المعيَّة ، قال :

وكلُّ هذا الكلام الذي ذكرَه الله سبحانه من أنَّه فوق العرش ، وأنَّه مَعَنَا حقٌّ على حقيقته لا يحتاج إلى تحريف ، ولكن يُصَانُ عن الظُّنُون الكاذبة .اهـ

وقال في "الفتوى الحموية" (ص : ١٠٢ ، ١٠٣ جـ ٥) - من المجموع المذكور -:
وجِمَاعُ الأمر في ذلك أن الكتاب والسُّنَّة يحصل منهما كمالُ الهُدَى والنور لمن تدبَّر كتاب الله وسُنَّة نبيِّه ، وقَصَدَ اتِّباع الحقِّ ، وأعرضَ عن تحريف الكَلِم عن مواضعه ، والإلحادِ في أسماء الله وآياته .

ولا يَحْسَبُ الحاسب أن شيئًا من ذلك يناقض بعضُه بعضًا البَتَّة ، مِثْلُ أن

يقول القائل : ما في الكتاب والسُّنَّة من أن الله فوق العرش ، يُخالفه الظاهر من قوله : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ ، وقولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « **إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلاَةِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ قِبَلَ وَجْهِهِ** »(١) ، ونحوِ ذلك .

فإن هذا غَلَطٌ ؛ وذلك أن الله مَعَنَا حقيقة ، وهو فوق العرش حقيقة ، كما جَمَعَ الله بينهما في قوله سبحانه وتعالى : ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾﴾ [الحديد: ٤] .

فأخبرَ أنَّه فوق العرش ، يعلم كلَّ شيء ، وهو مَعَنَا أَيْنَما كنَّا ، كما قال النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث (الأَوْعال) : « **وَاللَّهُ فَوْقَ العَرْشِ ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ** »(٢) .اهـ

---

(١) رواه البخاري (٤٠٦) ، ومسلم (٥٤٧) عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، ولفظه :
أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى بُصَاقًا فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ فَحَكَّهُ ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ ، فَقَالَ : « إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي ، فَلاَ يَبْصُقْ قِبَلَ وَجْهِهِ ، فَإِنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى » .

(٢) ضعيف :
أخرجه أبو داود (٤٧٣٣) ، والترمذي (٣٣٢٠) ، وابن ماجه (١٩٣) ، وغيرهم من طريق سِمَاك ، عن عبد الله بن عَمِيرة ، عن الأَحْنَف بن قيس ، عن العباس بن عبد المطلب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
وعبد الله بن عَمِيرة : مجهول كما في "الميزان" (٤٦٩/٢) ، ثم إنه لم يسمع من الأحنف ، نصَّ عليه البخاري في "التاريخ" (١٥٩/٥) .
ورواه الترمذي (٣٢٩٨) ، وأحمد (٢٧٠/٢) من طريق قتادة ، عن الحسن ، عن أبي هريرة.
قال الترمذي : هذا حديث غريب من هذا الوجه .
=

واعلمْ أن تفسير المعيَّة بظاهرها على الحقيقة اللَّائقة بالله تعالى لا يناقض ما ثبتَ من عُلوِّ الله تعالى بذاته على عرشه ، وذلك من وجوه ثلاثة :

الأول : أن الله تعالى جمعَ بينهما لنفسه في كتابه المُبين ، المُنَزَّه عن التناقض ، وما جمعَ الله بينهما في كتابه فلا تناقض بينهما .

وكلُّ شيء في القرآن تَظُنُّ فيه التناقض فيما يبدو لك ، فتدبَّرْه حتى يتبيَّن لك ؛ لقوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ ﴾ [النساء: ٨٢] .

فإن لم يتبيَّن لك فعليك بطريق الراسخين في العلم الذين يقولون : ﴿ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾ [آل عمران: ٧] ، وكِلِ الأمرَ إلى مُنْزِله الذي يعلمه ، واعلمْ أن القُصور في علمك ، أو في فَهْمِك ، وأن القرآن لا تناقض فيه .

وإلى هذا الوجه أشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله فيما سبق : (كما جمعَ الله بينهما . . .) .

وكذلك ابن القَيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ، كما في "مختصر الصواعق" لابن المَوْصِلي (ص :

=

وقال ابن الجَوْزي : هذا حديث لا يصحُّ عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، والحسن لم يسمع من أبي هريرة .اهـ من "العلل" (١/١٣-١٤) .

ورواه ابن جرير (٢٣/١٦٨-١٦٩) عن قتادة مرسلًا .

قال ابن كثير في "تفسيره" [الحديد : آية (٣)] : ولعلَّ هذا هو المحفوظ .اهـ

قلت : يعني المرسل ، والله أعلم .

٤١٠) / ط : الإمام / في سياق كلامه على المثال التاسع ممَّا قيل : إنه مَجَازٌ قال :

وقد أخبر الله أنَّه مع خلقه مع كونه مُستويًا على عرشه ، وقَرَنَ بين الأمرين ، كما قال تعالى : . . . ، وذكر آية سورة (الحديد) .

ثمَّ قال : فأخبر أنه خَلَقَ السماوات والأرض ، وأنَّه استوى على عرشه ، وأنَّه مع خلقِهِ يُبصر أعمالهم من فوق عرشه ، كما في حديث (الأَوْعال) : « **وَاللهُ فَوْقَ العَرْشِ ، يَرَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ** »[1] .

فعُلوُّه لا يناقض معيَّته ، ومعيَّتُه لا تُبْطِل عُلوَّه ، بل كلاهما حقٌّ .اهـ

الوجه الثاني : أن حقيقة معنى المعيَّة لا يناقض العُلوَّ ، فالاجتماع بينهما ممكنٌ في حقِّ المخلوق ؛ فإنَّه يقال : (ما زِلْنا نسير والقمرَ معنا) .

ولا يُعَدُّ ذلك تناقضًا ، ولا يَفْهم منه أحدٌ أن القمر نَزَلَ في الأرض .

فإذا كان هذا ممكنًا في حقِّ المخلوق ، ففي حقِّ الخالق المحيط بكلِّ شيء مع عُلوِّه سبحانه من بابٍ أَوْلى ؛ وذلك لأنَّ حقيقة المعيَّة لا تستلزم الاجتماع في المكان .

وإلى هذا الوجه أشار شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة في "الفتوى الحموية" (ص : ١٠٣) / المجلد الخامس من "مجموع الفتاوى" لابن قاسم / حيث قال :

وذلك أن كلمة (مع) في اللغة إذا أُطلقت فليس ظاهرها في اللغة إلَّا المُقارنة المُطلقة من غير وجوب مُمَّاسة ، أو مُحاذاة[2] عن يمين أو شمال ، فإذا

(١) ضعيف ، وقد تقدَّم آنفًا .

(٢) المحاذاة : المقابلة .

قُيِّدَتْ بمعنى من المعاني دَلَّت على المُقارنة في ذلك المعنى .

فإنَّه يقال : (ما زِلْنا نسير والقمرَ معنا ، أو والنَّجْمَ معنا) ، ويقال : (هذا المتاع معي) لمجامعته لك ، وإن كان فوق رأسك .

فالله مع خلقه حقيقةً ، وهو فوق عرشه حقيقة .اهـ

وصدقَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ؛ فإنَّ مَن كان عالمًا بك ، مُطَّلعًا عليك ، مُهَيْمِنًا عليك ، يسمع ما تقول ، ويرى ما تفعل ، ويُدبِّر جميع أمورك ، فهو معك حقيقةً ، وإن كان فوق عرشه حقيقة ؛ لأنَّ المعيَّة لا تستلزم الاجتماع في المكان .

الوجه الثالث : أنَّه لو فُرِضَ [امتناعُ][1] اجتماع المعيَّة ، والعُلوِّ في حقِّ المخلوق لم يلزم أن يكون ذلك مُمتنعًا في حقِّ الخالق الذي جَمَعَ لنفسه بينهما ؛ لأنَّ الله تعالى لا يماثله شيء من مخلوقاته ، كما قال تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] .

وإلى هذا الوجه أشار شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "العقيدة الواسطية" (ص : ١٤٣ جـ٣) من "مجموع الفتاوى" حيث قال :

وما ذُكِرَ في الكتاب والسُّنَّة مِن قُرْبِه ومعيَّته ، لا يُنافي ما ذُكر من عُلوِّه وفوقيَّته ؛ فإنَّه سبحانه ليس كمثله شيء في جميع نُعُوته ، وهو عَلِيٌّ في دُنُوِّه ، قريبٌ في عُلوِّه .اهـ

❁❁❁❁

(١) ما بين المعقوفتين سقط من بعض المطبوع .

تتمّة

انقسمَ الناسُ في معيَّة الله تعالى لخلقه ثلاثة أقسام :

القسم الأول : يقولون : إن معيّة الله تعالى لخلقه مقتضاها :

- العلمُ والإحاطة في المعيَّة العامَّة .
- ومع النصر والتَّأْييد(١) في المعية الخاصَّة .

مع ثبوت علوِّه بذاته واستوائه على عرشه . وهؤلاء هم السَّلَف ، ومذهبهم هو الحقُّ ، كما سبق تقريره(٢) .

القسم الثاني : يقولون : إنَّ معيَّة الله لخلقه مقتضاها أن يكون معهم في الأرض ، مع نفي علوِّه واستوائه على عرشه . وهؤلاء هم الحُلُوليَّة(٣) من قُدماء

---

(١) أي : بالإضافة مع العلم والإحاطة .

(٢) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "مجموع الفتاوى" (٥/٤٩٥) : وقد ذكر ابن عبد البرِّ وغيره أن هذا إجماع من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، ولم يخالفهم فيه أحد يُعْتدُّ بقوله .اهـ

(٣) الحُلُولية : بضم الحاء المهملة ، والواو بين اللَّامين .

قال شيخ الإسلام في "مجموع الفتاوى" (٢/١٩٥) : الذين يقولون : هو - أي : الله - في العالم كالماء في الصُّوْفة ، وكالحياة في الجسم ، ونحو ذلك .

ويقولون : هو بذاته في كلِّ مكان ؛ وهذا قول قُدماء الجهمية الذين كَفَّرَهم أئمَّة الإسلام ، وحُكِي عن الجَهْم أنه كان يقول : هو مثل هذا الهواء ، أو قال هو هذا الهواء .اهـ

وقال أيضًا في "مجموع الفتاوى" (٣/٣٩٢) : وهم صنفان :

قوم : يَخُصُّونه بالحلول أو الاتِّحاد في بعض الأشياء ، كما يقوله النصارى في المسيح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ =

الجهمية[١]، وغيرهم.

ومذهبُهم باطل مُنكرٌ، أجمع السَّلَف على بطلانه وإنكاره، كما سبق[٢].

القسم الثالث: يقولون: إنَّ معيَّة الله لخلقه مقتضاها أن يكون معهم في الأرض، مع ثبوت علوِّه فوق عرشه.

ذكرَ هذا شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة (ص: ٢٢٩ جـ ٥) من "مجموع الفتاوى"[٣].

=

والغالية في علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ونحوه.

وقوم: في أنواع من المشايخ، وقوم في بعض الملوك، وقوم في بعض الصور الجميلة؛ إلى غير ذلك من الأقوال التي هي شر من مقالة النصارى.

وصنف: يَعُمُّون فيقولون بحلوله أو اتِّحاده في جميع الموجودات - حتى الكلاب والخنازير والنجاسات، وغيرها - كما يقول ذلك قوم من الجهمية .اهـ

وانظر: "الأنساب" للسَّمْعاني (٢/٢٤٩-٢٥٠).

(١) وقال عنهم ابن القَيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ في "الصواعق المرسلة" (١/٢٣٤): قالوا هو في كلِّ مكان بذاته، فنزَّهوه عن استوائه على عرشه، ومُباينته لخلقه، وجعلوه في أجواف البيوت والآبار والأواني والأمكنة التي يرغب عن ذكرها، فهؤلاء قُدماء الجهمية.

فلمَّا عَلِمَ متأخِّروهم فساد ذلك، قالوا: ليس وراء العالم، ولا فوق العرش إلَّا العدم المحض، وليس هناك ربٌّ يُعْبَد، ولا إلٰه يُصلَّى له ويُسْجَد، ولا هو أيضًا في العالم. فجعلوا نسبته إلى العرش كنسبته إلى أخسِّ مكان تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيرًا .اهـ

(٢) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في "مجموع الفتاوى" (٢/٤٦٦): وأما الحلول المطلق وهو: أن الله تعالى بذاته حالٌّ في كلِّ شيء، فهذا تحكيه أهل السنة والسلف عن قدماء الجهمية، وكانوا يكفِّرونهم بذلك .اهـ

(٣) قال شيخ الإسلام في "مجموع الفتاوى" (٥/١٢٤): وهذا قول طوائف ذكرهم الأشعري في

=

وقد زعم هؤلاء أنَّهم أخذوا بظاهر النصوص في المعيَّة والعلوّ ، وكَذَبوا في ذلك فضَلُّوا(١) ؛ فإنَّ نصوص المعيَّة لا تقتضي ما ادَّعوه من الحُلُول ؛ لأنَّه باطل ، ولا يمكن أن يكون ظاهرُ كلام الله ورسوله باطلًا .

تنبيه :

اعلم أن تفسير السَّلَف لمعيَّة الله تعالى لخلقه بأنه معهم بعلمه ، لا يقتضي الاقتصار على العلم ، بل المعيَّة تقتضي أيضًا إحاطتَه بهم سمعًا وبصرًا وقدرةً وتدبيرًا ، ونحوَ ذلك من معاني ربوبيته .

تنبيه آخر :

أشرتُ فيما سبقَ إلى أنَّ علوَّ الله تعالى ثابت بالكتاب والسُّنَّة ، والعقل ، والفِطْرة ، والإجماع .

- **أمَّا الكتاب** ، فقد تنوَّعت دلالته على ذلك :

فتارةً بلفظ العلوِّ ، والفوقية ، والاستواء على العرش ، وكونِهِ في السماء ، كقوله تعالى : ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ، ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨] ، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] ، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ

=

"المقالات الإسلامية" ، وهو موجود في كلام طائفة من السالمية والصوفية .اهـ

(١) أي : في تفسيرهم للمعيَّة ، أمَّا إقرارهم بعلوِّ الله تعالى فصحيح .

بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦] .

وتارةً بلفظ صعود الأشياء، وعُرُوجها، ورَفْعها إليه، كقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾ [آل عمران: ٥٥] .

وتارة بلفظ نزول الأشياء منه، ونحو ذلك، كقوله تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾ [النحل: ١٠٢]، ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾(١) [السجدة: ٥] .

- وأمَّا السُّنَّة، فقد دَلَّت عليه بأنواعها:

القولية، والفعلية، والإقرارية، في أحاديث كثيرة، تبلغ حَدَّ التواتر، وعلى وجوه مُتنوِّعة، كقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في سجوده: « **سُبْحَانَ رَبِّيَ الأَعْلَى** »(٢)، وقوله: « **إِنَّ اللهَ لَمَّا قَضَى الْخَلْقَ كَتَبَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي** »(٣)، وقوله: « **أَلَا تَأْمَنُونِي، وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ** »(٤).

---

(١) ليس في الآية ذكر لفظ النزول، لكن فيها ما يدلُّ عليه، فالسماء في العُلوّ، والأرض في السُّفل، والأمر يُدبَّر من السماء إلى الأرض، فهذا هو معنى النزول.

(٢) رواه مسلم (٧٧٢) عن حُذَيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه البخاري (٧٤٢٢)، ومسلم (٢٧٥١) عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٤) رواه البخاري (٤٣٥١)، ومسلم [(١٠٦٤)-٤٤] عن أبي سعيد الخُدْري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وثَبَتَ عنه أنَّه رفعَ يديه ، وهو على المنبر يـوم الجمعة ، يقـول : « اللَّهُمَّ أَغِثْنَا »[١] .

وأنَّه رفع يده إلى السماء ، وهو يخطب الناس يوم عَرَفَة ، حين قالوا : نشهد أنَّك قد بلَّغتَ ، وأدَّيْتَ ، ونصحتَ ، فقال : « اللَّهُمَّ ، اشْهَدْ »[٢] .

وأنه قال للجارية : « أَيْنَ اللهُ » ؟ قالت : في السماء .

فأقرها ، وقال لسيِّدها : « أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ »[٣] .

- **وأمَّا العَقْل** ، فقد دلَّ على وجوب صفة الكمال لله تعالى وتنزيهه عن النقص . والعلوُّ صفةُ كمالٍ ، والسُّفْل نقصٌ ، فوجب لله تعالى صفةُ العلوِّ ، وتنزيهُه عن ضدِّه .

- **وأمَّا الفِطْرَة** ، فقد دلَّت على علوِّ الله تعالى دلالةً ضروريَّةً فِطْريَّةً ، فما من داعٍ أو خائف فَزِعَ إلى ربِّه تعالى إلَّا وَجَدَ في قلبه ضرورة الاتجاه نحوَ العلـوِّ ، لا يلتفت عن ذلك يَمْنَةً ولا يَسْرَةً .

واسألِ المُصلِّين ، يقول الواحد منهم في سجوده : (سبحان ربي الأعلى) ، أين تتَّجِهُ قلوبُهم حينذاك ؟

- **وأمَّا الإجماع** ، فقد أجمعَ الصحابة ، والتابعون ، والأئمَّة : على أن الله تعالى فوق سماواته مُسْتوٍ على عرشه .

---

(١) رواه البخاري (١٠١٤) ، ومسلم [(٨٩٧)-٨] عن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

(٢) رواه مسلم (١٢١٨) عن جابر بن عبدالله رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا .

(٣) رواه مسلم (٥٣٧) عن معاوية بن الحكم السُّلَمي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

وكلامُهم مشهور في ذلك نصًّا وظاهرًا ، قال الأوزاعي : كنَّا والتابعون مُتوافرون نقول : إن الله - تعالى ذِكْرُهُ - فوق عرشه ، ونؤمن بما جاءت به السُّنَّة من الصفات[(١)] .

وقد نقلَ الإجماع على ذلك غير واحد من أهل العلم ، ومُحالٌ أن يقع في ذلك خلافٌ ، وقد تطابقت عليه هذه الأدلةُ العظيمة التي لا يخالفها إلَّا مُكابِـرٌ ، طُمِسَ على قلبه ، واجْتالتْه الشياطين عن فطرته . نسأل الله تعالى السلامة والعافية .

فعلوُّ الله تعالى بذاته وصفاته من أبين الأشياء ، وأظهرِها دليلًا ، وأحقِّ الأشياء ، وأثبتِها واقعًا .

---

(١) لا بأس به :

رواه البَيْهَقِي في "الأسماء والصفات" (٢/ رقم : ٨٦٥) ، ومن طريقه الذهبي في "العرش" (٢/ رقم : ١٥٠) ، وفي "السِّيَر" (٧/١٢٠-١٢١) .

وفيه محمد بن كثير المِصِّيصِي : صدوق كثير الغلط .

وقد صحَّحه شيخ الإسلام في "الفتاوى" (٥/٣٩) ، وفي "دَرْء التعارض" (٦/٢٦٢) .

وقال الذهبي : رواته أئمَّة ثقات .اهـ

فائدة: قال شيخ الإسلام في "مجموع الفتاوى" (٥/٣٩) : وإنَّما قال الأوزاعي هذا بعد ظهور مذهب جَهْم المنكر لكون الله فوق عرشه ، والنافي لصفاته ؛ ليعرف الناس أنَّ مذهب السَّلَف خلاف ذلك .اهـ

تنبيه ثالث :

اعلم أيُّها القارئ الكريم ، أنَّه صَدَرَ منِّي كتابة لبعض الطلبة تتضمَّن ما قلتُه في بعض المجالس في معيَّة الله تعالى لخلقه ، ذكرتُ فيها :

أنَّ عقيدتنا أنَّ لله تعالى معيَّةً حقيقيةً ذاتيةً تليق به ، وتقتضي إحاطته بكلِّ شيء علمًا وقدرةً وسمعًا وبصرًا وسلطانًا وتدبيرًا ، وأنه سبحانه مُنزَّهٌ أن يكون مختلطًا بالخلق ، أو حالًّا في أمكنتهم .

بل هو العليُّ بذاته وصفاته ، وعلوُّه من صفاته الذاتية التي لا ينفكُّ عنها ، وأنَّه مُستوٍ على عرشه ، كما يليق بجلاله ، وأن ذلك لا ينافي معيَّته ؛ لأنَّه تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] .

وأردتُ بقولي : (ذاتية) توكيدَ حقيقةِ معيَّتِهِ تبارك وتعالى ، وما أردت أنَّه مع خلقه سبحانه في الأرض ، كيف وقد قلتُ في نفس هذه الكتابة - كما ترى - : إنه سبحانه مُنزَّهٌ أن يكون مختلطًا بالخلق ، أو حالًّا في أمكنتهم ، وأنَّه العليُّ بذاته وصفاته ، وأنَّ علوَّه من صفاته الذاتية التي لا ينفكُّ عنها .

وقلتُ فيها أيضًا - ما نصُّه بالحرف الواحد - : ونَرَى أنَّ مَن زعمَ أن الله بذاته في كلِّ مكان ، فهو كافرٌ أو ضالٌّ ، إن اعتقده ، وكاذبٌ إنْ نَسَبَهُ إلى غيره من سَلَف الأُمَّة أو أئمَّتها .اهـ

ولا يمكن لعاقل عَرَفَ اللهَ ، وقَدَّرَه حقَّ قَدْرِهِ أن يقول : إن الله مع خلقه في الأرض .

وما زِلْتُ - ولا أزال - أُنكِر هذا القول في كلِّ مجلس من مجالسي جَرَى فيه ذِكْرُهُ .

وأسأل الله تعالى أن يُثبِّتني وإخواني المسلمين بالقـول الثابت في الحياة الدنيا، وفي الآخرة.

هذا وقد كتبتُ بعد ذلك مقالًا نُشر في مجلة (الدَّعْوة) التي تصدر في الرياض، نُشر يوم الاثنين الرابع من شهر محرم سنة ١٤٠٤هـ (برقم ٩١١)[١].

قرَّرتُ فيه ما قرَّره شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أنَّ معيَّة الله تعالى لخلقه حقٌّ على حقيقتها، وأن ذلك لا يقتضي الحُلُول والاختلاط بالخلق، فضلًا عن أن يستلزمه.

ورأيتُ من الواجب استبعادَ كلمة (ذاتية)، وبَيَّنْتُ أوجه الجمع بين علوِّ الله تعالى، وحقيقةِ المعيَّة.

واعلمْ أنَّ كلَّ كلمة تستلزم كون الله تعالى في الأرض، أو اختلاطَه بمخلوقاته، أو نفيَ علوِّه، أو نفيَ استوائه على عرشه، أو غيرَ ذلك ممَّا لا يليق به تعالى، فإنَّها كلمة باطلة، يجب إنكارُها على قائلها كائنًا من كان، وبأيِّ لفظ كانت.

وكلُّ كلام يُوْهِم - ولو عند بعض الناس - ما لا يليق بالله تعالى، فإن الواجب تجنُّبه لئلَّا يُظَنُّ بالله تعالى ظنَّ السُّوء[٢].

---

(١) سوف تجدها في نهاية هذا الكتاب.

(٢) هذا أمرٌ، وأمرٌ آخر أن هذه اللفظة لا تُعرف عن سَلَف هذه الأمة، قال الشيخ أحمد النَّجْمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لا أعرف أحدًا من أهل السنة والجماعة قال: إن المعيَّة ذاتيَّة في المخلوقات، أو ما ورد في الآيات والأحاديث، وإنما يعني المعيَّة معيَّة بالعلم والهَيْمَنة والقدرة .اهـ من تعليقاته =

لكن ما أثبتَه اللهُ تعالى لنفسه في كتابه ، أو على لسان رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فالواجب إثباتُه ، وبيانُ بطلانِ وَهْمِ مَن تَوَهَّمَ فيه ما لا يليق بالله عَزَّوَجَلَّ[(١)] .

❀❀❀

=

على "العقيدة الواسطية" (ص : ٤١) .

(١) يشير الشيخ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى من ردَّ عليه في هذه المسألة .

وقد سُئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "لقاء الباب المفتوح" بالسؤال الآتي : أخذتُ كتابًا من مكتبة المدرسة يقول فيه صاحبه : إنه يردُّ على فضيلتكم في قضية قديمة مطبوعة ، يقول : إنكم تقولون : معية الله للخلق معيَّة ذاتية ، أرجو الفصل في هذه القضية ، وهل يُقرأ هذا الكتاب ، أم لا يقرأ ؟ .

فأجاب فضيلته بجواب طويل إلى أن قال :

لكن بعض الناس فَهِمَ من هذا فهمًا خطأً ، ونحن بريئون منه والحمد لله ، مِن أوَّل عقيدتنا إلى أن نلقى الله عَزَّوَجَلَّ ، أن نقول : إن الله معنا في الأرض ، هذا لا نقول به إطلاقًا ، فَفَهِمَ بعضُ الناس هذا الفهم ، وإذا فهم هذا فلا شكَّ أن هذا منكر يجب إنكاره ، فهو إذا كانت نيَّته حسنة لا يُلام على هذا ، وإن كان سيئًا فالله يتولَّى السرائر .اهـ

المثالان السابع والثامن :

قوله تعالى : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] ، وقوله : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾ [الواقعة: ٨٥] .

حيث فُسِّر القُرْب فيهما بقرب الملائكة .

والجواب[1] **:** أن تفسير القُرْب فيهما بقرب الملائكة ليس صرفًا للكلام

---

(١) شبهة المُحرِّفة هنا : أن ظاهر القُرْب في الآيتين يعود إلى الله تعالى ، وتفسيره بقرب الملائكة صرفٌ لظاهر النصِّ ، وهذا هو التأويل ، فكيف يا أهل السنة تنكرون علينا أمرًا قد وقعتم أنتم فيه ؟ .

قلتُ : المعروف عند السَّلَف تفسير الآيتين بقرب الملائكة ، ولم يقل أحد منهم : إن هذا صرفٌ للكلام عن ظاهره .

قال شيخ الإسلام في رَحِمَهُ اللَّهُ "مجموع الفتاوى" (٥/٤٩٤) : وقوله : ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾﴾ [الواقعة: ٨٣] ، ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤] ، ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [الواقعة: ٨٥] ، فالمراد به قربُه إليه بالملائكة ، وهذا هو المعروف عن المفسِّرين المتقدِّمين من السَّلَف ، قالوا : مَلَكُ الموت أدنى إليه من أهله ، ولكن لا تُبصرون الملائكة .

وقد قال طائفة : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾ بالعلم ، وقال بعضهم : بالعلم والقدرة ، ولفظ بعضهم : بالقدرة والرؤية . وهذه الأقوال ضعيفة ؛ فإنه ليس في الكتاب والسُّنَّة وصفُه بقرب عامٍّ من كلِّ موجود حتى يحتاجوا أن يقولوا بالعلم والقدرة والرؤية ؛ ولكن بعض الناس لمَّا ظنُّوا أنه يوصف بالقرب من كلِّ شيء تأوَّلوا ذلك بأنه عالمٌ بكلِّ شيء ، قادر على كلِّ شيء ، وكأنهم ظنُّوا أن لفظ (القُرْب) مثل لفظ (المعيَّة) .اهـ =

عن ظاهره لمن تدبَّره .

أمَّا الآية الأولى : فإن القرب مقيَّد فيها بما يدلُّ على ذلك[1] ، حيث قال : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ (١٦) إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ (١٧) مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ (١٨)﴾ [ق: ١٦ – ١٨] .

ففي قوله : ﴿إِذْ يَتَلَقَّى﴾ دليل على أن المراد به قُرب المَلَكين المُتلقِّيين[2] .

وأمَّا الآية الثانية : فإن القرب فيها مُقيَّد بحال الاحتضار ، والذي يَحْضُر الميِّتَ عند موته هم الملائكة ، لقوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ

=

وجمع شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بين القولين فقال في "مجموع الفتاوى" (١٢٩/٥) : فقوله : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ ، هو قُرْبُ ذوات الملائكة ، وقُرْب علم الله ؛ فذاتهم أقرب إلى قلب العبد من حبل الوريد .اهـ

(١) أي : على قرب الملائكة .

(٢) قال شيخ الإسلام في "مجموع الفتاوى" (١٢٩/٥) : فقوله : ﴿إِذْ﴾ ظرف ، فأخبر أنهم أقرب إليه من حبل الوريد حين يتلقى المتلقيان ما يقول .اهـ

وذكر ابن كثير وجهًا ثانيًا ، فقال في "التفسير" : فإنه لم يقل : وأنا أقرب إليه من حبل الوريد ، وإنما قال : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ ، كما قال في المحتضر : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ (٨٥)﴾ [الواقعة: ٨٥] ، يعني : ملائكته .اهـ

قال شيخ الإسلام في "مجموع الفتاوى" (٥٠٢/٥) : فإن المراد بقوله : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾ ؛ أي : بملائكتنا في الآيتين ، وهذا بخلاف لفظ (المعية) ؛ فإنه لم يقل : ونحن معه ، بل جعل نفسه هو الذي مع العباد .اهـ

رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١].

ثمَّ إنَّ في قوله: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ دليلًا بيِّنًا على أنَّهم الملائكة، إذ يدلُّ على أن هذا القريب في نفس المكان، ولكن لا نُبْصِرُه، وهذا يُعيِّن أن يكون المراد قُرب الملائكة لاستحالة ذلك في حقِّ الله تعالى.

• **بقي أن يقال: فلماذا أضاف الله القُرْب إليه، وهل جاء نحو هذا التعبير مرادًا به الملائكة؟.**

فالجواب: أضاف الله تعالى قُرْبَ ملائكته إليه؛ لأنَّ قُرْبَهم بأمره، وهم جنوده ورسله.

وقد جاء نحو هذا التعبير مرادًا به الملائكة، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴿١٨﴾﴾ [القيامة: ١٨]، فإن المراد به قراءة جبريل القرآن على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع أن الله تعالى أضاف القراءة إليه، لكن لمَّا كان جبريل يقرؤه على النَّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأمر الله تعالى صحَّت إضافة القراءة إليه تعالى.

وكذلك جاء في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَىٰ يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٤﴾﴾ [هود: ٧٤]، وإبراهيم إنَّما كان يجادل الملائكة الذين هم رسل الله تعالى[1].

---

(١) قال ابن القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ في "شفاء العليل" (ص: ١٧٦): وقد أضاف الله سبحانه كثيرًا من الحوادث إليه، وأضافها إلى بعض مخلوقاته، كقوله: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]، وقال: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة: ١١]، =

المثالان التاسع والعاشر :

قوله تعالى عن سفينة نوح : ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] ، وقوله لموسى : ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ [طه: ٣٩] .

=

وقال : ﴿تَوَفَّتۡهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام: ٦١] .

وقال : ﴿إِذۡ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّي مَعَكُمۡ فَثَبِّتُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ سَأُلۡقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعۡبَ﴾ [الأنفال: ١٢] ، وقال : ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ .

وقال : ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [النساء: ١١٣] ، وقال : ﴿قُلۡ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلۡقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢] .

وقال : ﴿فَأَخَذَهُمُ ٱلۡعَذَابُ﴾ [النحل: ١١٣] ، ﴿فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلصَّيۡحَةُ﴾ [الحجر: ٧٣] ، وقال : ﴿فَكُلًّا أَخَذۡنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾ [العنكبوت: ٤٠] ، ﴿فَأَخَذۡنَٰهُمۡ أَخۡذَ عَزِيزٖ مُّقۡتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢] .

وهذا كثير فأضاف هذه الأفعال إلى نفسه ؛ إذ هي واقعة بخلقه ومشيئته وقضائه ، وأضافها إلى أسبابهما ؛ إذ هو الذي جعلها أسبابًا لحصولها بين الإضافتين ، ولا تناقض بين السببين .

وإذا كان كذلك تبيَّن أن إضافة الفعل الاختياري إلى الحيوان بطريق التسبُّب وقيامه به ووقوعه بإرادته ، لا ينافي إضافته إلى الربِّ سبحانه خلقًا ومشيئة وقدرًا .

ونظيره قوله تعالى : ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلۡمَآءُ حَمَلۡنَٰكُمۡ فِي ٱلۡجَارِيَةِ ١١﴾ [الحاقة: ١١] ، وقال لنوح : ﴿ٱحۡمِلۡ فِيهَا مِن كُلّٖ زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [هود: ٤٠] ، فالربُّ سبحانه هو الذي حملهم فيها بإذنه وأمره ومشيئته ، ونوح حملهم بفعله ومباشرته .اهـ

والجواب[١] : أن المعنى في هاتين الآيتين على ظاهر الكلام وحقيقته . لكن ما ظاهر الكلام ، وحقيقتُه هنا ؟ .

هل يقال : إنَّ ظاهره وحقيقته أن السفينة تجري في عين الله ، أو أن موسى عليه الصلاة والسلام يُربَّى فوق عين الله تعالى ؟ ! .

أو يقال : إنَّ ظاهره أن السفينة تجري ، وعينُ الله ترعاها وتكْلَؤُها ، وكذلك تربية موسى تكون على عين الله تعالى يرعاه ويكلؤه بها .

ولا ريب أن القول الأول باطل من وجهين :

الأول : أنَّه لا يقتضيه الكلام بمقتضى الخِطَاب العربي ، والقرآنُ إنَّما نزلَ بلُغَة العرب ، قال الله تعالى : ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢﴾ [يوسف: ٢] ، وقال تعالى : ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ۝١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ۝١٩٥﴾ [الشعراء: ١٩٣ - ١٩٥] .

---

(١) شبهة المُحرِّفة هنا : ظنُّهم أن ظاهر قوله تعالى : ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ أن السفينة تجري في جوف عينه تعالى . وظاهر الآية الأخرى : ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ أن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ يُربَّى فوق عين الله تعالى .

ثم قالوا : وأنتم يا أهل السنة قلتم : إن المعنى : أن السفينة تجري بمرأًى من الله وحفظِه ، وأن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ يُربَّى بمرأًى من الله وحفظِه .

قالوا : وهذا هو التأويل الذي أنكرتموه علينا ، قد وقعتم أنتم فيه .

قلتُ : وما جعلوه ظاهر الآيتين ليس هو الظاهر ، لا من جهة اللغة ، ولا من جهة المعنى ، كما قد بيَّنه المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيانًا شافيًا ، والحمد لله .

ولا أحد يفهم من قول القائل : (فلان يسير بعيني) ، أنَّ المعنى أنَّه يسير داخل عينه ، ولا من قول القائل : (فلانٌ تَخَرَّج على عيني) ، أنَّ تخرُّجه كان وهو راكبٌ على عينه .

ولو ادَّعَى مُدَّعٍ أن هذا ظاهر اللفظ في هذا الخطاب لضَحِكَ منه السُّفهاء فضلًا عن العقلاء .

الثاني : أن هذا ممتنع غاية الامتناع ، ولا يمكن لمن عَرَفَ اللهَ ، وقَدَّرَه حقَّ قدرِهِ أن يفهمه في حقِّ الله تعالى ؛ لأنَّ الله تعالى مُستوٍ على عرشه ، بائنٌ من خلقِهِ ، لا يحلُّ فيه شيء من مخلوقاته ، ولا هو حالٌّ في شيء من مخلوقاته سبحانه وتعالى عن ذلك عُلُوًّا كبيرًا .

فإذا تبيَّن بطلان هذا من الناحية اللفظية والمعنوية[1] تعيَّن أن يكون ظاهر الكلام هو القول الثاني : أن السفينة تجري ، وعين الله ترعاها وتَكْلَؤُها ، وكذلك تربية موسى تكون على عين الله يرعاه ويكلؤه بها .

وهذا معنى قول بعض السَّلَف : (بمرأًى منِّي) ؛ فإن الله تعالى إذا كان يكلؤه بعينه لزمَ من ذلك أن يراه ، ولازمُ المعنى الصحيح جزءٌ منه ، كما هو

---

(١) قوله : (**الناحية اللفظية**) ، يشير إلى الوجه الأول ، وذلك أن العرب لا يفهمون من مثل هذه الألفاظ تلك المعاني الباطلة التي جعلها هؤلاء المُحرِّفة ظاهر القرآن .

وقوله : (**المعنوية**) ، يشير إلى الوجه الثاني ، فمن جعل ظاهر هذه النصوص مثلَ تلك المعاني الباطلة فقد وصف ربَّه عَزَّوَجَلَّ بما لا يليق به .

معلوم من دلالة اللفظ حيث تكون بالمطابقة والتضمُّن والالتزام[١] .

❁❁❁❁

---

(١) ولهذا قال ابن جرير الطَّبَري في "جامع البيان" (٢٢/٤٨٨) : ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨] يقـول جـلّ ثناؤه : فإنك بمرأًى منّا ، نراك ونرى عملك ، ونحن نحوطك ونحفظك ، فلا يصل إليك من أرادك بسوء من المشركين .اهـ

المثال الحادي عشر :

قوله تعالى في الحديث القُدْسي(١) : « وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ

---

(١) **الحديث القدسي** : هو ما نُقل إلينا عن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع إسناده إيَّاه إلى ربِّه عَزَّ وَجَلَّ .
قال العَيْني في "عمدة القاري" (٣٧٠/١٠) - نقلًا عن الكرماني - : ومثلُه يُسمَّى بالحديث القدسي والإلهي والرباني .اهـ
وهو نسبة إلى القُدْس : بمعنى (الطُّهْر) ، كما في "القاموس المحيط" .
فائدة جليلة: قال الشيخ المصنِّف في "القول المفيد" (٨١/١-٨٣) : وقد اختلف العلماء - رحمهم الله - في لفظ الحديث القدسي : هل هو كلام الله تعالى ، أو أن الله تعالى أوحى إلى رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معناه ، واللفظ لفظ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ على قولين :
القول الأول : أن الحديث القدسي من عند الله لفظه ومعناه ؛ لأن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أضافه إلى الله تعالى ، ومن المعلوم أن الأصل في القول المضاف أن يكون بلفظ قائله لا ناقله ، لا سيَّما والنَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أقوى الناس أمانة وأوثقهم رواية .
القول الثاني : أن الحديث القدسي معناه من عند الله ، ولفظه لفظ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وذلك لوجهين :
الوجه الأول : لو كان الحديث القدسي من عند الله لفظًا ومعنًى لكان أعلى سندًا من القرآن ؛ لأن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يرويه عن ربِّه تعالى بدون واسطة ؛ كما هو ظاهر السياق ، أمَّا القرآن فنزل على النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بواسطة جبريل ؛ كما قال تعالى : ﴿ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ ﴾ [النحل: ١٠٢] ، وقال : ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾ [الشعراء: ١٩٣ - ١٩٥] .
الوجه الثاني : أنه لو كان لفظ الحديث القدسي من عند الله ؛ لم يكن بينه وبين القرآن فرقٌ ؛ لأن كليهما على هذا التقدير كلام الله تعالى ، والحكمة تقتضي تساويهما في الحكم =

حين اتَّفقا في الأصل ، ومن المعلوم أن بين القرآن والحديث القدسي فروقًا كثيرة :

منها : أن الحديث القدسي لا يتعبَّد بتلاوته ، بمعنى أن الإنسان لا يتعبَّد لله تعالى بمجرَّد قراءته ؛ فلا يثاب على كلِّ حرف منه عشر حسنات ، والقرآن يتعبَّد بتلاوته بكلِّ حرف منه عشر حسنات .

ومنها : أن الله تعالى تحدَّى أن يأتي الناس بمثل القرآن أو آية منه ، ولم يَرِدْ مثل ذلك في الأحاديث القدسية .

ومنها : أن القرآن محفوظ من عند الله تعالى ؛ كما قال سبحانه : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [الحجر : ٩] ، والأحاديث القدسية بخلاف ذلك ؛ ففيها الصحيح والحسن ، بل أُضيف إليها ما كان ضعيفًا أو موضوعًا ، وهذا وإن لم يكن منها لكن نُسب إليها ، وفيها التقديم والتأخير والزيادة والنقص .

ومنها : أن القرآن لا تجوز قراءته بالمعنى بإجماع المسلمين ، وأما الأحاديث القدسية ؛ فعلى الخلاف في جواز نقل الحديث النبوي بالمعنى ، والأكثرون على جوازه .

ومنها : أن القرآن تُشرع قراءته في الصلاة ، ومنه ما لا تصحُّ الصلاة بدون قراءته ، بخلاف الأحاديث القدسية .

ومنها : أن القرآن لا يمسُّه إلَّا الطاهر على الأصحِّ ، بخلاف الأحاديث القدسية .

ومنها : أن القرآن لا يقرؤه الجنب حتى يغتسل على القول الراجح ، بخلاف الأحاديث القدسية .

ومنها : أن القرآن ثبت بالتواتر القطعي المفيد للعلم اليقيني ، فلو أنكر منه حرفًا أجمع القُرَّاء عليه ؛ لكان كافرًا ، بخلاف الأحاديث القدسية ؛ فإنه لو أنكر شيئًا منها مُدَّعيًا أنه لم يثبت ؛ لم يكفر ، أمَّا لو أنكره مع علمه أن النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قاله ؛ لكان كافرًا لتكذيبه النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

حَتَّى أُحِبَّهُ ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطُشُ بِهَا ، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا ، وَإِنْ سَأَلَنِي لأُعْطِيَنَّهُ ، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لأُعِيذَنَّه »[1] .

=

وأجاب هؤلاء عن كون النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أضافه إلى الله ، والأصل في القول المضاف أن يكون لفظ قائله بالتسليم أن هذا هو الأصل ، لكن قد يضاف إلى قائله معنًى لا لفظًا ؛ كما في القرآن الكريم ؛ فإن الله تعالى يُضيف أقوالًا إلى قائليها ، ونحن نعلم أنها أضيفت معنًى لا لفظًا ، كما في (قصص الأنبياء) وغيرهم ، وكلام الهُدْهُد والنَّمْلة ؛ فإنه بغير هذا اللفظ قطعًا .

وبهذا يتبيَّن رجحان هذا القول ، وليس الخلاف في هذا كالخلاف بين الأشاعرة وأهل السنة في كلام الله تعالى ؛ لأن الخلاف بين هؤلاء في أصل كلام الله تعالى ؛ فأهل السنة يقولون : كلام الله تعالى كلام حقيقي مسموع يتكلَّم سبحانه بصوت وحرف ، والأشاعرة لا يثبتون ذلك ، وإنما يقولون : كلام الله تعالى هو المعنى القائم بنفسه ، وليس بحرف وصوت ، ولكن الله تعالى يخلق صوتًا يُعبِّر به عن المعنى القائم بنفسه ، ولا شك في بطلان قولهم ، وهو في الحقيقة قول المعتزلة ؛ لأن المعتزلة يقولون : القرآن مخلوق ، وهو كلام الله ، وهولاء يقولون : القرآن مخلوق ، وهو عبارة عن كلام الله ، فقد اتَّفق الجميع على أن ما بين دفَّتي المصحف مخلوق .

ثم لو قيل في مسألتنا : الكلام في الحديث القدسي : إن الأولى ترك الخوض في هذا ؛ خوفًا من أن يكون من التنطُّع الهالك فاعله ، والاقتصار على القول بأن الحديث القدسي ما رواه النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ربِّه وكفى ؛ لكان ذلك كافيًا ، ولعلَّه أسلم ، والله أعلم .اهـ

(١) رواه البخاري (٦٥٠٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

فائدة: قال شيخ الإسلام في "مجموع الفتاوى" (٣٧١/٢) : فهـذا أصحُّ حديث روي في
=

والجواب[١] : أن هذا الحديث صحيح ، رواه البخاري في باب التواضع الثامن والثلاثين من (كتاب الرقاق) .

وقد أخذ السَّلَف أهل السُّنَّة والجماعة بظاهر الحديث ، وأَجْرَوه على حقيقته . ولكن ما ظاهر هذا الحديث ؟ .

هل يقال : إنَّ ظاهره أن الله تعالى يكون سَمْعَ الولي ، وبَصَرَه ، ويدَه ، ورِجْلَه ؟ .

=

الأولياء .اهـ

(١) شبهة المُحرِّفة التي أوردوها على أهل السنة هي : أنَّ ظاهر الحديث يدلُّ على الله تعالى نَفْس هذه الأعضاء ، وأنتم يا أهل السنة قلتم : إنه بمعنى توفيق الله تعالى لعبده المؤمن في سائر أعماله .

وهذا في الحقيقة صرفٌ لظاهر النصّ ، وهو التأويل الذي أنكرتموه علينا .

قلتُ : ما ادَّعوه أنه ظاهر الحديث كذبٌ ظاهرٌ ، وقولٌ باطل ، قال ابن القَيِّم في "عدة الصابرين" (ص : ٣٥-٣٦) : ليس المراد أني كنتُ نفس هذه الأعضاء والقُوى ، كما يظنُّه أعداء الله أهل الوحدة ، وإنَّ ذات العبد هي ذات الربِّ تعالى الله عن قول إخوان النصارى علوًّا كبيرًا .

ولو كان كما يظنُّون لم يكن فرقٌ بين هذا العبد وغيره ، ولا بين حالتي تقرُّبه إلى ربِّه بالنوافل وتمقُّته إليه بالمعاصي ، بل لم يكن هناك مُتقرِّب ومتقرَّب إليه ، ولا عبد ولا معبود ، ولا مُحِبٌّ ولا محبوب ، فالحديث كلُّه مكذِّب لدعواهم الباطلة من نحو ثلاثين وجهًا ، تُعرف بالتأمُّل الظاهر .اهـ

فيكون ما قاله أهل السنة هو ظاهر الحديث ، والحمد لله .

أو يقال : إنَّ ظاهره أن الله تعالى يُسَدِّد الوليَّ في سمعه ، وبصره ، ويده ، ورجله ، بحيث يكون إدراكه وعَمَلُه لله وبالله وفي الله ؟ .

ولا ريب أن القول الأول ليس ظاهر الكلام ، بل ولا يقتضيه الكلام لمن تدبَّر الحديث ؛ فإن في الحديث ما يَمْنَعُه من وجهين :

الوجه الأول : أن الله تعالى قال : « **وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ** » ، وقال : « **وَإِنْ سَأَلَنِي لأُعْطِيَنَّهُ ، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لأُعِيذَنَّه** » .

فأثبتَ عبدًا ومعبودًا ، ومُتقرِّبًا ومُتقرَّبًا إليه ، ومُحِبًّا ومحبوبًا ، وسائلًا ومسئولًا ، ومُعطيًا ومُعطًى ، ومستعيذًا ومستعاذًا به ، ومُعيذًا ومُعاذًا .

فسياق الحديث يدلُّ على اثنين متباينين ، كلُّ واحد منهما غير الآخر ، وهذا يمنع أن يكون أحدهما وَصْفًا في الآخر ، أو جزءًا من أجزائه .

الوجه الثاني : أنَّ سَمْعَ الوليِّ ، وبصره ، ويده ، ورجله كلَّها أوصاف أو أجزاء ٨١
في مخلوق حادِثٍ بعد أن لم يكن ، ولا يمكن لأيِّ عاقلٍ أن يفهم أن الخالق الأول الذي ليس قبله شيء يكون سمعًا ، وبصرًا ، ويدًا ، ورجلًا لمخلوق .

بل إن هذا المعنى تشمئزُّ منه النفس أن تتصوَّره ، ويَحْسِرُ[1] اللسان أن ينطق به ، ولو على سبيل الفَرْض والتقدير ، فكيف يسوغ أن يقال : إنَّه ظاهرُ الحديث القدسي ، وإنَّه قد صُرِفَ عن هذا الظاهر ؟

سبحانك اللَّهُمَّ وبحمدك ، لا نُحصي ثناءً عليك ، أنت كما أثنيتَ على

---

(١) في "تاج العروس" : حَسَرَ البَصَرُ يَحْسِر : كَلَّ وانْقَطَعَ نَظَرُهُ .اهـ

نفسك .

وإذا تبيَّن بطلان القول الأول وامتناعه ، تعيَّن القول الثاني ، وهو أن الله تعالى يُسَدِّد هذا الوليَّ في سمعه ، وبصره ، وعملِهِ . بحيث يكـون إدراكه بسمعه ، وبصره ، وعمله بيده ، ورجله ، كلّه لله تعالى إخلاصًا ، وبالله تعالى استعانة ، وفي الله تعالى شرعًا واتّباعًا ، فيتمُّ له بذلك كمالُ الإخلاص ، والاستعانة ، والمتابعة .

وهذا غاية التوفيق ، وهذا ما فسَّره به السَّلَف ، وهو تفسير مطابق لظاهر اللفظ ، موافقٌ لحقيقته ، مُتعيَّن بسياقه ، وليس فيه تأويلٌ ، ولا صَرْفٌ للكلام عن ظاهره ، ولله الحمد والمِنَّة .

المثال الثاني عشر :

قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فيما يرويه عن الله تعالى أنه قال : « مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شِبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا ، وَمَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا ، وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً »(١)(٢) .

---

(١) رواه البخاري (٧٤٠٥) ، ومسلم [(٢٦٧٥) - ٢] عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ .

ورواه مسلم [(٢٦٨٧) - ٢٢] عن أبي ذرٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ .

ورواه البخاري (٧٥٣٦) عن أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ .

ورواه البخاري (٧٥٣٧) ، ومسلم [(٢٦٧٥) - ٢٠] عن أنس بن مالك عن أبى هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا .

وجاء خارج "الصحيحين" عن آخرين .

قوله : (ذِرَاْعًا) ، قال الفَيُّومي في "المصباح المنير" : الذراع : اليد من كلّ حيوان ، لكنها من الإنسان من المرفق إلى أطراف الأصابع .اهـ

قوله : (بَاْعًا) ، قال الفَيُّومي : هو مسافة ما بين الكفَّين إذا بسطتَهما يمينًا وشمالًا .اهـ

(٢) وقبل بيان شبهة المُحرِّفة في هذا الحديث ، اعلم أن لأهل السنة - في معنى هذا الحديث - قولين :

الأول : أن هذا الحديث يُجْرَى على ظاهره كبقيَّة الصفات ، فأثبتوا له صفة القُرْب والهَرْوَلة .

وسيأتي كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُٱللَّهُ الذي نقله المصنِّف عنه .

الثاني : أنه كناية عن سرعة إجابة الله تعالى وقبول توبة العبد ، ولطفه ورحمته .

قال البغوي في "شرح السنة" (٥/٢٦) : روي عن الأعمش في تفسيره قال : « **تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا** » ، يعني بالمغفرة والرحمة ، وكذلك قال بعض أهل العلم : إن معناه : إذا تقرَّب إلي العبد
=

وهذا الحديث صحيح رواه مسلم في (كتاب الذِّكْر والدعاء) من حديث أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وروى نحوه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أيضًا .

وكذلك روى البخاري نحوه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في (كتاب التوحيد) الباب الخامس عشر[١] .

وهذا الحديث كغيره من النصوص الدالَّة على قيام الأفعال الاختيارية بالله تعالى ، وأنَّه سبحانه فَعَّالٌ لِمَا يريد ، كما ثبتَ ذلك في الكتاب والسُّنَّة .

مثل قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦] ، وقوله : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢] ، وقوله : ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] ، وقوله : ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥] .

=

بطاعتي واتباع أمري ، تتسارع إليه مغفرتي ورحمتي .اهـ

وقال المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ في "مجموع فتاواه ورسائله" (٢٥٩/١) : وذهب بعض العلماء من أهل السنة إلى أن قوله : « أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً » ، يراد به سرعة قبول الله تعالى ، وإقباله على العبد المتقرِّب إليه المتوجِّه بقلبه وجوارحه إلى ربِّه .اهـ

ورجَّح هذا القول الشيخ صالح الفوزان ، كما في كتابه "إتحاف القاري بالتعليقات على شرح السنة" للبربهاري (٢٧٩/١) .

فقال المُحرِّفة : هذا القول صرفٌ لظاهر الحديث ، وسيأتي الجواب عن هذا .

(١) تقدَّم آنفًا تخريجه .

وقوله ﷺ : « يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ »[١] ، وقوله ﷺ : « مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ مِنْ طَيِّبٍ - وَلاَ يَقْبَلُ اللهُ إِلاَّ الطَّيِّبَ - إِلاَّ أَخَذَهَا الرَّحْمَنُ بِيَمِينِهِ »[٢] .

إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالَّة على قيام الأفعال الاختيارية[٣] به تعالى .

فقوله في هذا الحديث : « تَقَرَّبْتُ مِنْهُ » ، و« أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً » من هذا الباب .

والسَّلَف - أهلُ السُّنَّة والجماعة - يُجْرُون هذه النصوص على ظاهرها وحقيقةِ معناها اللَّائق بالله عَزَّوَجَلَّ من غير تكييف ولا تمثيل .

قال شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة في "شرح حديث النزول" (ص : ٤٦٦ جـ ٥) من "مجموع الفتاوى" : وأمَّا دُنُوُّه نفسِهِ ، وتَقَرُّبُه من بعض عباده ، فهذا يُثبتُه من يُثبت قيام الأفعال الاختيارية بنفسه ، ومجيئَه يوم القيامة ، ونزولَه ، واستواءَه على العرش .

وهذا مذهب أئمَّة السَّلَف ، وأئمَّة الإسلام المشهورين ، وأهل الحديث ، والنَّقْلُ عنهم بذلك متواتر .اهـ

فأيُّ مانعٍ يمنع من القول بأنَّه يَقْرُب من عبده كيف يشاء مع عُلُوِّه ؟ .

وأيُّ مانعٍ يمنع من إتيانه كيف يشاء بدون تكييف ، ولا تمثيل ؟ .

---

(١) مُتَّفق عليه ، وقد تقدَّم .

(٢) رواه البخاري (١٤١٠) ، ومسلم [(١٠١٤)-٦٣] - واللفظ له - من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٣) سبق التعريف بها .

وهل هذا إلَّا من كمالِهِ أن يكون فعَّالًا لِمَا يريد على الوجه الذي [يليق به][(١)] ؟[(٢)] .

وذهبَ بعضُ الناس[(٣)] إلى أن قوله تعالى في هذا الحديث القدسي : « **أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً** » ، يُراد به سُرْعة قبول الله تعالى ، وإقبالِهِ على عبده المُتقرِّب إليه ، المُتوجِّه بقلبه وجوارحه ، وأنَّ مُجازاة الله للعامل له أكملُ من عمل العامل .

وعَلَّلَ ما ذهب إليه بأنَّ الله تعالى قال : « **وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي** » ، ومن المعلوم أن المُتقرِّب إلى الله عَزَّوَجَلَّ الطالبَ للوصول إليه لا يتقرَّب ، ويطلب الوصول إلى الله تعالى بالمشي فقط ، بل تارةً يكون بالمشي ، كالسير إلى المساجد ، ومشاعر الحَجِّ ، والجهاد في سبيل الله ، ونحوها .

وتارةً بالركوع والسجود ، ونحوهما ، وقد ثبتَ عن النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنَّ : « **أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ** »[(٤)] .

بل قد يكون التقرُّب إلى الله تعالى ، وطلبُ الوصول إليه ، والعبدُ مُضْطَجِع على جَنْبِه ، كما قال الله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ

---

(١) في بعض المطبوع : (به يليق) .

(٢) وقال ابن القيِّم رَحِمَهُٱللَّهُ في "مدارج السالكين" (٣/٢٧٢) : وليس القُرب في هذه المراتب كلِّها قربَ مسافة حسيَّة ولا مماسَّة ، بل هو قربٌ حقيقي ، والربُّ تعالى فوق سماواته على عرشه ، والعبد في الأرض .اهـ

(٣) سبق بيان ذلك .

(٤) رواه مسلم (٤٨٢) عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ .

جُنُوبِهِمْ ﴾ [آل عمران: ١٩١].

وقال النّبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعِمْران بن حُصيْن رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: « **صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ** »(١).

قال: فإذا كان كذلك صار المراد بالحديث بيان مُجازاة الله تعالى العبدَ على عملِهِ، وأنَّ مَن صَدَقَ في الإقبال على ربِّه - وإن كان بطيئًا - جازاه الله تعالى بأكمل مِن عمله وأفضل.

وصار هذا هو ظاهر اللفظ بالقرينة الشرعية المفهومة من سياقه.

وإذا كان هذا ظاهر اللفظ بالقرينة الشرعية، لم يكن تفسيره به خروجًا به عن ظاهره، ولا تأويلًا كتأويل أهل التعطيل، فلا يكون حُجَّة لهم على أهل السُّنَّة، ولله الحمد.

وما ذهب إليه هذا القائل له حَظٌّ من النَّظَر، لكن القول الأول أظهر وأسلمُ، وأليقُ بمذهب السَّلَف.

ويُجاب عمَّا جَعَلَه قرينة من كون التقرُّب إلى الله تعالى، وطلبِ الوصول إليه لا يختصُّ بالمشي، بأن الحديث خَرَجَ مخرج المثال لا الحصر، فيكون المعنى: من أتاني يمشي في عبادة تفتقر إلى المشي - لتوقُّفها عليه بكونه وسيلةً لها - كالمشي إلى المساجد للصلاة، أو مِن ماهِيَّتها، كالطَّواف والسَّعْي، والله تعالى أعلم.

❁❁❁

(١) رواه البخاري (١١١٧).

المثال الثالث عشر :

قوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ [يس: ٧١] ،

والجواب[1] : أن يقال : ما هو ظاهر هذه الآية وحقيقتها ، حتى يقال : إنَّها صُرِفَتْ عنه ؟ .

هل يقـال : إنَّ ظاهـرها أن الله تعالى خَلَقَ الأنعام بيده ، كما خلق آدم بيده ؟ .

أو يقال : إنَّ ظاهرها أن الله تعالى خلقَ الأنعام ، كما خلق غيرها ، لم يخلقها بيده ، لكن إضافة العمل إلى اليد ، والمراد صاحبها معروفٌ في اللغة العربية التي نزل بها القرآن .

أمَّا القول الأول فليس هو ظاهر اللفظ لوجهين :

أحدهما : أن اللفظ لا يقتضيه بمقتضى اللسان العربي الذي نزل [القرآن

---

(١) شبهة المُحرِّفة هنا : أن ظاهر قوله تعالى : ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ ، أن الله تعالى خلق سائر الأنعام - الإبل والبقر والغنم - بيده .

وأنتم يا أهل السنة قلتم : إن المعنى أن الله تعالى خلق هذه الأنعام ، وأنها من جملة ما عمله الله تعالى وصنعه لنا ، لا أن الأنعام مخلوقة بيد الله .

وهذا صرفٌ للآية عن ظاهرها ، فلِمَ تنكرون علينا ذلك ؟! .

قلتُ : تفسير أهل السنة للآية ليس صرفًا للآية عن ظاهرها ، بل هو تفسيرٌ لها بمقتضى ظاهرها ، وانظر ما ذكره المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يتبيَّن لك ذلك جليًّا .

به][1] ، أَلَا ترى [إلى][2] قوله تعالى : ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ [الشورى: ٣٠] ، وقوله : ﴿ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعۡضَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ ٤١﴾ [الروم: ٤١] ، وقوله : ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ [آل عمران: ١٨٢] .

فإن المراد ما كَسَبَه الإنسان نفسُه ، وما قَدَّمَه ، وإنْ عَمِلَه بغير يده[3] ، بخلاف ما إذا قال : (عَمِلْتُه بيدي) ، كما في قوله تعالى : ﴿فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ يَكۡتُبُونَ ٱلۡكِتَٰبَ بِأَيۡدِيهِمۡ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٩] ، فإنَّه يدلُّ على مباشرة الشيء باليد .

الثاني : أنه لو كان المراد أن الله تعالى خلق هذه الأنعام بيده ، لكان لفظ الآية : (خَلَقْنا لهم بأيدينا أنعامًا) ، كما قال الله تعالى[4] في آدم : ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥][5] ؛ لأنَّ القرآن نزل بالبيان لا بالتَّعْمية لقوله

---

(١) في "مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين" : (به القرآن) ، والمُثبت من الشرح الصوتي .

(٢) سقط من بعض المطبوع .

(٣) خُصَّت اليد بالذكر دون سائر الأعضاء لكونها آلة الفعل في الغالب .

(٤) أي : مخاطبًا إبليس .

(٥) اعلم أن هذه الآية انفردت عن آية (يس) : ﴿مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ أَنۡعَٰمٗا﴾ [يس: ٧١] بثلاثة أمور :

الأول : إسناد الفعل (خَلَقْتُ) إلى نفسه تعالى ، وهو (تاء المتكلِّم) العائد إلى الله تعالى .

بينما في آية (يس) أُسند الفعل ﴿عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ﴾ إلى الأيدي . =

تعالى : ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩] .

=

الثاني : تثنية اليدين . بينما في آية (يس) جُمعت الأيدي .

الثالث : تعديةُ الفعل بحرف الجرِّ (الباء) إلى اليدين ، المُفيد للمباشرة .

قال ابن القَيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الصواعق المرسلة" (٢٦٩/١-٢٧٠) : فهذه ثلاثة فروق فلا يحتمل ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ من المجاز ما يحتمله ﴿عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ ؛ فإن كلَّ أحد يفهم من قوله : ﴿عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ ما يفهمه من قوله : (عملنا وخلقنا) ، كما يفهم ذلك من قوله : ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ .

وأمَّا قوله : ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ .

فلو كان المراد منه مجرَّد الفعل لم يكن لذكر اليد بعد نسبة الفعل إلى الفاعل معنًى ، فكيف وقد دخلت عليها الباء ، فكيف إذا ثنيت .

وسِرُّ الفَرْق : أن الفعل قد يضاف إلى يد ذي اليد والمراد الإضافة إليه كقوله : ﴿بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ ، ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ .

وأما إذا أُضيف إليه الفعل ، ثُمَّ عُدِّي بالباء إلى يده مفردة أو مثناة فهو ما باشرته يده ، ولهذا قال عبدالله بن عمرو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: (إن الله لم يخلق بيده إلَّا ثلاثًا : خلقَ آدم بيده ، وغرسَ جنَّة الفردوس بيده . . .) ، وذكر الثالثة .

فلو كانت اليد هي القدرة لم يكن لها اختصاص بذلك ، ولا كانت لآدم فضيلة بذلك على شيء ممَّا خلقَ بالقدرة .

وقد أخبر النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن أهل الموقف يأتونه يوم القيامة ، فيقولون : « **يَا آدَمُ ، أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ ، خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ ، وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ ، فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ** » . فذكروا أربعة أشياء كلُّها خصائص .اهـ

وإذا ظهرَ بطلانُ القول الأول تعيَّن أن يكون الصواب هو القول الثاني ، وهو أنَّ ظاهر اللفظ أن الله تعالى خلق الأنعام كما خلق غيرها ، ولم يخلقها بيده ، لكن إضافة العمل إلى اليد كإضافته إلى النفس ، بمقتضى اللغة العربية ، بخلاف ما إذا أُضِيْفَ إلى النفس ، وعُدِّيَ بالباء إلى اليد .

فتَنَبَّهْ للفَرْق ؛ فإن التَّنَبُّه للفروق بين المتشابهات من أجود أنواع العلم ، وبه يزول كثير من الإشكالات .

المثال الرابع عشر :

قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] .

والجواب : أن يقال : هذه الآية تضمَّنت جملتين :

الجملة الأولى : قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾(١) .

وقد أخذ السَّلَف - أهل السُّنَّة - بظاهرها وحقيقتها ، وهي صريحة في أن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ كانوا يبايعون النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نفسَهُ ، كما في قوله تعالى : ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ .

ولا يمكن لأحد أن يفهم من قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ أنَّهم يبايعون اللهَ نفسَه ، ولا أن يَدَّعي أن ذلك ظاهرُ اللفظ :

- لمنافاته لأول الآية(٢) .

---

(١) فشبهة المُحرِّفة هنا : أنَّهم قالوا : إنَّ ظاهر هذه الجملة من الآية أن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ إنَّما بايعوا ربَّهم تعالى مباشرةً ؛ من أجل أن يُلزموا أهل السنة القائلين بأن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ إنَّما بايعوا النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مباشرة .

فيقولون لهم : أنتم يا أهل السُّنَّة ، قد وقعتم في التأويـل ؛ حيث إنَّكم صرفتم النصَّ عن ظاهره !!

(٢) إذ الضمير في قوله : ﴿يُبَايِعُونَ﴾ عائدٌ إلى النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وهذا كقوله : ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨] .

- والواقع(١) .
- واستحالته في حقِّ الله تعالى(٢) .

وإنَّما جعلَ اللهُ تعالى مبايعة الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مبايعة له ؛ لأنَّه رسوله قد بايع الصحابةَ على الجهاد في سبيل الله تعالى ، ومبايعةُ الرسول على الجهاد في سبيل مَن أرسلَهُ مبايعة لمن أرسله ؛ لأنَّه رسوله المُبلِّغ عنه .

كما أن طاعة الرسول طاعةٌ لمن أرسله ؛ لقوله تعالى : ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] .

وفي إضافة مبايعتهم الرسولَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى الله تعالى مِن تشريف النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وتأييدِه وتوكيد هذه المبايعة ، وعظمِها ورفعِ شأن المبايعين ما هو ظاهرٌ لا يخفى على أحد .

الجملة الثانية : قوله تعالى : ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠](٣) .

وهذه أيضًا على ظاهرها وحقيقتها ؛ فإن يد الله تعالى فوق أيدي المبايعين ؛

---

(١) لكون الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ إنَّما جاءوا إلى النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لم يصعدوا إلى السماء حتى يُبايعوا ربَّهم عَزَّ وَجَلَّ .

(٢) إذ يلزم القائل به : أن الله عَزَّ وَجَلَّ نزلَ إلى الأرض فبايعوه ، أو أنَّهم صعدوا إلى ربِّهم تعالى فبايعوه ، وكلاهما باطل ، وبطلان اللازم دليلٌ على بطلان الملزوم .

(٣) شبهة المُحرِّفة في هذه الجملة الثانية من الآية : أنَّ يد الله تعالى فوق أيديهم عند المبايعة ؛ أي : كانت مباشرة لأيديهم .
واتَّهموا أهل السُّنَّة بصرف النصِّ عن ظاهره .

لأنَّ يده من صفاته وهو سبحانه فوقهم على عرشه ، فكانت يده فوق أيديهم(١) .

وهذا ظاهرُ اللفظ وحقيقته ، وهو لتوكيد كون مبايعة النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مبايعةً له عَزَّوَجَلَّ ، ولا يلزم منها أن تكون يد الله جَلَّ وعَلَا مباشرةً لأيديهم ، ألا ترى أنَّه يقال : (السماء فوقنا) ، مع أنَّها مُباينة لنا ، بعيدةٌ عنَّا .

فيد الله عَزَّوَجَلَّ فوق أيدي المبايعين لرسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مع مباينته تعالى لخلقه وعُلوِّه عليهم .

ولا يمكن لأحد أن يفهم أن المراد بقوله : ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ يدُ النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ، ولا أن يدَّعي أن ذلك ظاهر اللفظ ؛ لأنَّ الله تعالى أضاف اليد إلى نفسه ، ووَصَفَها بأنها فوق أيديهم .

ويدُ النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عند مبايعة الصحابة لم تكن فوق أيديهم ، بل كان يبسطها إليهم ، فيُمسك بأيديهم كالمصافح لهم ، فيدُه مع أيديهم لا فوق أيديهم(٢) .

---

(١) وهذا قول ابن القيِّم رَحِمَهُٱللَّهُ ، كما في "مختصر الصواعق" (ص : ٩٨٩-٩٩٠) .

(٢) قال شيخ الإسلام في "مجموع الفتاوى" (٣٣٤/٢) : ومعلوم أن يد النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كانت مع أيديهم ، كانوا يصافحونه ويُصفِّقون على يده في البيعة ، فعُلم أن يد الله فوق أيديهم ليست هي يد النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ، ولكن الرسول عبدُ الله ورسوله فبايعهم عن الله ، وعاهدهم وعاقدهم عن الله ، فالذين بايعوه بايعوا الله الذي أرسله وأمره ببيعتهم .

ألا ترى أن كلَّ مَن وكَّل شخصًا يعقد مع الوكيل ، كان ذلك عقدًا مع المُوكِّل ، ومَن وكَّل نائبًا له في معاهدة قوم فعاهدهم عن مُسْتَنِيبه ، كانوا معاهدين لمستنيبه .اهـ

المثال الخامس عشر :

قوله تعالى في الحديث القُدْسي : « يَا ابْنَ آدَمَ ، مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي » . الحديث .

وهذا الحديث رواه مسلم في باب فضل عيادة المريض من (كتاب البرّ والصِّلَة والآداب) ، (رقم ٤٣ ص : ١٩٩٠) / ترتيب : محمد فؤاد عبد الباقي / .

رواه مسلم[١] عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال : قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

« **إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : يَا ابْنَ آدَمَ مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي .**

قَالَ : يَا رَبِّ كَيْفَ أَعُودُكَ ، وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ؟ .

قَالَ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ فَلَمْ تَعُدْهُ ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ[٢] .

---

(١) رقم (٢٥٦٩) .

(٢) قال ابن القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ في "شفاء العليل" (ص : ٢٥٥) : وهذا أبلغ من قوله في الإطعام والإسقاء : « **لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي** » ، فهو سبحانه عند المُبتلَى بالمرض رحمةً منه له ، وخيرًا وقربًا منه لكسر قلبه بالمرض ، فإنه عند المنكسرة قلوبهم .اهـ

وقال أيضًا في "مدارج السالكين" (٤١١/٣) : فتأمَّل قوله في الإطعام والإسقاء" « **لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي** » ، وقوله في العِيَادة : « **لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ** » ، ولم يقل : (لوجدتَ ذلك عندي) ؛ إيذانًا بقُرْبه من المريض ، وأنه عنده لذُلِّه وخضوعه وانكسارِ قلبه ، وافتقاره إلى ربِّه فأوجب ذلك وجود الله عنده هذا ، وهو فوق سمواته ، مُستوٍ على عرشه ، بائنٌ من خلقه ، وهو عند عبده فوجود العبد ربَّه ظَفَرُه بالوصول إليه .اهـ

- يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي .

قَالَ : يَا رَبِّ ، وَكَيْفَ أُطْعِمُكَ ، وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ؟ .

قَالَ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ اسْتَطْعَمَكَ عَبْدِي فُلاَنٌ فَلَمْ تُطْعِمْهُ ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي .

- يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي .

قَالَ : يَا رَبِّ كَيْفَ أَسْقِيكَ ، وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ؟ .

قَالَ : اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فُلاَنٌ فَلَمْ تَسْقِهِ ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ وَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي » .

والجواب[1] : أن السَّلَف أخذوا بهذا الحديث ، ولم يَصْرِفوه عن ظاهره بتحريف يتخبَّطون فيه بأهوائهم ، وإنَّما فسَّروه بما فسَّرَه به المتكلِّم به ، فقوله تعالى : « **مَرِضْتُ** » ، و« **اسْتَطْعَمْتُكَ** » ، و« **اسْتَسْقَيْتُكَ** » .

---

(١) شبهة المُحرِّفة هنا : أنهم قالوا : إن ظاهر هذا الحديث أن الله تعالى مَرِضَ وجاع وعطش ، وأنتم يا أهل السنة قلتم معنى الحديث : أن العبد هو الذي مَرِضَ وجاع وعطش .
وهذا صرفٌ لظاهر الحديث ، وهذا هو التأويل الذي أنكرتموه علينا ، قد وقعتم أنتم فيه .
قلت : قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "درء التعارض" (١٥٠/١) : فإنه لا يجوز لعاقل أن يقول : إن دلالة هذا الحديث مخالفة لعقلٍ ولا سمعٍ إلَّا من يَظُنُّ أنه قد دَلَّ على جواز المرض والجوع على الخالق سبحانه وتعالى ، ومن قال هذا فقد كذب على الحديث .
ومن قال : إن هذا ظاهر الحديث أو مدلوله أو مفهومه فقد كذب ؛ فإن الحديث قد فسَّره المتكلِّم به ، وبَيَّنَ مراده بيانًا زالت به كلُّ شبهة ، وبَيَّنَ فيه أن العبد هو الذي جاع وأكل ومرض وعاده العُوَّاد ، وأن الله سبحانه لم يأكل ، ولم يُعَد .اهـ

بَيَّنَهُ اللهُ تعالى بنفسه حيث قال : « أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلاَنًا مَرِضَ » ، « أَنَّهُ اسْتَطْعَمَكَ عَبْدِي فُلاَنٌ » ، و« اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فُلاَنٌ » .

وهو صريحٌ في أن المراد به مَرَضُ عبدٍ من عباد الله ، واستطعامُ عبدٍ من عباد الله ، واستسقاءُ عبدٍ من عباد الله ، والذي فسَّرَه بـذلك هـو الله المتكلِّم به ، وهو أعلم بمراده .

فإذا فسَّرْنا المرض المضاف إلى الله ، والاستطعامَ المضاف إليه ، والاستسقاءَ المضاف إليه ، بمرض العبد ، واستطعامِه ، واستسقائِه ، لم يكن في ذلك صرفٌ للكلام عن ظاهره ؛ لأنَّ ذلك تفسيرُ المتكلِّم به ، فهو كما لو تكلَّم بهذا المعنى ابتداءً .

وإنما أضافَ الله ذلك إلى نفسه أوَّلًا للترغيب والحَثِّ ، كقوله تعالى : ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٤٥] .

وهذا الحديث من أكبر الحُجَج الدامِغة لأهل التأويل الذين يُحَرِّفون نصوص الصفات عن ظاهرها بلا دليل من كتاب الله تعالى ، ولا من سُنَّة رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وإنَّما يُحَرِّفونها بشُبَهٍ باطلة هم فيها متناقضون مضطربون .

إذ لو كان المراد خلاف ظاهرها - كما يقولون - لبَيَّنَه الله تعالى ورسوله ، ولو كان ظاهرها مُمتنعًا على الله - كما زعموا - لبَيَّنَه الله ورسوله ، كما في هذا الحديث .

ولو كان ظاهرها اللَّائق بالله ممتنعًا على الله ، لكان في الكتاب والسُّنَّة من وصفِ الله تعالى بما يمتنع عليه ما لا يُحصى إلَّا بكُلْفَةٍ ، وهذا من أكبر

المُحال .

وَلْنَكْتَفِ بهذا القَدْر من الأمثلة لتكون نِبْراسًا لغيرها ، وإلَّا فالقاعدة عند أهل السُّنَّة والجماعة معروفة ، وهي : إجراء آيات الصفات وأحاديثِها على ظاهرها من غير تحريف ولا تعطيل ، ولا تكييف ولا تمثيل .

وقد تقدَّم الكلام على هذا مُستوفًى في قواعد نصوص الصفات ، والحمد لله ربِّ العالمين .

الخاتمة

إذا قال قائل : قد عرفنا بطلان مذهب أهل التأويل في باب الصفات ، ومن المعلوم أن الأشاعرة من أهل التأويل[(١)] لأكثر الصفات .

- **فكيف يكون مذهبهم باطلًا** ، وقد قيل : إنهم يُمثِّلون اليوم خمسة وتسعين بالمائة من المسلمين ؟ ! .

- **وكيف يكون باطلًا** ، وقُدْوَتُهم في ذلك أبو الحسن الأشعري ؟ .

- **وكيف يكون باطلًا** ، وفيهم فلان وفلان من العلماء المعروفين بالنصيحة لله ، ولكتابه ، ولرسوله ، ولأئمَّة المسلمين ، وعامَّتهم ؟ .

قلنا : **الجواب عن السؤال الأول** : أنَّنا لا نُسلِّم أن تكون نسبة الأشاعرة بهذا القدر بالنسبة لسائر فِرَق المسلمين ؛ فإن هذه دعوى تحتاج إلى إثباتٍ عن طريق الإحصاء الدقيق .

ثم لو سلَّمْنا أنهم بهذا القدر أو أكثر ، فإنَّه لا يقتضي عِصْمتَهم من الخطأ ؛ لأنَّ العصمة في إجماع المسلمين ، لا في الأكثر[(٢)] .

---

(١) الأشاعرة في باب الصفات لهم طريقتان : التفويض والتأويل ، فليس كلُّهم مئوِّلة .
ذكر ذلك شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ، انظر : "درء التعارض" (١/١٠٤) ، و(٣/٣٨١) ، و(٥/٢٤٩) .

(٢) فالكثرة ليست من دلائل الحق ، بل قد ذمَّ الله تعالى الكثرة ، قال تعالى : ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦] ، وقال : ﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣] ، وقال : ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [هود: ١٧] .
=

ثمَّ نقول : إن إجماع المسلمين قديمًا ثابتٌ على خلاف ما كان عليه أهل التأويل ، فإن السَّلَف الصالح من صَدْر هذه الأمَّة وهم الصحابة - الذين هم خير القرون - والتابعون لهم بإحسان ، وأئمَّة الهُدَى مِن بعدهم ، كانوا مُجمعين على إثبات ما أثبته الله لنفسه ، أو أثبته له رسولُه من الأسماء والصفات ، وإجراءِ النصوص على ظاهرها اللَّائق بالله تعالى من غير تحريف ولا تعطيل ، ولا تكييف ولا تمثيل .

وهم خير القرون بنصِّ الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ(١) ، وإجماعُهم حُجَّة مُلْزِمة ؛ لأنَّه مُقتضى الكتاب(٢) ....

=

وفي "الصحيحين" عن ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « **عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَمُ ، فَرَأَيْتُ النَّبِيّ وَمَعَهُ الرُّهَيْطُ ، وَ النَّبِيّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ وَالرَّجُلاَنِ ، وَالنَّبِيّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ** » .

فإذا كان النَّبِيّ يدعو قومه ولم يستجب له أحد منهم ، أو استجاب له الرَّجُل والرَّجُلان ، فلا يدلُّ ذلك على أن من لم يستجب - وهم الأكثر - أنهم على الحقِّ .

بل إن الله تعالى قد أثنى الله على القِلَّة في مواضع فقال : ﴿ٱعْمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا ۚ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣] ، وقال سبحانه : ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [ص: ٢٤] .

فعُلم أن العبرة بموافقة الكتاب والسُّنَّة على ما كان عليه سَلَف الأمَّة ، والله المستعان .

(١) روى البخاري (٢٦٥٢) ، ومسلم (٢٥٣٣) عن عَنْ عَبْدِ اللهِ بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « **خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ يَجِيءُ أَقْوَامٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ** » .

(٢) كما قال تعالى : ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ
=

والسُّنَّة[١] ، وقد سبق نقل الإجماع عنهم في القاعدة الرابعة من قواعد نصوص الصفات .

۞۞۞۞

=

مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾ [النساء: ١١٥] .

(١) لقوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ : « لا يَجْمَعُ اللهُ أُمَّتِي - أَوْ قَالَ : هَذِهِ الأُمَّةَ - عَلَى الضَّلالَةِ أَبَدًا ، وَيَدُ اللهِ عَلَى الجَمَاعَةِ » .

أخرجه الحاكم (١/١١٦) عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا ، وهو في "الصحيح المسند" لشيخنا رَحِمَهُٱللَّهُ .

والجواب عن السؤال الثاني :

أن أبا الحسن الأشعري وغيره من أئمَّة المسلمين لا يدَّعون لأنفسهم العصمة من الخطأ ، بل لم ينالوا الإمامة في الدين إلَّا حين عرفوا قَدْر أنفسهم ، ونزَّلوها منزلتها ، وكان في قلوبهم من تعظيم الكتاب والسُّنَّة ما استحقُّوا به أن يكونوا أئمَّة ، قال الله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [السجدة: ٢٤] ، وقال عن إبراهيم : ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾ شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ ٱجْتَبَىٰهُ وَهَدَىٰهُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٢١﴾ ﴾ [النحل: ١٢٠ - ١٢١] .

ثم إن هؤلاء المتأخِّرين الذين ينتسبون إليه لم يقتدوا به الاقتداء الذي ينبغي أن يكونوا عليه ، وذلك أن أبا الحسن كان له مراحل ثلاث في العقيدة :

المرحلة الأولى : مرحلة الاعتزال ، اعتنق مذهب المعتزلة أربعين عامًا يُقرِّره ويناظر عليه ، ثم رجع عنه وصَرَّحَ بتضليل المعتزلة ، وبالغَ في الرَّدِّ عليهم .

المرحلة الثانية : مرحلة بين الاعتزال المَحْض والسُّنَّة المحضة ، سَلَكَ فيها طريق أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب[1] .

---

(١) بضم الكاف وتشديد اللام . قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في "السير" (١١/١٧٤) : وكان يُلقَّب كُلَّابًا ؛ لأنه كان يجرُّ الخصم إلى نفسه ببيانه وبلاغته .اهـ

=

قال شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص : ٤٧١) من المجلد السادس عشر من "مجموع الفتاوى" لابن قاسم : والأشعري وأمثاله بَرْزَخٌ[١] بين السَّلَف والجهمية ؛ أخذوا من هؤلاء كلامًا صحيحًا ، ومن هؤلاء أصولًا عقلية ظنُّوها صحيحة ، وهي فاسدة .اهـ

=

قال شيخ الإسلام في "مجموع الفتاوى" (٣٦٦/١٢) : وطريقته يميل فيها إلى مذهب أهل الحديث والسنة ، لكن فيها نوع من البدعة ؛ لكونه أثبتَ قيام الصفات بذات الله ، ولم يُثبت قيام الأمور الاختيارية بذاته ، ولكن له في الردِّ على الجهمية - نفاة الصفات والعلو - من الدلائل والحجج ، وبسطِ القول ، ما بَيَّنَ به فضله في هذا الباب ، وإفساده لمذاهب نفاة الصفات بأنواع من الأدلة والخطاب .اهـ

وقال أيضًا في (٢٧٢/١٢) : هو أول من قال في الإسلام : إن معنى القرآن كلام الله ، وحروفه ليست كلام الله .

فأخذَ بنصف قول المعتزلة ، ونصفِ قول أهل السنة والجماعة ، وكان قد ذهبَ إلى إثبات الصفات لله تعالى ، وخالف المعتزلة في ذلك ، وأثبت العلوَّ لله على العرش ومُباينته المخلوقات ، وقَرَّرَ ذلك تقريرًا هو أكمل من تقرير أتباعه بعده .اهـ

تنبيه: قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "مجموع الفتاوى" (٥٥٥/٥) : ومن قال : إنه [يعني ابن كُلَّاب] ابتدع ما ابتدعه ليُظهر دين النصارى في المسلمين - كما يذكره طائفة في مثالبه ، ويذكرون أنه أوصى أخته بذلك - فهذا كذبٌ عليه .

وإنما افترى هذا عليه المعتزلة والجهمية الذين رَدَّ عليهم ؛ فإنهم يزعمون أن من أثبتَ الصفات فقد قال بقول النصارى .اهـ

وقال الذهبي في "السير" (١٧٥/١١) : وهذا باطلٌ ، والرجل أقرب المتكلمين إلى السُّنَّة .اهـ

(١) البرزخ : ما بين كلِّ شَيْئين .

المرحلة الثالثة : مرحلة اعتناق مذهب أهل السُّنَّة والحديث مُقتديًا بالإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ ، كما قَرَّرَه في كتابه : "الإبانة عن أصول الديانة" ، وهو من آخر كتبه أو آخرها(١) .

قال في مُقدّمته : جاءنا – يعني : النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بكتاب عزيزٍ ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد ، جمعَ فيه عِلْم الأوَّلين ، وأكملَ به الفرائض والدين ، فهو صراط الله المستقيم ، وحَبْلُه المتين ، من تمسَّك به نَجَا ، ومَن خالفَه ضَلَّ وغَوَى ، وفي الجهل تردَّى .

وحَثَّ اللهُ في كتابه على التمسُّك بسنة رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فقال عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧] . . .

إلى أن قال : فأمرهم بطاعة رسوله ، كما أمرهم بطاعته ، ودعاهم إلى التمسُّك بسنة نبيِّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، كما أمرهم بالعمل بكتابه ، فنَبَذَ كثيرٌ – ممَّن غَلَبَتْ شِقْوَتُهم ، واستحوذ عليهم الشيطان – سُنَنَ نبيِّ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وراء ظهورهم ، وعدلوا إلى أسلافٍ لهم قَلَّدوهم بدينهم ، ودانوا بدِيانتهم ، وأبطلوا سُنن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ورفضوها ، وأنكروها وجحدوها ؛ افتراءً منهم على الله ، قد ضَلُّوا وما كانوا مُهتدين . . .

ثمَّ ذكرَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أصولًا من أصول المبتدعة ، وأشار إلى بطلانها ، ثم قال :

---

(١) ومنهم من زعم أن الأشعري سار في كتابه "الإبانة" على طريقة ابن كُلَّاب ، قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "لسان الميزان" (٢٩٠/٣) – في ترجمة ابن كُلَّاب – : وعلى طريقته مَشَى الأشعريُّ في كتاب "الإبانة" .اهـ

فإن قال قائل : قد أنكرتم قول المعتزلة ، والجهمية ، والحَرُورَّية[١] ، والرافضة ، والمُرْجِئة ، فعَرِّفونا قولكم الذي به تقولون ، ودِيانتكم التي بها تَدِينون ؟ .

قيل له : قولنا الذي نقول به ، ودِيانتُنا التي نَدِينُ بها : التمسُّك بكتاب ربِّنا عَزَّوَجَلَّ ، وبسنة نبيِّنا صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ، وما رُوِي عن الصحابة ، والتابعين ، وأئمَّة الحديث .

ونحن بذلك مُعْتَصِمون ، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حَنْبَل - نَضَّرَ اللهُ وجهه ، ورَفَعَ درجته ، وأجزلَ مثوبته - قائلون ، ولمن خالفَ قوله مُجانِبون ؛ لأنَّه الإمام الفاضل ، والرئيس الكامل . . .

ثم أثنى عليه بما أظهرَ اللهُ على يده من الحقِّ ، وذكرَ ثبوت الصفات ، ومسائل في القَدَر ، والشفاعة ، وبعضَ السَّمْعيات[٢] ، وقَرَّر ذلك بالأدلة النَّقْلية والعقلية .

والمتأخِّرون الذين ينتسبون إليه ، أخذوا بالمرحلة الثانية من مراحل

---

(١) قال السَّمْعاني رَحِمَهُٱللَّهُ في "الأنساب" (٢/٢٠٧) : **الحروري** : - بفتح الحاء ، وضم الراء المهملتين ، وكسر الراء الأخرى ، بينهما واو - هذه النسبة إلى حروراء ، وهو موضع بنواحي الكوفة على ميلين منها ، نزل به جماعة خالفوا عليًّا رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ من الخوارج ، يقال لهم : الحرورية ، ينسبون إلى هذا الموضع لنزولهم به . ومَن يعتقد اعتقادهم يقال له : الحروري .اهـ
وقال الأَزْهَري في "تهذيب اللغة" (٣/٢٧٧) : **وحَرُورَاء** : موضع بظاهر الكُوْفَة ، إليها نُسبت الحَرُورِيَّة من الخوارج ، وبها كان أول تحكيمهم واجتماعهم حين خالفوا عليًّا .اهـ

(٢) قد تقدَّم التعريف به .

عقيدته ، والتزموا طريق التأويل في عامَّة الصفات ، ولم يثبتوا إلَّا الصفات السبع ، المذكورة في هذا البيت :

حَيٌّ علـــيم قـــدير والـــكلامُ لهُ إرادةٌ وكـذاك السـمع والبـصرُ[١]

على خلافٍ بينهم وبين أهل السُّنَّة في كيفية إثباتها[٢] .

ولمَّا ذكر شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة ما قيل في شأن الأشعرية (ص : ٣٥٩) / من المجلد السادس من "مجموع الفتاوى" لابن قاسم / قال :

ومرادُهم الأشعرية الذين ينفون الصفات الخبرية ، وأمَّا من قال منهم بكتاب "الإبانة" الذي صَنَّفه الأشعري في آخر عمره ، ولم يُظْهِر مقالةً تناقض ذلك ، فهذا يُعَدُّ من أهل السُّنَّة .

وقال قبل ذلك في (ص : ٣١٠) : وأمَّا الأشعرية فعكس هؤلاء ، وقولهم يستلزم التعطيل ، وأنَّه لا داخل العالم ، ولا خارجَهُ ، وكلامه معنًى واحد ،

---

(١) لم أقف على قائله ، وقريبٌ منه قول الشاطبي في "الرائيَّة" :

حيٌّ علـــيم قـــدير والـــكلام له فَـرْدٌ سـميع بصـير مـا أراد جَـرَى

وقد جمع هذه الصفات السبع عليُّ بن محمد الباجي في قوله :

حيـــاة وعِلْـــمٌ قـــدرةٌ وإرادة وســـمعٌ وإبصـــارٌ كلامٌ مـــع البَقَـــا

صـــفاتٌ لذات الله جَـــلَّ قديمـــة لَدَى الأشـعري الحِـبْر ذي العلـم والتُّـقَى

انظر : "طبقات الشافعية الكبرى" (٣٤٣/١٠) .

(٢) فكلام الله - مثلًا - يفسِّرونه بالكلام النفسي الخالي من الحرف والصوت .

وبعضهم من يفسِّر صفتي السمع والبصر بالعلم .

ومعنى آية الكرسي وآية الدَّين ، والتوراة والإنجيل واحد ، وهذا معلوم الفساد بالضرورة .اهـ

وقال تلميذه ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "النُّونيَّة" (ص : ٣١٢) من شرح الهَرَّاس / ط : الإمام / :

واعلمْ بأنَّ طريقهم عكس ال　　طريق المستقيم لمن له عينانِ

إلى أن قال :

فاعجبْ لعُمْيان البصائر أبصروا　　كونَ المقلِّد صاحبَ البرهانِ

ورأوه بالتقليد أولى من سوا　　ه بغير ما بصرٍ ولا برهانِ

وعَمُوا عن الوحيين إذ لم يفهموا　　معناهما عجبًا لذي الحِرْمانِ

وقال الشيخ محمد أمين الشنقيطي في تفسيره "أضواء البيان" (ص : ٣١٩ ج٢) على تفسير آية استواء الله تعالى على عرشه التي في (سورة الأعراف) :

اعلمْ أنَّه غَلِطَ في هذا خلقٌ لا يُحصى كثرةً من المتأخِّرين ، فزعموا أن الظاهر المتبادر السابق إلى الفهم من معنى الاستواء واليد - مثلًا في الآيات القرآنية - هو مشابهة صفات الحوادث ، وقالوا : يجب علينا أنْ نَصْرِفه عن ظاهره إجماعًا .

قال : ولا يخفى على أدنى عاقل أن حقيقة معنى هذا القولِ أن الله وَصَفَ نفسه في كتابه بما ظاهرُه المتبادر منه السابق إلى الفهم الكفر بالله تعالى ، والقولُ فيه بما لا يليق به جَلَّ وعَلَا .

والنَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي قيل له : ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] ، لم يُبيِّن حرفًا واحدًا من ذلك ، مع إجماع من يُعْتَدُّ به

من العلماء على أنَّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يجوز في حقِّه تأخيرُ البيان عن وقت الحاجة إليه ، وأحرى في العقائد ، لا سيَّما ما ظاهره المتبادر منه الكفر والضلال المبين ، حتى جاء هؤلاء الجَهَلة من المتأخِّرين ، فزعموا أن الله أطلق على نفسه الوصف بما ظاهره المتبادر منه لا يليق ، والنَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَمَ أن ذلك الظاهر المتبادر كفرٌ وضلال يجب صَرْفُ اللفظ عنه .

وكلُّ هذا من تلقاء أنفسهم من غير اعتماد على كتاب أو سُنَّة ، سبحانك هذا بُهْتان عظيم .

ولا يخفى أن هذا القول من أكبر الضلال ، ومن أعظم الافتراء على الله جَلَّ وعَلَا ورسولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

والحقُّ الذي لا يشكُّ فيه أدنى عاقل أن كلَّ وصفٍ وَصَفَ اللهُ به نفسه ، أو وصفَهُ به رسولُه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فالظاهر المتبادر منه السابق إلى فهم مَن في قلبه شيء من الإيمان ، هو التَّنْزيه التامُّ عن مشابهة شيء من صفات الحوادث[1] .

قال : وهل يُنْكِر عاقل أن السابق إلى الفهم المتبادر لكلِّ عاقل هو منافاة الخالق للمخلوق في ذاته وجميع صفاته ؟ .

لا والله ، لا يُنْكِر ذلك إلَّا مُكابرٌ .

والجاهلُ المفتري الذي يزعم أنَّ ظاهر آيات الصفات لا يليق بالله ؛ لأنَّه كفرٌ وتشبيه ، إنَّما جَرَّ إليه ذلك تنجيسُ قلبه بقَذَر التشبيه بين الخالق

---

(١) الحوادث : المخلوقات ، ويقال لها أيضًا : الممكنات والجائزات .

والمخلوق ، فأدَّاه شُؤْمُ التشبيه إلى نفي صفات الله جَلَّ وعَلَا ، وعدمِ الإيمان بها ، مع أنَّه جَلَّ وعَلَا هو الذي وصفَ بها نفسه .

فكان هذا الجاهل مُشبِّهًا أوَّلًا ، ومُعطِّلًا ثانيًا ، فارتكب ما لا يليق بالله ابتداءً وانتهاءً ، ولو كان قلبُه عارفًا بالله كما ينبغي ، مُعظِّمًا لله كما ينبغي ، طاهرًا من أقذار التشبيه ، لكان المتبادر عنده السابق إلى فهمه أنَّ وَصْفَ الله تعالى بالغٌ من الكمال والجلال ما يقطع أوهامَ علائق المشابهة بينه وبين صفات المخلوقين ، فيكون قلبُه مُستعدًّا للإيمان بصفات الكمال والجلال الثابتة لله في القرآن الكريم والسُّنَّة الصحيحة ، مع التنزيه التامِّ عن مشابهة صفات الخلق على نحو قوله : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] .اهـ كلامُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ .

والأشعريُّ أبو الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان في آخر عمره على مذهب أهل السُّنَّة والحديث ، وهو إثبات ما أثبتَه الله تعالى لنفسه في كتابه ، أو على لسان رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من غير تحريف ولا تعطيل ، ولا تكييف ولا تمثيل[1] .

---

(١) انتسابُ أبي الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الإمام أحمد خصوصًا ، وسائر أئمَّة أهل الحديث عمومًا ، ظاهرٌ مشهور في كتبه ، كـ"الإبانة" ، و"المقالات" .

لكن لا يعني ذلك أن أبا الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ سالمٌ من المخالفات العَقَديَّة ، بل يوجد في كتبه ما هو مخالفٌ لِمَا كان عليه الإمام أحمد وأئمَّة السُّنَّة . كما ذكر ذلك شيخ الإسلام في "العقيدة الأصفهانية" (ص : ١٠٨) .

وقال في "مجموع الفتاوى" (٣٠٨/١٦) : . . . كتابُه في "اختلاف المصلين" من أجمع الكتب ، =

ومذهبُ الإنسان ما قاله أخيرًا إذا صَرَّح بحصر قوله فيه ، كما هي الحال في أبي الحسن ، كما يُعْلَم من كلامه في "الإبانة" .

وعلى هذا فتمام تقليده اتّباع ما كان عليه أخيرًا ، وهو التزام مذهب أهل الحديث والسُّنَّة ؛ لأنَّه المذهب الصحيح الواجب الاتّباع الذي التزم به أبو الحسن نفسُهُ .

❀❀❀

=

وقد استقصى فيه أقاويل أهل البدع .

ولَمَّا ذكر قول أهل السنة والحديث ذَكَرَه مُجملًا غير مُفصَّل ، وتصرَّف في بعضه ، فذكرَه بما اعتقده هو أنَّه قولهم من غير أن يكون ذلك منقولًا عن أحد منهم . . .

إلى أن قال : وأمَّا ما حكاه عن أهل السنة والحديث ، وقال : وبكلٍّ ما ذكرنا من قولهم نقول ، وإليه نذهب .

فهو أقرب ما ذكره ، وبعضُه ذكرَه عنهم على وجهه ، وبعضُه تصرَّف فيه ، وخَلَطَه بما هو من أقوال جَهْمٍ في الصفات والقدر ، إذ كان هو نفسه يعتقد صحَّة تلك الأصول .

وهو يُحِبُّ الانتصار لأهل السنة والحديث وموافقتهم ، فأراد أن يجمع بين ما رآه من رأي أولئك ، وبين ما نقله عن هؤلاء . ولهذا يقول فيه طائفة إنه خَرَجَ من التصريح إلى التَّمْويه ، كما يقوله طائفة : إنَّهم الجهمية الإناث ، وأولئك الجهمية الذكور . . .اهـ

وقال أيضًا في (١٢/٢٠٤) : لكن كانت خبرته بالكلام خبرة مُفصَّلة ، وخبرتُه بالسُّنَّة خبرة مجملة ؛ فلذلك وافق المعتزلة في بعض أصولهم التي التزموا لأجلها خلاف السُّنَّة ، واعتقد أنه يُمكنه الجمع بين تلك الأصول وبين الانتصار للسُّنَّة .اهـ

والجواب عن السؤال الثالث من وجهين :

الأول : أن الحقَّ لا يوزن بالرجال ، وإنَّما يوزن الرجال بالحقِّ(١) ، هذا هو الميزان الصحيح ، وإن كان لمقام الرجال ومراتبِهم أثرٌ في قبول أقوالهم ، كما نقبل خبر العدل ، ونتوقَّف في خبر الفاسق .

لكن ليس هذا هو الميزان في كلِّ حال ؛ فإن الإنسان بَشَرٌ يَفُوتُه من كمال العلم وقُوَّة الفهم ما يفوته ، فقد يكون الرجل دَيِّنًا وذا خُلُق ، ولكن يكون ناقص العلم ، أو ضعيفَ الفهم ، فيفُوتُه من الصواب بقَدْر ما حصل له من النَّقْص والضَّعْف ، أو يكون قد نَشَأَ على طريق مُعيَّن ، أو مذهب مُعيَّن لا يكاد يعرف غيره ، فيَظُنُّ أن الصواب مُنْحَصِر فيه ، ونحو ذلك .

الثاني : أنَّنا إذا قابلْنا الرجال الذين على طريق الأشاعرة بالرجال الذين هم على طريق السَّلَف ، وَجَدْنا في هذه الطريق مَنْ هم أجلُّ وأعظم ، وأهدى وأقوم من الذين على طريق الأشاعرة ، فالأئمَّة الأربعة أصحاب المذاهب المَتْبُوعة(٢)

---

(١) فآراء الرجال وأقوالهم تُعرض على الحق ، فما وافقه منها قُبِلَ ، وما خالفه رُدَّ . فالأصل عندنا هو الكتاب والسنة ، أمَّا الرجال فمُعرَّضون للخطأ والزَّلل .
قال الغزالي في "إحياء علوم الدين" (٢٣/١) : فاعلم أن من عرف الحق بالرجال ، حارَ في متاهات الضلال ، فاعرف الحق تعرف أهله .اهـ
وممَّا قيل : لا تنظر إلى من قال ، وانظر إلى ما قال .

(٢) وهم : أبو حَنِيْفَة النُّعْمان بن ثابت الكوفي ، وأبو عبدالله مالك بن أنس الأَصْبَحي ، وأبو عبدالله محمد بن إدريس الشافعي ، وأبو عبدالله أحمد بن محمد بن حَنْبَل الشَّيْباني .

ليسوا على طريق الأشاعرة .

وإذا ارتقيتَ إلى من فوقهم من التابعين لم تجدهم على طريق الأشاعرة ، وإذا عَلَوْتَ إلى عصر الصحابة والخلفاء الأربعة الراشدين لم تجد فيهم من حَذَا حَذْوَ الأشاعرة في أسماء الله تعالى وصفاته ، وغيرِهما ممَّا خَرَجَ به الأشاعرة عن طريق السَّلَف .

ونحن لا نُنْكِر أن لبعض العلماء المنتسبين إلى الأشعري قَدَمَ صِدْقٍ في الإسلام ، والذَّبِّ عنه ، والعِنايةِ بكتاب الله تعالى ، وبسُنَّة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رِوايةً[1] ودِرايةً[2] ، والحرصِ على نفع المسلمين وهدايتهم ، ولكن هذا لا يستلزم عِصْمَتَهم من الخطأ فيما أخطئوا فيه ، ولا قبولَ قولهم في كلِّ ما قالوه ، ولا يمنع من بيان خطئهم وردِّه لِمَا في ذلك من بيان الحقِّ ، وهداية الخلق .

ولا نُنكر أيضًا أن لبعضهم قصدًا حسنًا فيما ذهب إليه ، وخفي عليه الحقُّ فيه ، ولكن لا يكفي لقبول القول حُسْنُ قَصْد قائله ، بل لا بدَّ أن يكون

---

(١) قال الزَّبيدي في "تاج العروس" : رَوَى الحديثَ ، يَرْوِي رِوايَةً - بالكَسْرِ - : حَمَلَه ونَقَلَهُ .اهـ
وعلمُ الرِّواية : هو معرفة القواعد التي يتوصَّل بها إلى معرفة حال الراوي والمروي ، أو السَّنَد والمتن . وهو ما يُسمَّى بعلم مصطلح الحديث .

(٢) قال الفَيُّومي في "المصباح المنير" : دَرَيْتُ الشيء (دَرْيًا) ، من باب رَمَى ، و(دِرْيَةً) و(دِرَايَةً): عَلِمْتُه .اهـ
وعلمُ الدِّراية : هو معرفة فِقْه الأحاديث ، واستنباطُ الأحكام منها . وهذا ما يُعرف بعلم الفقه وأصوله .

موافقًا لشريعة الله عَزَّوَجَلَّ ؛ فإن كان مخالفًا لها وَجَبَ رَدُّه على قائله كائنًا من كان ؛ لقـول النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « **مَـنْ عَمِـلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا ، فَهُوَ رَدٌّ** »(١) .

ثمَّ إن كان قائله معروفًا بالنصيحة ، والصدقِ في طلب الحقِّ اعتُذِرَ عنه في هذه المخالفة ، وإلَّا عُوْمِلَ بما يستحقُّه بسوء قَصْده ومخالفتِهِ(٢) .

---

(١) رواه البخاري (٤٤٨/٤) [مع "الفتح"] معلَّقًا ، ووصله مسلم [(١٧١٨)-١٨] . عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

(٢) **فائدة:** في "فتاوى اللجنة الدائمة" (٢٤٠/٣) : موقفُنا من أبي بكر الباقلاني والبيهقي وأبي الفَرَج ابن الجوزي وأبي زكريا النَّوَوي وابن حَجَر ، وأمثالهم ممَّن تأوَّل بعض صفات الله تعـالى ، أو فوَّضوا في أصل معناها : أنهم في نظرنا من كبار علماء المسلمين الذين نفعَ الله الأمَّةَ بعلمهم ، فرحمهم الله رحمة واسعة ، وجزاهم عنا خير الجزاء .
وأنهم من أهل السنة فيما وافقوا فيه الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وأئمَّة السَّلَف في القرون الثلاثة التي شَهِدَ لها النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالخير ، وأنهم أخطئوا فيما تأوَّلوه من نصوص الصفـات ، وخالفوا فيه سَلَف الأمَّة وأئمَّة السُّنَّة رحمهم الله .اهـ

فإن قال قائل : هل تُكفِّرون أهل التأويل(١) ، أو تُفسِّقونهم ؟

قلنا : الحكم بالتكفير والتفسيق ليس إلينا ، بل هو إلى الله تعالى ورسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فهو من الأحكام الشرعية التي مَرَدُّها إلى الكتاب والسُّنَّة ، فيجب التثبُّت فيه غاية التثبت ، فلا يكفَّر ولا يفسَّق إلَّا من دلَّ الكتاب والسُّنَّة على كفره أو فسقه(٢) .

والأصل في المسلم الظاهر العدالة بقاءُ إسلامه ، وبقاءُ عدالته حتى يتحقَّق زوالُ ذلك عنه بمقتضى الدليل الشرعي ، ولا يجوز التساهل في تكفيره أو تفسيقه ؛ لأنَّ في ذلك محذورين عظيمين :

أحدهما : افتراء الكذب على الله تعالى في الحُكم ، وعلى المحكوم عليه في الوصف الذي نَبَزَه به .

الثاني : الوقوع فيما نَبَزَ به أخاه إن كان سالمًا منه ، ففي "صحيح مسلم" عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أن النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : « **إِذَا كَفَّرَ الرَّجُلُ**

---

(١) أي : أهل التحريف ، كما سبق .

(٢) قال شيخ الإسلام في "مجموع الفتاوى" (٥/٥٥٤) : فإن الإيجاب والتحريم ، والثواب والعقاب ، والتكفير والتفسيق ، هو إلى الله ورسوله ، ليس لأحد في هذا حكمُ .اهـ

وقال ابن الوزير رَحِمَهُ اللهُ في "العواصم والقواصم" (٤/١٧٨) : إن التكفير سمعيٌّ محضٌ ، لا يدخل العقل فيه ، وإن الدليل على الكفر لا يكون إلَّا سمعيًّا قطعيًّا ، ولا نزاع في ذلك .اهـ

أَخَاهُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا »[١] . وفي رواية[٢] : « إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ ، وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ » .

وفيه عن أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وَمَنْ دَعَا رَجُلاً بِالْكُفْرِ ، أَوْ قَالَ : عَدُوَّ اللهِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ »[٣] .

وعلى هذا فيجب قَبْلَ الحُكم على المسلم بكفر أو فِسْق أن يُنظر في أمرين :

أحدهما : دلالة الكتاب أو السُّنَّة على أن هذا القول ، أو الفعل مُوْجِبٌ للكفر أو الفِسْق .

الثاني : انطباق هذا الحكم على القائل المُعيَّن ، أو الفاعل المعيَّن بحيث تَتِمَّ شروط التكفير ، أو التفسيق في حقِّه ، وتنتفي الموانع .

ومن أهمِّ الشروط أن يكون عالمًا بمخالفته التي أوجبتْ أن يكون كافرًا أو فاسقًا ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾ ﴾ [النساء: ١١٥] ، وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوۡمَۢا بَعۡدَ إِذۡ هَدَىٰهُمۡ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَۚ

---

(١) رواه مسلم (٦٠) ، ورواه أيضًا البخاري (٦١٠٤) .

ورواه البخاري (٦١٠٣) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) أي : عند مسلم .

(٣) رواه مسلم (٦١) ، ورواه البخاري (٦٠٤٥) بلفظ : « لاَ يَرْمِي رَجُلٌ رَجُلاً بِالْفُسُوقِ ، وَلاَ يَرْمِيهِ بِالْكُفْرِ ، إِلَّا ارْتَدَّتْ عَلَيْهِ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ كَذَلِكَ » .

إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾ إِنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١١٦﴾﴾ [التوبة: ١١٥ - ١١٦] .

ولهذا قال أهل العلم : لا يكفر جاحد الفرائض إذا كان حديث عهدٍ بإسلام حتى يُبيَّن له(١) .

ومن الموانع أن يقع ما يُوجب الكفر أو الفسق بغير إرادة منه ، ولذلك صور :

منها : أن يُكْرَه على ذلك ، فيفعله لداعي الإكراه ، لا اطمئنانًا به ، فلا يكفر حينئذٍ ، لقوله تعالى : ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ

---

(١) قال شيخ الإسلام في "شرح العمدة" (٥١/٤) : هذا أصلٌ مضطـرد في مباني الإسلام الخمسة ، وفي الأحكام الظاهرة المُجْمَع عليها من مُكلَّف إن كان الجاحد لذلك معذورًا ؛ مثل إن يكون حديث عهدٍ بالإسلام ، أو قد نشأ ببادية هي مَظِنَّة الجهل بذلك ، لم يكفر حتى يُعرَّف إن هذا دين الإسلام ؛ لأن أحكام الكفر والتأديب لا تَثْبُت إلَّا بعد بلوغ الرسالة ، لا سيَّما فيما لا يُعلم بمجرَّد العقل ، قال الله تعالى : ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] ، وقال تعالى : ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥] ، وقال تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا﴾ [طه: ١٣٤] ، وقال تعالى : ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا﴾ [القصص: ٥٩] ، وقال تعالى : ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩] .

فالإنذار لمن بَلَغَه القرآن بلفظه أو معناه ، فإذا بلغتْه الرسالة بواسطة ، أو بغير واسطة قامت عليه الحجَّة ، وانقطع عُذْرُه .اهـ

وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٦﴾ [النحل: ١٠٦][1] .

ومنها : أن يُغْلَق عليه فِكْرُه ، فلا يدري ما يقول لشدَّة فَرَحٍ ، أو حزن ، أو خوف ، أو نحوِ ذلك[2] .

---

(١) قال ابن حَجَر رَحِمَهُ اللَّهُ في "فتح الباري" (٣٩٠/١٢) - مُعرِّفًا للإكراه - : هو إلزام الغير بما لا يريده . وشروط الإكراه أربعة :
الأول : أن يكون فاعله قادرًا على إيقاع ما يُهدِّد به ، والمأمورُ عاجزًا عن الدفع ولو بالفرار .
الثاني : أن يَغْلِب على ظنِّه أنه إذا امتنع أَوْقَعَ به ذلك .
الثالث : أن يكون ماهَدَّده به فوريًّا ، فلو قال : إن لم تفعل كذا ضربتُك غدًا . لا يُعَدُّ مُكْرَهًا ، ويُستثنى ما إذا ذَكَرَ زمنًا قريبًا جدًّا ، أو جَرَت العادةُ بأنه لا يُخْلِف .
الرابع : أن لا يظهر من المأمور ما يدلُّ على اختياره ، كمن أُكْرِه على الزِّنا فأَوْلَجَ ، وأمكنه أن ينزع ، ويقول : أَنْزَلت فيتمادى حتى يُنْزِل .اهـ

(٢) قال ابن القَيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ في "إعلام المُوقِّعين" (٥١/٣-٥٢) : واللهُ سبحانه وتعالى رفع المؤاخذة عن المتكلِّم بكلمة الكفر مُكْرَهًا ؛ لَمَّا لم يَقْصد معناها ، ولا نواها ، فكذلك المتكلِّم بالطلاق والعِتَاق والوقف واليمين والنَّذْر مُكرهًا ، لا يلزمه شيء من ذلك لعدم نيَّته وقصـدِهِ ، وقد أتى باللفظ الصريح .
فعُلِمَ أن اللفظ إنَّما يوجب معناه لقصد المتكلِّم به ، والله تعالى رفع المؤاخذة عمَّن حَدَّثَ نفسه بأمر بغير تلفُّظٍ ، أو عملٍ ، كما دَفَعَها عمَّن تلفَّظ باللفظ من غير قصدٍ لمعناه ، ولا إرادة ، ولهذا لا يكفر من جَرَى على لسانه لفظ الكفر سبقًا من غير قصد لفرح أو دهش ، وغير ذلك ، كما في حديث الفرح الإلهي بتوبة العبد ، وضرب مثل ذلك بمن فقد راحلته عليها طعامه وشرابه في الأرض المهلكة ، فأيس منها ، ثم وجدها ، فقال :
=

ودليله ما ثبت في "صحيح مسلم"(١) عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال : قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَلَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ حِينَ يَتُوبُ إِلَيْهِ ، مِنْ

=

« اللَّهُمَّ ، أنت عبدي ، وأنا ربُّك ، أخطأ من شدَّة الفرح » .

ولم يؤاخذ بذلك ، وكذلك إذا أخطأ من شدَّة الغضب ، لم يؤاخذ بذلك ، ومِن هذا قوله تعالى : ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ٱسْتِعْجَالَهُم بِٱلْخَيْرِ لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾ ، قال السَّلَف : هو دعاء الإنسان على نفسه وولده وأهله في حال الغضب ، ولو استجابه الله تعالى لأهلكه وأهلك من يدعو عليه ، ولكنَّه لا يستجيبه لعلمه بأن الداعي لم يقصده .اهـ

وقال أيضًا (٦٣/٣) : بخلاف المستهزئ والهازل فإنه يلزمه الطلاق والكفر ، وإن كان هازلًا ؛ لأنه قاصدٌ للتكلُّم باللفظ ، وهَزْلُه لا يكون عذرًا له ، بخلاف المُكْرَه والمُخطئ والناسي فإنه معذورٌ ، مأمورٌ بما يقوله ، أو مأذون له فيه .

والهازل غير مأذون له في الهزل بكلمة الكفر والعقود ، فهو متكلِّم باللفظ ، مريدٌ له ، ولم يصرفه عن معناه إكراهٌ ولا خطأٌ ولا نسيانٌ ولا جهلٌ .

والهَزْلُ لم يجعله الله ورسوله عذرًا صارفًا ، بل صاحبُه أحقُّ بالعقوبة ؛ ألا ترى أن الله تعالى عَذَرَ المُكْرَه في تكلُّمه بكلمة الكفر إذا كان قلبُه مُطمئنًّا بالإيمان ، ولم يعذر الهازل ، بل قال : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۝٦٥ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥ - ٦٦] . وكذلك رفع المؤاخذة على المخطئ والناسي .اهـ

(١) برقم (٢٧٤٤) ، وكذا رواه البخاري (٦٣٠٨) ، من حديث عبدالله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
وأخرجه البخاري أيضًا (٦٣٠٩) ، ومسلم (٢٧٤٧) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
وجاء أيضًا عن غيرهما من الصحابة بألفاظ أخرى ومختصرة .

أَحَدِكُمْ كَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِأَرْضِ فَلاَةٍ[١] ، فَانْفَلَتَتْ مِنْهُ ، وَعَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ ، فَأَيِسَ مِنْهَا ، فَأَتَى شَجَرَةً فَاضْطَجَعَ فِي ظِلِّهَا ، قَدْ أَيِسَ مِنْ رَاحِلَتِهِ ، فَبَيْنَا هُوَ كَذَلِكَ إِذَا هُوَ بِهَا قَائِمَةً عِنْدَهُ ، فَأَخَذَ بِخِطَامِهَا ، ثُمَّ قَالَ - مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ - : اللهمَّ ، أَنْتَ عَبْدِي ، وَأَنَا رَبُّكَ . أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ » .

قال شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة يرحمه الله (ص : ١٨٠ جـ١٢) [مِن] "مجموع الفتاوى" لابن قاسم : وأمَّا التكفير فالصواب أنَّ مَن اجتهد من أمَّة محمد ، صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وقَصَدَ الحقَّ فأخطأ لم يكفر ، بل يُغفر له خطؤه .

ومن تبيَّن له ما جاء به الرسول فشاقَّ الرسولَ من بعد ما تبيَّن له الهُدَى واتَّبع غير سبيل المؤمنين فهو كافر .

ومَن اتَّبع هواه وقَصَّرَ في طلب الحقِّ ، وتكلَّم بلا علم فهو عاصٍ مُذْنِبٌ ، ثم قد يكون فاسقًا ، وقد يكون له حسنات ترجح على سيئاته .اهـ

وقال في (ص : ٢٢٩ جـ٣) - من المجموع المذكور في كلامٍ له - : هذا مع أني دائمًا - ومَن جالسني يعلم ذلك منِّي - أني مِن أعظم الناس نهيًا عن أن يُنسب معيَّن إلى تكفير وتفسيق ومعصية ، إلَّا إذا عُلِم أنه قد قامت عليه الحُجَّة الرسالية التي من خالفها كان كافرًا تارة ، وفاسقًا أخرى ، وعاصيًا أخرى[٢] .

---

(١) قال الفَيُّومي في "المصباح المُنير" : (الفَلاَةُ) : الأرض لا ماء فيها ، والجمع (فَلاً) ، مثل : حَصَاة و حَصًا ، وجمع الجمع (أَفْلاءٌ) ، مثل : سبب و أسباب .اهـ

(٢) **فائدة :** في الفَرْق بين الفِسْق والمعصية .

الفسق أخصُّ بارتكاب النهي ، ولهذا يُطلق عليه كثيرًا ، كقوله تعالى : ﴿وَإِن تَفۡعَلُواْ فَإِنَّهُۥ
=

وأنِّي أُقرِّر أن الله قد غفر لهذه الأمَّة خطأها ، وذلك يَعُمُّ الخطأ في المسائل الخبرية القولية ، والمسائل العملية .

وما زال السَّلَف يتنازعون في كثير من هذه المسائل ، ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ، ولا بفسق ، ولا بمعصية . . .

وذكرَ أمثلة ، ثم قال : وكنتُ أُبيِّن أنَّ ما نُقِلَ عن السَّلَف والأئمَّة من إطلاق القول بتكفيرِ مَن يقول : كذا وكذا ، فهو أيضًا حقٌّ ، لكن يجب التفريق بين الإطلاق والتعيين . . .

إلى أن قال : والتكفير هو من الوعيد ، فإنَّه وإن كان القول تكذيبًا لِمَا قاله الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لكن قد يكون الرجل حديثَ عهدٍ بإسلام ، أو نشأ ببادية بعيدة ، ومثلُ هذا لا يكفر بجحد ما يجحده حتى تقوم عليه الحُجَّة ،

=

فُسُوقُۢ بِكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٨٢] .

والمعصية **أخصُّ بمخالفة الأمر** ، قال الله تعالى : ﴿يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ﴾ [التحريم: ٦] ، وقال موسى لأخيه هرون عليهما السلام : ﴿مَا مَنَعَكَ إِذۡ رَأَيۡتَهُمۡ ضَلُّوٓاْ ﴿٩٢﴾ أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ أَفَعَصَيۡتَ أَمۡرِي ﴿٩٣﴾﴾ [طه: ٩٢ - ٩٣] .

ويُطلق كلٌّ منهما على صاحبه ، كقوله تعالى : ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ فَفَسَقَ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠] ، فسَمَّى مخالفته للأمر فسقًا .

وقال : ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١] ، فسَمَّى ارتكابه للنهي معصية ، فهذا عند الإفراد ، فإذا اقترنا كان أحدهما لمخالفة الأمر ، والآخر لمخالفة النهي .

انظر : "مدارج السالكين" (١/٣٦١-٣٦٢) .

وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص أو سَمِعَها ، ولم تَثْبُتْ عنده ، أو عارضها عنده مُعارِض آخر ، أوجب تأويلُها ، وإن كان مخطئًا .

وكنتُ دائمًا أذكرُ الحديث الذي في "الصحيحين"(١) في الرجل الذي قال : « **إِذَا أَنَا مُتُّ فَأَحْرِقُونِي ثُمَّ اسْحَقُونِي ، ثُمَّ ذَرُّونِي فِي الْيَمِّ ، فَوَاللهِ لَئِنْ قَدَرَ اللهُ عَلَيَّ لَيُعَذِّبَنِي عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ أَحَدًا مِنْ الْعَالَمِينَ** » .

فَفَعَلُوا بِهِ ذَلِكَ ، فَقَالَ اللهُ : مَا حَمَلَك عَلَى مَا فَعَلْت ؟ قَالَ : خَشْيَتُك . فَغَفَرَ لَهُ » .

فهذا رجل شَكَّ في قدرة الله ، وفي إعادته إذا ذُرِيَ ، بل اعتقد أنه لا يُعاد وهذا كفرٌ باتِّفاق المسلمين ، لكن كان جاهلًا لا يعلم ذلك ، وكان مؤمنًا يخاف الله أن يعاقبه ، فغفر له بذلك .

والمُتأوِّل من أهل الاجتهاد الحريص على متابعة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أولى بالمغفرة من مثل هذا .اهـ

وبهذا عُلِمَ الفَرْق بين القول والقائل ، وبين الفعل والفاعل ، فليس كُلُّ قول أو فعل يكون فسقًا ، أو كفرًا يُحكم على قائله أو فاعله بذلك .

قال شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ اللَّهُ (ص : ١٦٥ جـ ٣٥) من "مجموع الفتاوى" : وأصلُ ذلك أن المقالة التي هي كفرٌ بالكتاب والسُّنَّة والإجماع ،

---

(١) رواه البخاري (٣٤٨١) ، ومسلم (٢٧٥٦) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
ورواه البخاري (٣٤٧٩) عن حُذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
ورواه البخاري (٣٤٧٨) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

يقال : هي كفرٌ قولًا يُطلق ، كما دَلَّت على ذلك الدلائل الشرعية ، فإن الإيمان من الأحكام المُتلقَّاة عن الله ورسوله ، ليس ذلك ممَّا يَحْكُم فيه الناس بظنونهم وأهوائهم .

ولا يجب أن يُحْكَم في كلِّ شخص قال ذلك بأنه كافر ، حتى يَثْبُتُ في حقِّه شروطُ التكفير ، وتنتفي موانعه ، مثل من قال : إن الخمر أو الرِّبا حلالٌ ؛ لقُرْبِ عهدِهِ بالإسلام ، أو لنُشُوئه في بادية بعيدة ، أو سَمِعَ كلامًا أنكره ، ولم يعتقد أنه من القرآن ، ولا أنه من أحاديث رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ، كما كان بعض السَّلَف يُنكر أشياء حتى يَثْبُتَ عنده أن النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قالها . . .

إلى أن قال : فإن هؤلاء لا يكفرون حتى تقوم عليهم الحُجَّة بالرسالة ، كما قال الله تعالى : ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥] . وقد عَفَا اللهُ لهذه الأمَّة عن الخطأ والنسيان .اهـ كلامه .

وبهذا عُلِمَ أن المقالة أو الفِعْلَة قد تكون كفرًا أو فِسْقًا ، ولا يلزم من ذلك أن يكون القائم بها كافرًا أو فاسقًا ؛ إمَّا :

- لانتفاءِ شرط التكفير أو التفسيق .
- أو وجودِ مانعٍ شرعيٍّ يمنع منه .

ومَن تبيَّن له الحقُّ فأَصَرَّ على مخالفته تَبَعًا لاعتقادٍ كان يعتقده ، أو متبوعٍ كان يُعَظِّمه ، أو دُنْيا كان يُؤْثِرها ، فإنَّه يستحقُّ ما تقتضيه تلك المخالفة من كفرٍ أو فسوق .

فعلى المؤمن أن يبني مُعتقده وعَمَلَه على كتاب الله تعالى ، وسُنَّة رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ، فيجعلهما إمامًا له يستضيء بنورهما ، ويسير على منهاجهما ،

فإن ذلك هو الصراط المستقيم الذي أمر الله تعالى به في قوله : ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام: ١٥٣] .

وَلْيحذر ما يسلكه بعض الناس من كونه يبني مُعتقده ، أو عَمَلَه على مذهب مُعيَّن ، فإذا رأى نصوص الكتاب والسُّنَّة على خلافه حاول صَرْفَ هذه النصوص إلى ما يوافق ذلك المذهب على وجوه مُتَعَسِّفة ، فيجعل الكتاب والسُّنَّة تابعين لا مَتْبوعين ، وما سواهما إمامًا لا تابعًا ! .

وهذه طريقٌ مِن طُرُقِ أصحاب الهوَى ، لا أَتْباعِ الهُدَى ، وقد ذَمَّ اللهُ هذه الطريق في قوله : ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ بَلْ أَتَيْنَٰهُم بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم مُّعْرِضُونَ ﴿٧١﴾﴾ [المؤمنون: ٧١] .

والناظر في مسالك الناس في هذا الباب يرى العجب العُجاب ، ويعرف شدَّة افتقاره إلى اللُّجوء إلى ربِّه في سؤال الهداية ، والثبات على الحقِّ ، والاستعاذةِ من الضلال والانحراف .

ومَن سأل اللهَ تعالى بصدق وافتقار إليه ، عالمًا بغنى ربِّه عنه ، وافتقارِهِ هو إلى ربِّه ، [فهو][1] حَرِيٌّ أن يتستجيب الله تعالى له سُؤْلَه ، يقول الله تعالى : ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ

(١) في "مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين" : (هو) ، والمُثبت من الشرح الصوتي .

﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿١٨٦﴾﴾ [البقرة: ١٨٦] .

فنسألُ اللهَ تعالى أن يجعلنا ممَّن رأى الحقَّ حقّا واتَّبعه ، ورأى الباطل باطلًا واجتنبه ، وأن يجعلنا هُداة مُهتدين ، وصُلحاء مُصلحين ، وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا ، ويَهَبَ لنا منه رحمة إنه هو الوهاب .

والحمد لله ربِّ العالمين الذي بنعمته تَتِمُّ الصالحات .

والصلاة والسلام على نبيِّ الرحمة ، وهادي الأُمَّة إلى صراط العزيز الحميد بإذن ربِّهم .

وعلى آله وأصحابه ، ومن تَبِعَهم بإحسان إلى يوم الدين .

تَمَّ في اليوم الخامس عشر من شهر شَوَّال سنة [١٤٠٤][١] هـ

بقلم مُؤلِّفه الفقير إلى الله :

محمد الصالح العثيمين

❀❀❀

---

(١) في بعض المطبوع : (١٤٠١) ، وهذا خطأٌ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

نصُّ الكلمة التي نشرناها في مجلّة (الدعوة) السعودية في عدد ٩١١ الصادر يوم الإثنين الموافق ٤ \ ١ \ ١٤٠٤هـ

الحمدُ لله نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونتوب إليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيِّئات أعمالنا ، من يهدِهِ الله فلا مُضِلَّ له ، ومن يُضْلِل فلا هادي له .

وأشهد أن لا إله إلَّا الله ، وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبدُهُ ورسولُهُ صلَّى الله عليه ، وعلى آله ، وأصحابِهِ ومَن تَبِعَهم بإحسان وسلّم تسليمًا.

أمَّا بعد :

فقد كنَّا تكلَّمنا في بعض مجالسنا على معنى معيَّة الله تعالى لخلقه ، ففَهِمَ بعض الناس من ذلك ما ليس بمقصود لنا ، ولا معتقدٍ لنا ؛ فكَثُرَ سؤال الناس ، وتساؤلهم ماذا يقال في معية الله لخلقه ؟ .

وإنَّنا :

أ- لئلَّا يعتقد مُخطئ ، أو خاطئ[1] في معيَّة الله ما لا يليق به .

---

(١) في "مختار الصِّحاح" : المُخْطِئُ : مَن أراد الصواب فصار إلى غيره ، و الخَاطِئُ : مَن تعمَّد ما لا =

ب- ولئلَّا يتقوَّل علينا مُتقوِّلٌ ما لم نَقُلْه ، أو يَتَوهَّم واهمٌ فيما نقوله ما لم نقصده .

ج- ولبيان معنى هذه الصفة العظيمة التي وصف الله بها نفسه في عِدَّة آيات من القرآن الكريم ، ووصفه بها نبيُّه محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

نُقرِّر ما يأتي :

أوَّلًا : معيَّة الله تعالى لخلقه ثابتة بالكتاب والسُّنَّة ، وإجماع السَّلَف .

قال الله تعالى : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ، وقال تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ [النحل: ١٢٨] ، وقال تعالى لموسى وهارون حين أرسلهما إلى فرعون : ﴿قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾﴾ [طه: ٤٦] ، وقال عن رسوله محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] .

وقال النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « **أَفْضَلُ الْإِيمَانِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللهَ مَعَكَ حَيْثُمَا كُنْتَ** »(١) .

=

ينبغي .اهـ

(١) أخرجه الطَّبَراني في "مسند الشامِيِّين" (٣٠٥/١) ، وأبو نُعَيم في "الحِلْيَة" (١٢٤/٦) ، والبَيْهَقِيّ في "الأسماء والصفات" رقم (٩٠٧) من طريق عروة بن رُويم ، عن عبدالرحمن بن غَنْم الأشعري ،
=

حَسَّنَه شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة في "العقيدة الواسطية"(١) ، وضَعَّفَه بعض أهل العلم ، وسبق قريبًا ما قاله الله تعالى عن نبيِّه من إثبات المعيَّة له .

وقد أجمعَ السَّلَف على إثبات معيَّة الله تعالى لخلقه .

ثانيًا : هذه المعيَّة حقٌّ على حقيقتها ، لكنَّها معيَّة تليق بالله تعالى ، ولا تُشْبِهُ معيَّة أيِّ مخلوق لمخلوق ؛ لقوله تعالى عن نفسه : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ ، وقوله : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] ، وقوله : ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٤] .

وكسائر صفاته الثابتة له حقيقة ، على وجهٍ يليق به ، ولا تُشْبِهُ صفات المخلوقين .

قال ابن عبد البَرِّ(٢) : أهل السُّنَّة [مُجْمِعون على الإقرار بالصفات](٣)

=

عن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

والحديث فيه نعيم بن حماد الخزاعي : ضعيف من قبل حفظه ، بل اتُّهمه بعضهم ، وعروة بن رويم قال في "التقريب" : صدوق يُرسِل . وفي "الجرح والتعديل" : عامَّة أحاديثه مراسيل .

وقال المِزِّي في "تهذيب الكمال" : روى عن عبد الرحمن بن غَنْم ، يقال مُرسل . اهـ

والحديث قد ضعَّفه الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في "الضعيفة" (٢٥٨٩) .

(١) انظر : "مجموع الفتاوى" (١٤٠/٣) .

(٢) "التمهيد لما في الموطَّأ من المعاني والمسانيد" (١٣٤/٦-١٣٥) .

(٣) في بعض المطبوع : (مُجْمِعون على الصفات) ، والتصويب من "التمهيد" ، و"الفتاوى" .

الواردة كلِّها في القرآن والسُّنَّة ، والإيمان بها ، وحَمْلِها علـى الحقيقة لا على المجاز ، إلَّا أنَّهم لا يُكيِّفون شيئًا من ذلك ، ولا يَحُدُّون فيه صفة [محصورة][(١)] .اهـ

نَقَلَهُ عنه شيخُ الإسلام ابن تَيْمِيَّة في "الفتوى الحموية" (ص : ٨٧) من المجلد الخامس من "مجموع الفتاوى" لابن قاسم .

وقال شيخ الإسلام في [هذه][(٢)] الفتوى (ص : ١٠٢) من المجلد المذكور : ولا يَحْسَب الحاسب أن شيئًا من ذلك - يعني : ممَّا جاء في الكتاب والسُّنَّة - يناقض بعضُه بعضًا ألبتَّة ، مثل أن يقول القائل : ما في الكتاب والسُّنَّة من أن الله فوق العرش يخالفه الظاهر من قوله : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] .

وقـوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « **إِذَا قَـامَ أَحَـدُكُمْ إِلَى الصَّلاَةِ ؛ فَإِنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِهِ** »[(٣)] . ونحو ذلك .

فإنَّ هذا غَلَطٌ ؛ وذلك أن الله مَعَنَا حقيقة ، وهو فوق العرش حقيقة ، كما جمع الله بينهما في قوله : ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ

---

(١) في "مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين" ، والشرح الصوتي : (مَحْدُودة) ، والمُثبت من "التمهيد" ، و"مجموع الفتاوى" (٢٢١/٣) ، (٢٦٤/٣) ، و"اجتماع الجيوش" (ص : ١١٥) .
(٢) سقط من بعض المطبوع .
(٣) صحيح ، وقد تقدَّم .

مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾﴾ [الحديد: ٤].

فأخبرَ أنَّه فوق العرش، يعلم كلَّ شيء، وهو مَعَنَا أَيْنما كُنَّا، كما قال النَّبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث (الأَوْعال): «وَاللهُ فَوْقَ العَرْشِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ»[(١)].

وذلك أن كلمة (مع) في اللُّغة إذا أُطلقت فليس ظاهرها في اللُّغة إلَّا المقارنة المُطلقة، من غير وجوب مُماسَّة، أو محاذاة عن يمين أو شمال.

فإذا قُيِّدت بمعنًى من المعاني دَلَّت على المقارنة في ذلك المعنى.

فإنَّه يقال: (ما زِلْنا نسير والقمرَ مَعَنَا)، أو (والنَّجْمَ معنا)، ويقال: (هذا المتاع معي)؛ لمُجامعته لك، وإن كان فوق رأسك، فالله مع خلقِهِ حقيقةً، وهو فوق عرشه حقيقة .اهـ كلامه.

ثالثًا: هذه المعيَّة تقتضي الإحاطة بالخلق علمًا، وقدرةً، وسمعًا، وبصرًا وسُلطانًا، وتدبيرًا، وغير ذلك من معاني ربوبيَّته، إن كانت المعيَّة عامَّة لم تُخَصَّ بشخص أو وَصْفٍ، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة: ٧].

فإن خُصَّتْ بشخص أو وَصْفٍ اقتضت مع ذلك النَّصْر والتأييد، والتوفيق والتسديد.

---

(١) ضعيف، وقد سبق.

مثال المخصوصة بشخص : قوله تعالى لموسى وهارون : ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ ، وقوله عن النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] .

ومثال المخصوصة بوصف : قوله تعالى : ﴿وَٱصْبِرُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦] .

وأمثالُه في القرآن كثيرة .

قال شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة في "الفتوى الحموية" (ص : ١٠٣) / من المجلد الخامس من "مجموع الفتاوى" لابن قاسم / قال : ثمَّ هذه المعيَّة تختلف أحكامها بحسب الموارد ، فلمَّا قال : ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ [سبأ: ٢] . . . إلى قوله : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] .

دَلَّ ظاهرُ الخطاب على أنَّ حُكْمَ هذه المعيَّة ومقتضاها أنَّه مُطَّلِع عليكم ، شهيدٌ عليكم ، ومُهَيْمِنٌ عالمٌ بكم ، وهذا معنى قول السَّلَف : إنَّه معهم بعلمه ، وهذا ظاهرُ الخِطَاب وحقيقتُه .

قال : ولَمَّا قال النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لصاحبه في الغار : ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] ، كان هذا أيضًا حقًّا على ظاهره ، ودَلَّت الحال على أنَّ حُكْم هذه المعيَّة هُنا معيَّة الاطِّلاع والنصر والتأييد ، وكذلك قوله : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ [النحل: ١٢٨] .

وكذلك قوله لموسى وهارون : ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦] ، هُنا المعيَّة على ظاهرها وحُكْمِها في هذه المواطن : النصر والتأييد . . .

إلى أن قال : ففَرَّقَ بين معنى المعيَّة ومقتضاها ، ورُبَّما صار مقتضاها من معناها ، فيختلف باختلاف المواضع .اهـ

وقال محمد بن المَوْصِلي في كتاب "استعجال الصواعق المرسلة على الجهمية والمُعطِّلة" لابن القيم في المثال التاسع (ص : ٤٠٩) / ط : الإمام / :

وغاية ما تدلُّ عليه (مع) المصاحبة والموافقة والمقارنة في أمرٍ من الأمور ، وهذا الاقتران في كلِّ موضعٍ بِحَسَبه ، ويلزمه لوازمُ بحَسَب مُتَعَلَّقه ، فإذا قيل : (الله مع خلقه) ، بطريق العموم ، كان من لوازم ذلك علمُهُ بهم ، وتدبيرُه لهم ، وقدرتُه عليهم .

وإذا كان ذلك خاصًّا ، كقوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴾ [النحل: ١٢٨] ، كان من لوازم ذلك معيَّتُه لهم بالنصرة والتأييد والمَعُوْنة .

فمعيَّة الله تعالى مع عبده نوعان :

- عامَّة .

- وخاصَّة .

وقد اشتمل القرآن الكريم على النوعين ، وليس ذلك بطريق الاشتراك اللفظي(١) ، بل حقيقتُها ما تقدَّم من الصُّحْبَة اللائقة .اهـ

---

(١) **الاشتراك اللفظي** : هو اللّفظ الواحد الَّذي يُطلق على أشياء مختلفة بالحَدّ والحقيقة إطلاقًا متساويًا .

وذلك مثل : لفظ (**المشتري**) يُطلق على الكوكب ، والمُبتاع .

=

وذكرَ ابن رَجَب في شرح الحديث التاسع والعشرين من "الأربعين النووية"[1] : أن المعيَّة الخاصة تقتضي النَّصْر ، والتأييد ، والحفظ ، والإعانة .

وأن العامَّة تقتضي عِلْمَه ، واطِّلاعَه ، ومُراقبتَه لأعمالهم .

وقال ابن كَثِير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (تفسير آية المعيَّة في سورة المجادلة) : ولهذا حَكَى غير واحد الإجماع على أن المراد بهذه المعيَّة معيَّةُ علمِهِ ، قال : ولا شكَّ في إرادة ذلك ، ولكن سمعُهُ أيضًا مع علمه بهم ، وبصرُهُ نافِذٌ فيهم ، فهو سبحانه مُطَّلِعٌ على خلقِهِ ، لا يغيب عنه من أمورهم شيء .اهـ

رابعًا : هذه المعيَّة لا تقتضي أن يكون الله تعالى مُختلطًا بالخلق ، أو حالًّا

=

ولفظ : (**سهيل**) على الكوكب ، والرجل المُسمَّى بسهيل .

ولفظ : (**الثُّرَيَّا**) على النَّجْم ، والمرأة المُسمَّاة بالثريا .

فالاشتراك بين هذه المعاني إنَّما هو في اللفظ فقط ، وأمَّا معانيها فمختلفة . وعلامة ذلك أن الألفاظ المشتركة اشتراكًا لفظيًّا لا تقبل التقسيم ، فلا يقال : (المشتري) ينقسم إلى كذا وكذا ، ولكن يقال : (المشتري) يُطلق على كذا وكذا . فليس بينها معنًى مُشترَك .

ولفظ (**المعيّة**) ، تنقسم إلى عامَّة وخاصّة ، وبين القسمين معنًى مشترك ، وهو المصاحبة المطلقة .

لكن المعيَّة العامَّة تكون مصاحبةً بالعلم والسمع والتدبير ، والمعيَّة الخاصَّة مصاحبة بالنصر والمَعُونة والتأييد .

وهذا ما يطلق عليه بالألفاظ المتواطئة .

(١) "جامع العلوم" (ص : ٤٢١) .

في أمكنتهم ، ولا تدلُّ على ذلك بوجه من الوجوه ؛ لأنَّ هذا معنًى باطلٌ ، مستحيلٌ على الله عَزَّوَجَلَّ ، ولا يمكن أن يكون معنى كلام الله ورسوله شيئًا مستحيلًا باطلًا .

قال شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة في "العقيدة الواسطية" (ص : ١١٥) / ط : الثالثة من شرح محمد خليل الهَرَّاس / : وليس معنى قوله : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ أنَّه مُختلِطٌ بالخلق ، فإن هذا لا تُوْجِبُه اللُّغة ، بل القمر آية من آيات الله تعالى من أصغر مخلوقاته ، وهو موضوع في السماء ، وهو مع المسافر وغير المسافر أَيْنَما كان .اهـ

ولم يذهب إلى هذا المعنى الباطل إلَّا الحُلُوليَّة من قدماء الجهمية ، وغيرهم الذين قالوا : إن الله بذاته في كلِّ مكان ، تعالى اللهُ عن قولهم علوًّا كبيرًا ، وكَبُرَتْ كلمةً تخرج من أفواههم ، إن يقولون إلَّا كذبًا .

وقد أنكر قولهم هذا من أدركه من السَّلَف والأئمة ، لِمَا يلزم عليه من اللوازم الباطلة المُتضمِّنة لوصفه تعالى بالنقائص ، وإنكارِ عُلوِّه على خلقه .

وكيف يمكن أن يقول قائل : إن الله تعالى بذاته في كلِّ مكان ، أو إنه مختلطٌ بالخلق ، وهو سبحانه قد ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] ؟ .

خامسًا : هذه المعيَّة لا تُناقض ما ثبتَ لله تعالى من عُلوِّه على خلقه ، واستوائه على عرشه ؛ فإن الله تعالى قد ثبتَ له العُلوُّ المطلق :

- علوُّ الذات .

- وعلوُّ الصفة(١).

قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾(٢) [النحل: ٦٠].

وقد تضافرت الأدلة من الكتاب والسُّنَّة، والإجماع والعقل، والفِطْرة على علوِّ الله تعالى.

أمَّا أدلَّة الكتاب والسُّنَّة فلا تكاد تُحصر، مثل قوله تعالى: ﴿فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِيِّ ٱلْكَبِيرِ﴾ [غافر: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، وقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [الملك: ١٧]، وقوله: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، وقوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن

---

(١) قال سعد بن علي الزَّنْجَانِيُّ الشافعي: وقد أجمعَ المسلمون على أن الله هو العلي الأعلى، ونَطَقَ بذلك القرآن بقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾، وأن لله عُلوَّ الغَلَبَة، والعُلو الأعلى من سائر وجوه العُلوِّ؛ لأن العلوَّ صفةُ مدحٍ عند كلِّ عاقل، فثبت بذلك أن لله علوَّ الذات، وعلوَّ الصفات، وعلوَّ القَهْر والغَلَبَة. اهـ من "اجتماع الجيوش" (ص: ١١٨).

قلتُ: ويُعبَّر عن (علوُّ الصفة) بـ (عُلوِّ القَدْر)، قال ابن القَيِّم في "مدارج السالكين" (٣١/١): فله العلوُّ المطلق من جميع الوجوه: علوُّ القَدْر، وعلوُّ القَهْر، وعلوُّ الذات. اهـ

(٢) في "مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين": ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الروم: ٢٧]، والمثبت من الشرح الصوتي.

رَبِّكَ ﴾ [النحل: ١٠٢] . . . إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة .

ومثل قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَلَا تَأْمَنُونِي ، وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ »[١].

وقوله : « وَالْعَرْشُ فَوْقَ الْمَاءِ ، وَاللهُ فَوْقَ الْعَرْشِ »[٢] .

وقوله : « وَلاَ يَصْعَدُ إِلَى اللهِ إِلاَّ الطَّيِّبُ »[٣] .

ومثل : إشارته إلى السماء يوم عَرَفَة ، يقول : « اللَّهُمَّ اشهد »[٤] ، يعني : على الصحابة حين أقرُّوا أنه بَلَّغَ .

ومثل : إقراره الجاريةَ حين سألها « أَيْنَ اللهُ» ؟ قالت: في السماء ، قال : « أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ »[٥] . إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة .

- وأمَّا الإجماع ، فقد نقلَ إجماع السَّلَف على عُلوِّ الله تعالى غيرُ واحد من أهل العلم .

---

(١) مُتَّفق عليه ، وقد تقدَّم .

(٢) حسن :

رواه الدَّارمي في "الرد على الجَهْمِية" (ص : ٢١) ، وابن خُزَيْمَة في "التوحيد" (ص : ١٠٥) ، والطَّبَراني في "الكبير" (٢٠٢/٩) ، والبَيْهَقِيّ في "الأسماء والصفات" رقم (٨٥٢) ، وغيرهم .

قال الذَّهَبِيّ : إسناده صحيح .

وقال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ : سنده جيد . انظر : "مختصر العلو" (ص : ١٠٣-١٠٤) .

قلت : في سنده عاصم - وهو : ابن بَهْدَلة - : حسن الحديث ، فالأثر هذا حَسَن .

(٣) مُتَّفق عليه ، وقد تقدَّم .

(٤) رواه مسلم ، وقد تقدَّم .

(٥) رواه مسلم ، وقد تقدَّم .

- **وأمَّا دلالة العقل على عُلوِّ الله تعالى** ، فلأنَّ العُلوَّ صفةُ كمال ، والسُّفُول صفةُ نقص ، والله تعالى موصوف بالكمال مُنَزَّهٌ عن النقص .

- **وأمَّا دلالة الفِطْرة على عُلوِّ الله تعالى** ، فإنَّه ما من داعٍ يدعو ربَّه إلَّا وَجَدَ من قلبه ضرورة بالاتِّجاه إلى العُلوِّ من غير دراسةِ كتابٍ ، ولا تعليمِ مُعَلِّمٍ .

وهذا العُلوُّ الثابت لله تعالى بهذه الأدلة القطعية لا يناقض حقيقة المعيَّة وذلك من وجوه :

الأول : أن الله تعالى جَمَعَ بينهما لنفسه في كتابه المُبين المُنَزَّه عن التناقض ، ولو كانا متناقضين لم يجمع القرآن بينهما .

وكُلُّ شيء في كتاب الله تعالى تَظُنُّ فيه التعارض فيما يبدو لك ، فأَعِدِ النظر فيه مرَّة بعد أخرى حتى يتبيَّن لك ، قال الله تعالى : ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢] .

الوجه الثاني : أن اجتماع المعيَّة والعُلوِّ ممكن في حقِّ المخلوق ؛ فإنَّه يقال : (ما زِلْنا نسير والقمرَ مَعَنَا) ، ولا يُعَدُّ ذلك تناقضًا ، ومن المعلوم أن السائرين في الأرض ، والقمر في السماء ، فإذا كان هذا ممكنًا في حقِّ المخلوق ، فما بالُكَ بالخالق المحيط بكلِّ شيء .

قال الشيخ محمد خليل الهَرَّاس (ص : ١١٥) في شرحه "العقيدة الواسطية" عند قول المؤلِّف : (بل القمر آية من آيات الله تعالى ، من أصغر مخلوقاته ، وهو مع المسافر وغير المسافر أينما كان) .

قال : وضَرَبَ لذلك مثلًا بالقمر الذي هو موضوع في السماء ، وهو مع

المسافر وغيره أينما كان .

قال : فإذا جاز هذا في القمر - وهو من أصغر مخلوقات الله تعالى - أفلا يجوز بالنسبة إلى اللطيف الخبير الذي أحاط بعباده علمًا وقدرة ، والذي هو شهيد مُطَّلع عليهم ، يسمعهم ويراهم ، ويعلم سِرَّهم ونَجْواهم ، بل العالَم كلُّه سمواتُه وأرضُه من العرش إلى الفَرْش[1] بين يديه ، كأنَّه بُنْدُقة في يد أحدنا ، أفلا يجوز لمن هذا شأنه ، أن يقال : إنه مع خلقه مع كونه عاليًا عليهم ، بائنًا منهم فوق عرشه ؟ .اهـ

الوجه الثالث : أن اجتماع العُلوِّ والمعيَّة لو فُرِضَ أنه ممتنع في حقِّ المخلوق لم يلزم أن يكون ممتنعًا في حقِّ الخالق ؛ فإن الله لا يماثله شيء من خلقه : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] . .

قال شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة في "العقيدة الواسطية" (ص : ١١٦)/ ط : ثالثة من شرح الهَرَّاس/ : وما ذُكِرَ في الكتاب والسُّنَّة من قُرْبِه ومعيَّته لا ينافي ما ذُكر من عُلوِّه وفوقيته ؛ فإنَّه سبحانه ليس كمثله شيء في جميع نُعُوته ، وهو عليٌّ في دُنُوِّه ، قريب في عُلوِّه .اهـ

- **وخُلاصة القول في هذا الموضوع كما يلي :**

١ - أن معيَّة الله تعالى لخلقه ثابتةٌ بالكتاب ، والسُّنَّة ، وإجماع السَّلَف .

٢ - أنَّها حقٌّ على حقيقتها على ما يليق بالله تعالى من غير أنْ تُشْبِه معيَّة

---

(١) الفرش : الأرض .

المخلوق للمخلوق.

٣ - أنَّها تقتضي إحاطة الله تعالى بالخلق، علمًا، وقدرة، وسمعًا، وبصرًا، وسُلطانًا، وتدبيرًا، وغير ذلك من معاني ربوبيته، إن كانت المعيَّة عامَّة، وتقتضي مع ذلك نصرًا، وتأييدًا، وتوفيقًا، وتسديدًا، إن كانت خاصَّة.

٤ - أنَّها لا تقتضي أن يكون الله تعالى مختلطًا بالخلق، أو حالًّا في أمكنتهم، ولا تدلُّ على ذلك بوجه من الوجوه.

٥ - إذا تدبَّرْنا ما سَبَقَ، عَلِمْنا أنه لا مُنافاة بين كون الله تعالى مع خلقه حقيقة، وكونِهِ في السماء على عرشه حقيقة.

سبحانه وبحمده لا نُحصي ثناءً عليه، هو كما أثنى على نفسه.

وصلَّى الله وسلَّم على عبده ورسوله محمدٍ

وعلى آله وصحبه أجمعين.

حَرَّرَه الفقير إلى الله تعالى:

محمد الصالح العُثَيْمِين

في ٢٧\١١\١٤٠٣هـ

المحتويات

مُقدِّمة المحقِّق.. ٥
تقديمٌ لسماحة الشيخ : عبد العزيز بن عبد الله بن باز :.................... ٧
مقدمة المؤَلِّف.. ٩
الفصل الأول: قواعدُ في أسماء اللهِ تعالى.................................. ١٥
القاعدة الأولى : أسماء اللهِ تعالى كلُّها حُسْنَى.............................. ١٧
القاعدة الثانية : أسماءُ اللهِ تعالى أعلامٌ وأوصاف.......................... ٢٠
القاعدة الثالثة : أسماء اللهِ تعالى إن دَلَّت على وَصْف مُتعدٍّ ، تضمَّنت ثلاثة أمور :.. ٢٨
القاعدة الرابعة : دلالة أسماء اللهِ تعالى على ذاته وصفاته تكون بالمُطابقة وبالتضمُّن وبالالتزام.. ٣١
القاعدة الخامسة : أسماء اللهِ تعالى تَوْقِيفيَّة ، لا مجال للعقل فيها............ ٣٧
القاعدة السادسة : أسماء اللهِ تعالى غير محصورة بعدد مُعيَّن................ ٣٩
القاعدة السابعة : الإلحاد في أسماء اللهِ تعالى هو : الميل بها عمَّا يجب فيها... ٥٣
الفصل الثاني : قواعدُ في صفات اللهِ تعالى................................ ٥٩
القاعدة الأولى : صفات اللهِ تعالى كلُّها صفات كمالٍ ، لا نقصَ فيها بوجه من الوجوه.. ٦١
القاعدة الثانية : باب الصفات أوسع من باب الأسماء......................... ٦٨
القاعدة الثالثة : صفات اللهِ تعالى تنقسم إلى قسمين : ثُبُوتية وسَلْبية......... ٧٢
القاعدة الرابعة : الصفات الثبوتية صفات مدح وكمال ، فكلَّما كَثُرت وتنوَّعت

دلالتُها ظهرَ من كمال الموصوف بها ما هو أكثر........................ ٧٨
القاعدة الخامسة : الصفات الثبوتية تنقسم إلى قسمين : ذاتية وفعلية........٨٠
القاعدة السادسة : يلزم في إثبات الصِّفات التخلِّي عن محذورين عظيمين :
أحدهما : التمثيل ، والثاني : التكييف...٨٤
القاعدة السابعة : صفات اللهِ تعالى توقيفيَّة لا مجال للعقل فيها ٩١
مُـلـْــحَق ٩٣
القاعدة الثامنة : الإلحاد في صفات اللهِ تعالى هو : الميل بها عمَّا يجب فيها ..٩٣
الفصل الثالث : قواعد في أدلة الأسماء والصفات...................................٩٥
القاعدة الأولى : الأدلَّة التي تَثْبُتُ بها أسماء اللهِ تعالى وصفاته ، هي: كتاب
اللهِ تعالى ، وسُنَّة رسوله..٩٧
القاعدة الثانية : الواجب في نصوص القرآن والسُّنَّة إجراؤها على ظاهرها دون
تحريف لا سِيَّما نصوصُ الصّفات ، حيث لا مجال للرأي فيها.......................١٠٣
القاعدة الثالثة : ظواهر نصوص الصّفات معلومة لنا باعتبار ، ومجهولة لنا
باعتبار آخر..١٠٥
القاعدة الرابعة : ظاهر النصوص ما يتبادر منها إلى الذِّهْن من المعاني ، وهو
يختلف بحسب السياق ، وما يُضاف إليه الكلام...١٠٩
تنبيه :...١٢٧
فصل...١٢٩
المثال الأول : ١٣٢
المثال الثاني :...١٣٨

المثال الثالث :... ١٤٠
المثال الرابع : ١٤٣
المثالان الخامس والسادس :.. ١٤٦
تتمَّة ١٥٧
تنبيه :... ١٥٩
تنبيه آخر :.. ١٥٩
تنبيه ثالث :... ١٦٣
المثالان السابع والثامن :.. ١٦٦
المثالان التاسع والعاشر :.. ١٦٩
المثال الحادي عشر : ١٧٣
المثال الثاني عشر :.. ١٧٩
المثال الثالث عشر :... ١٨٤
المثال الرابع عشر :.. ١٨٨
المثال الخامس عشر :.. ١٩١
الخاتمة: وفيها ثلاثة أسئلة: الجواب عن السؤال الأول....................... ١٩٥
الجواب عن السؤال الثاني :.. ١٩٨
الجواب عن السؤال الثالث من وجهين : ٢٠٧
فإن قال قائل : هل تُكفِّرون أهل التأويل ، أو تُفسِّقونهم ؟....................... ٢١٠
نصُّ الكلمة التي نشرناها في مجلَّة (الدعوة) السعودية في عدد ٩١١ الصادر يوم الإثنين الموافق ٤\١\١٤٠٤هـ.. ٢٢١

المحتويات..٢٣٥

❀❀❀

